



الإعلان الدستوري ومراسيم بقوانين وقرارات

أصدرها



المجلس الأعلى للقوانين

في الفترة من ١٣ فبراير ٢٠١١ حتى يناير ٢٠١٢ م

طبعة مدققة دققها
أحمد علي حسن
ماجستير في قانون الأعمال الدولي
كلية الحقوق - جامعة القاهرة



42 Opera Square - Cairo Tel: (202) 23900868

مكتبة الأديب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت : ٢٣٩٠٠٨٦٨

**الإعلانات الدستورية
ومراسيم بقوانين وقرارات
أصدرها
المجلس الأعلى للقوات المسلحة
فى الفترة من ١٣ فبراير ٢٠١١
حتى يناير سنة ٢٠١٢ م**

طبعة مدققة دققها

أحمد على حسن

ماجستير فى قانون الأعمال الدولى
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

مكتبة الأمان

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ٥٥ : ٢٢٩٠٠٨٦٨

e.mail:adabook@hotmail.com



الناشر

مكتبة الآداب
علي حسن

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى : ١٤٢٣ هـ - ٢٠١٢ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

الإعلانات الدستورية ومراسيم بقوانين وقرارات أصدرها المجلس
الأعلى للقوات المسلحة في الفترة من ١٣ فبراير ٢٠١١ حتى يناير
٢٠١٢ / طبعة مدققة دققها أحمد علي حسن -
القاهرة : مكتبة الآداب ، ٢٠١٢ .

٢٤٤ ص : ٢٤٤ سم .

تدمك ١ ٤١٤ ٤٦٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - القانون - مصر

٢ - القرارات التشريعية

٣ - الدستور - مصر

١ - حسن ، أحمد علي (مدقق)

٣٤٨,٦٢

عنوان الكتاب : الإعلانات الدستورية

دقق هذه الطبعة : أحمد علي حسن

رقم الإيداع : ٣٣٨٧ لسنة ٢٠١٣ م

الترقيم الدولي : 1 - 414 - 468 - 977 - 978 I.S.B.N.

مكتبة الآداب
علي حسن

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة

هاتفه : ٨٦٨ - ٢٣٩٠٠ (٢٠٢) -

e-mail: adabook@hotmail.com

الإعلان الدستوري

الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١١

بسم الله الرحمن الرحيم

(إعلان دستوري)^(١)

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعياً منه بمتطلبات هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ الوطن، ووفاء بمسئوليته التاريخية والدستورية في حماية البلاد والحفاظ على سلامة أراضيها وكفالة أمنها، واضطلاً بتكليفه بإدارة شئون البلاد، يدرك إدراكاً واضحاً أن التحدي الحقيقي الذي يواجه وطننا الغالي مصر يكمن في تحقيق التقدم عبر إطلاق كافة الطاقات الخلاقة لكل فرد من أبناء شعبنا العظيم، وذلك بتهيئة مناخ الحرية وتيسير سبل الديمقراطية من خلال تعديلات دستورية وتشريعية تحقق المطالب المشروعة التي عبّر عنها شعبنا خلال الأيام الماضية، بل وتجاوزها لآفاق أكثر رحابة بما يليق بمكانة مصر التي سطر شعبها العظيم أول سطور الحضارة الإنسانية على صفحات التاريخ.

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يؤمن إيماناً راسخاً بأن حرية الإنسان، وسيادة القانون، وتدعيم قيم المساواة والديمقراطية التعددية والعدالة الاجتماعية، واجتثاث جذور الفساد، هي أسسُ المشروعية لأي نظام حكم يقوم بالبلاد في الفترة المقبلة، كما يؤمن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ذات الإيمان بأن كرامة الوطن ما هي إلا انعكاسٌ لكرامة كل فردٍ من أفراده؛ فال مواطن الحر المعتر بالإنسانيته هو حجرُ الزاوية في بناء الوطن القوي، وانطلاقاً مما سبق، وبإبناء عليه، ورغبةً في تحقيق نهضة شعبنا، فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرارات الآتية:

١ - تعطيل العمل بأحكام الدستور.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٦ (مكرر) في ١٣ فبراير سنة ٢٠١١.

- ٢ - يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر، أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية.
 - ٣ - يتولى رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة تمثيله أمام كافة الجهات في الداخل والخارج.
 - ٤ - حل مجلسي الشعب والشورى.
 - ٥ - للمجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار مراسيم بقوانين خلال الفترة الانتقالية.
 - ٦ - تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، وتحديد قواعد الاستفتاء عليها من الشعب.
 - ٧ - تكليف وزارة الدكتور أحمد محمد شفيق بالاستمرار في أعمالها حين تشكيل حكومة جديدة.
 - ٨ - إجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية.
 - ٩ - تلتزم الدولة بتنفيذ المعاهدات والمواثيق الدولية التي هي طرف فيها.
- والله الموفق والمستعان ،
- يُنشر في الجريدة الرسمية .
- القاهرة في ١٠ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .
- (الموافق ١٣ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

المشير حسين طنطاوي
القائد العام للقوات المسلحة
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

الإعلان الدستوري

الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١

المجلس الأعلى للقوات المسلحة:

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير؛
وعلى نتائج الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية الذي جرى يوم ١٩ من مارس سنة ٢٠١١
وأعلنت نتيجة الموافقة عليه في ٢٠ من مارس سنة ٢٠١١؛
وعلى البيان الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٢٣ من مارس سنة ٢٠١١:

قرر:

بأنها أو منوباً، كما لا يجوز جزء أو حصة في غير الأماكن
الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون

ومثل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة من مما
تقدم أو التهديد بشئ منه يهدد ولا يؤهل عليه.

مسألة (١١):
للمساكن حزمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها إلا بأمر

قضائي مسبب، وفقاً لأحكام القانون.

مسألة (١١):
لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون.

ولمراسلات البريد والهاتف والمحتدات التليفونية وغيرها

من وسائل الاتصال حرمة، وبسريتها مكفولة، ولا تجوز

مصادرتها أو الإطلاع عليها أو قفلها إلا بأمر قضائي مسبب ولادة

معدة وفقاً لأحكام القانون.

مسألة (١٢):
تسكن الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

وحرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه وشره

بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في

حدود القانون، والتقدم الذاتي والتقدم اليقظ ضمان لسلامة البناء

الوطني.

مسألة (١٣):
حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة،

والرقابة على الصحف محظورة، وإذارتها أو قفلها أو إغلاقها

بالمطابق الإداري محظور، ويجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ

أو زمن الحروب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل

الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتعلق بالسلامة العامة أو

أغراض الأمن القومي، وذلك كله وفقاً للقانون.

مسألة (١٤):
لا يجوز أن تُحظر على أي مواطن الإقامة في جهة معينة ولا أن

يُكرَّم بالإقامة في مكان معين، إلا في الأحوال المبينة في القانون.

مسألة (١٥):
لا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها،

وتسليم اللاجئين السياسيين محظور.

مسألة (١٦):
للمواطنين حق الاجتماع الخاص في هدوء غير حاملين سلاحاً

ودون حاجة إلى إخطار سلفي ولا يجوز لرجال الأمن حضور

اجتماعاتهم الخاصة، والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات

مباحة في حدود القانون.

مسألة (١٧):
يُكفل اعتناء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة

للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التي يكفلها

التمثول والقانون جريمة لا تشمل الدعوى الجنائية ولا المدنية

الناتجة عنها بالتقادم، وتكفل الدولة تعويضاً عادلاً لمن وقع عليه

الاعتداء.

مسألة (١):
جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يترجم على

أساس المواطنة.

والشعب الممرد جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق

وحدتها الشاملة.

مسألة (٢):
الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ

الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.

مسألة (٣):
الميلاد للشعب وحده، وهو مصدر السلطات، ويمارس

الشعب هذه السيادة ويحميها، ويصون الوحدة الوطنية.

مسألة (٤):
للمواطنين حق تكوين الجمعيات وإنشاء النقابات والاتحادات

والأحزاب، وذلك على الوجه المبين في القانون.

ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها مادياً لتنام المجتمع

أو سرى أو ذا طابع عسكري.

ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية

على أسس دينية أو إثنية على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.

مسألة (٥):
يقوم الاقتصاد في جمهورية مصر العربية على تنمية النشاط

الاقتصادي، والمعادلة الاجتماعية، وكفالة الأشكال المختلفة

للملكية والمساواة على حقوق العمال.

مسألة (٦):
للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل

مواطن وفقاً للقانون.

والملكية الخاصة مسوقة، ولا يجوز فرض الحراسة عليها إلا

في الأحوال المبينة في القانون ويحظر قضائي، ولا تُنزع الملكية

إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقاً للقانون. وحق الإرث فيها

مكفول.

مسألة (٧):
المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق

وواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل

أو اللغة أو الدين أو العقيدة.

مسألة (٨):
الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تُسَر، وفيما

عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حمله أو

تقيده بحربه بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزم ضرورة

التحقق وصيافة أمن المجتمع، ويصوب هذا الأمر من القاضي

المختص أو النيابة العامة، وذلك وفقاً لأحكام القانون ويحدد

القانون مدة الحبس الاحتياطي.

مسألة (٩):
كل مواطن يُكرَّم عليه أو يُحسب أو يُتخذ حربه بأي قيد

تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز إيذاؤه

(٥) الجريدة الرسمية العدد ١٢ مكرر (ب) في الأرقام ٢٥ و٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٣٩ و٤٠ و٤١ و٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥ و٤٦ و٤٧ و٤٨ و٤٩ و٥٠ و٥١ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠

مسألة (١٨):

إنشاء الضوابط العامة وتعيينها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يُقضى أحد من أدائها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز تصكيّف أحد أداء غير تلك من الضوابط أو الرسوم إلا في حدود القانون.

مسألة (١٩):

الشوية شفعية

ولا جريصة ولا عقوبة إلا بناءً على قانون، ولا تُوقع عقوبة إلا بحكم قضائي، ولا عقاب إلا على الأفعال الخاطئة بتاريخ نقل القانون.

مسألة (٢٠):

المهم برزق حتى تنال إيلائه في محاكمة قانونية تشكل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه، وكل منهم في جنابة يجب أن يكون له معلم يدافع عنه.

مسألة (٢١):

التعاضد حق مضمون ومكفول للناس كالعقد، ولكل مواطن حق الاتجاه إلى قاضيهِ الطبيعي، وتشكل الدولة تقريب جهات التعاضد من المتقاضين وسرعة الفصل في التعاضد. ويحظر للناس في قوانين على تحسين أي صل أو قرار إداري من وظيفة التعاضد.

مسألة (٢٢):

حق الدفاع أسكراً أو بالوكالة مكفول. ويشكل القانون لتبر القانون مالياً وسائل الاتجاه إلى التعاضد والدفاع عن حقوقهم.

مسألة (٢٣):

يُلغى كل من يُخس عليه أو يُعتل بأسباب القيد عليه أو اعتداله قهراً، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به، على الوجه الذي يراه القانون، ويجب إبلاغه على وجه السرعة بالوجه إليه، وله تقريره انتظاماً أمام القضاء من الإجراء الذي قيد حريته الشخصية، وينظم القانون حق التكلم بما يشكل الفصل فيه خلال مدة محددة، ولا يجب الإفراج عنه.

مسألة (٢٤):

تصدر الأحكام ويُتخذ باسم الشعب، ويكون الاتماع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب المواطنين المعوسين للضمين جريمة يعاقب عليها القانون. وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى القضائية مباشرة إلى المحكمة المختصة.

مسألة (٢٥):

رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية، وذلك على الوجه المبين بهذا الإعلان والقانون.

ويشاوره في مهمات منصبه الاختصاصات المتضمنة فيها بالقوة (٥٦) من هذا الإعلان على المدينين ١ و ٢ منها.

مسألة (٢٦):

يُشاوره في مهمات منصبه رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين، وأن يكون متمكناً بعلومه المدنية والسياسية، ولا يكون قد حمل أو أي من والدته جنسية دولة أخرى، ولا يكون متزوجاً من غير مصري، ولا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية.

مسألة (٢٧):

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر.

ويكره تقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يجلب للترشح ثلاثون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلس الشعب أو للشورى، أو أن يحصل للترشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل، بحيث لا يقل عدد المدينين في أي من تلك المحافظات عن ألف مؤيد.

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح، وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله. وتشكل حزب من الأحزاب السياسية التي حصل أعضاؤها على مقدم على طريق الانتخاب في أي من مجتمعات الشعب والشورى في آخر انتخابات أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية.

مسألة (٢٨):

تتولى لجنة قضائية عليا تسمى "لجنة الانتخابات الرئيسية" الإشراف على انتخابات رئيس الجمهورية بدءاً من الإعلان عن فتح باب الترشيح وحتى إعلان نتيجة الانتخاب. وتشكل اللجنة من رئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيساً، وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة، وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا، وأقدم نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة. ويكون قرارات اللجنة نهائية وبغاية بذاتها، غير قابلة للمعن عليها بأي طريق أمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بوقف التنفيذ أو الإلغاء، حكماً لتفصل اللجنة في اختصاصها، و يحدد القانون الاختصاصات الأخرى للجنة.

وتشكل لجنة الانتخابات الرئيسية اللجان التي تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز على النحو المبين في المادة ٣٩. وتعرض مشروع القانون للنظم للانتخابات الرئيسية على المحكمة الدستورية العليا قبل إصداره لتقرير مدى مطابقتها للدستور.

ويسلّم المحكمة الدستورية العليا قراراتها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أصح، ويجب إعمال مقتضى قرارها عند إصدار القانون، وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزماً بمكافحة ولجميع سلطات الدولة، ويُشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره.

مسألة (٢٩):

مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمدة واحدة تالية.

مسألة (٣٠):

يلتزم الرئيس أمام مجلس الشعب، قبل أن يباشر مهام منصبه.

المهم الآتي:

أقدم بالقوة العظيم أن أحافظ مخلصاً على انتظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أدعى مصالح الشعب رجاءاً كاملاً، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامه وأرضيه.

مسألة (٣١):

يُعين رئيس الجمهورية، خلال سنتين يوماً على الأكثر من مباشره مهام منصبه، نظراً له لو أكثر، ويحدد اختصاصاته، فإذا اقتضت الحال إشفاؤه من منصبه يجب أن يغيره.

وتسري الشروط الواجب توافرها في رئيس للجمهورية والقواعد المنظمة لمهامه على نواب رئيس الجمهورية.

مسألة (٣٢):

يُشكل مجلس الشعب من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن ثلاثة وأربعين عضواً، تصفهم على الأقل من أعمال والفلاحين، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري العام.

ويبين القانون تعريف العامل والفلاح، ويحدد النوازل الانتخابية التي تقسم إليها الدولة.

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس شعب عدداً من الأعضاء لا يزيد على عشرة.

مسألة (٣٣):

يتولى مجلس الشعب دور انتخابه سلطة التشريع، ويقدر السلسلة العامة للدولة، والخطة العامة لثمة الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، كما يكرم الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

مسألة (٣٤):

مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له.

مسألة (٣٥):

يُشكل مجلس الشورى من عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن مئة واثنين ومئتين عضواً، ويُنتخب ثلثا أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السري العام، على أن يكون نصفهم على الأقل من شعاع والفلاحين، ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي.

ويحدد القانون النوازل الانتخابية الخاصة بمجلس الشورى.

مسألة (٣٦):

مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات.

مسألة (٣٧):

يتولى مجلس الشورى دور انتخابه سلطة دراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي وحماية الثروات الأساسية للمجتمع وبقائه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة، ويجب أخذ رأي المجلس فيما يلي:

١- مشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- مشروعات القوانين التي يحالها إليه رئيس الجمهورية.

٣- ما يحيله رئيس جمهورية إلى المجلس من مشروعات تتعلق بالسياسة العامة للدولة أو بعلاقتها بالشئون العربية أو الخارجية.

ويُنقأ المجلس رأيه في هذه الأمور إلى رئيس الجمهورية ومجلس الشعب.

مسألة (٣٨):

ينظم القانون حق التشريع لمجلس الشعب والشورى وفقاً لأي نظام انتخابي يحدده ويجوز أن يتضمن حد أدنى لخدمة المرأة في المجلس.

مسألة (٣٩):

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب والشورى، ويبين أحكام الانتخاب والاستقالة، ويتولى لجنة عليا ذات تشكيل قضائي كامل الإشراف على الانتخاب والاستفتاء، بدءاً من الترشيد بجلول الانتخاب وحتى إعلان النتيجة، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون. ويجوز الاقتراع والفرز تحت إشراف أعضاء من هيئات قضائية لترددهم مجالسها العليا، ويمدحوا يختارهم قرار من اللجنة العليا.

مسألة (٤٠):

تختص محكمة التفتيش بالتصديق على صحة عضوية أعضاء

مجلسي الشعب والشورى.

وتقدم الطعون إلى المحكمة خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب، وتصل المحكمة في المدة خلال تسعين يوماً من تاريخ ورودها إليها.

وتشترط العضوية بإقامة من ترشح بإبلاغ المجلس بقرار المحكمة.

مسألة (٤١):

تبدأ إجراءات انتخاب مجلسي الشعب والشورى خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا الإعلان.

ومجلس مجلس الشورى اختصاً صاته بأعضائه للتخفيف ويتولى رئيس الجمهورية، دور انتخابه، استكمال تشكيل المجلس بتعيين ثلث أعضائه، ويكون تعيين هؤلاء لاستكمال للثمة الباقيّة للمجلس على النحو المبين بالقانون.

مسألة (٤٢):

يُقسم كل عضو من أعضاء مجلسي الشعب والشورى أمام مجلسه قبل أن يشرع عمله اليمين الآتية:

"قسم بالله العظيم أن أحفظ مخلصاً على سلامة الوطن والنظام الجمهوري، وأن أؤتي مصالح الشعب، وأن أحترم الدستور والقانون".

مسألة (٤٣):

لا يجوز لكل عضو من أعضاء مجلسي الشعب والشورى أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو أن يقاضيها عليه، أو أن يمد مع الدولة عقداً يرفعه ملزماً أو موزناً أو مقاولاً.

مسألة (٤٤):

لا يجوز إسقاط عضوية أحد أعضاء مجلس الشعب والشورى إلا إذا فقد الثقة والاعتماد، أو فقد أحد شروط العضوية، أو صفة العامل أو الفلاح التي تنتج على أساسها، أو أخل بواجبات عضويته، ويجب أن يمدح قرار إسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه.

مسألة (٤٥):

لا يجوز في غير حالة التفتيش بالجريمة تدخل أية إجراءات جنائية ضد أحد أعضاء مجلس الشعب والشورى إلا بإذن سابق من مجلسه.

وفي غير دور انعقاد المجلس يدين أخذ إلى رئيس المجلس ويخطر المجلس عند أولى انعقاده بما اتخذ من إجراء.

مسألة (٤٦):

السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون.

مسألة (٤٧):

القضاة مستقلون، وغير قابلين للعزل، وينظم القانون مسألتهم تأديبية، ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ولا يجوز لأي سلطة التدخل في القضاء أو في شؤون العدالة.

مسألة (٤٨):

مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة، ويختص بمقصد في النزاعات الإدارية وفي الدعوى القضائية، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى.

مسألة (٤٩):

للمحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتختص دون غيرها بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح، وتتولى تفسير النصوص التشريعية، وذلك كله على الوجه المبين في القانون.

ويبين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة، وتنظم

الإجراءات التي تتبع أمامها.

مسألة (٥٠):

يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها، وينظم طريقة تشكيلها، ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها وإقالتها.

مسألة (٥١):

ينظم القانون القضاء العسكري ويبين اختصاصاته في حدود الولاية الدستورية.

مسألة (٥٢):

جاءت المحاكم علياً إلا إذا قررت المحكمة جعلها سريّة مراعاة لتنظيم العلم أو الأديان، وفي جميع الأحوال يتكفل النطق بالمحكم في جلسة علنية.

مسألة (٥٣):

القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، وإلحاقاً عن الوطن وأرضه وأجابه مقدس، والتجديده إجباري وفقاً للقانون.

ويبين القانون شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة.

مسألة (٥٤):

يُنشأ مجلس يسمى بمجلس التعاون الوطني، ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته، ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى.

مسألة (٥٥):

الشرطة هيئة مدنية نظامية، تولى واجباتها في خدمة الشعب، وتتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والأديان وفقاً للقانون.

مسألة (٥٦):

يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، وله في سبيل ذلكه مباشرة السلطات الآتية:

١- التشريع.
٢- إقرار السياسة العامة للدولة والولاية العامة ومراقبة تنفيذها.

٣- تعيين الأعضاء المنتخبين في مجلس الشعب.
٤- دعوة مجلسي الشعب والشورى لانتقد دورته العادية وفصلها، والقبول لاجتماع غير عادي وفصله.

٥- حق إصدار القوانين أو الاعتراض عليها.

٦- تمثيل الدولة في الدوائر والخارج، وإبرام المعاهدات والاتفاقيات القانونية، وتبني جزم من التزام القانون في الدولة.

٧- تعيين رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم وإعلاهم من مناصبهم.

٨- تعيين الوطنيون النخبين والعسكريين والمثنيين المدنيين وعزلهم على الوجه الذي يبين في القانون، واعتماد مثلي الدول الأجنبية السياسيين.

٩- النظر عن التقوية أو تخفيفها، أما العفو الشامل فلا يمكن إلا بقانون.

١٠- السلطات والاختصاصات الأخرى المنصوصة لرئيس الجمهورية بمقتضى القوانين واللوائح.

والمجلس أن يقترح رئيسه أو أحد أعضائه في أي من اختصاصاته.

مسألة (٥٧):

يتولى مجلس الوزراء والوزراء السلطة التنفيذية، بكل فيما يخصه، والمجلس على الأخص مباشرة الاختصاصات الآتية:

١- الاشتراك مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين

والقوانين الجمهورية.

٢- توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والهيئات التابعة لها، والهيئات والمؤسسات التابعة.

٣- إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين واللوائح والقرارات ومراقبة تنفيذها.

٤- إعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات.

٥- إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة.

٦- إعداد مشروع الخطة العامة للدولة.

٧- عقد التفاوض وتنفيذاً وفقاً للمبادئ الدستورية.

٨- ملاحقة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة.

مسألة (٥٨):

لا يجوز للوزير أثناء تولي منصبه أن يزاول مهنة حرة أو صلاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً، أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة، أو أن يوردها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو أن يتلقاها عليه.

مسألة (٥٩):

يعان رئيس الجمهورية، بعد أخذ رأي مجلس الوزراء، حالة الطوارئ على إثره لبيان في القانون، ويجب عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال السبعة أيام التالية ليقدر ما يراه بشأنه. فإذا تم الإعلان في غير دور الانعقاد وجبت دعوة المجلس لانعقاد فوراً للعرض عليه، وكذلك إجراءات المبدأ المتضمن عليه في الفقرة السابقة.

وإذا كان مجلس الشعب معللاً بمرضى الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماعه.

ويجب مواصلة أغلبية أعضاء مجلس الشعب على إعلان حالة الطوارئ.

وفي جميع الأحوال يتكفل إعلان حالة الطوارئ لمدة محددة لا تتجاوز ستة أشهر ولا يجوز مدتها إلا بعد استفتاء الشعب وموافقته على ذلك.

مسألة (٦٠):

يجتمع الأعضاء غير المنتخبين لأول مجلسي شعب وشورى في اجتماع مشترك، يدعو من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال ستة أشهر من انتخابهم، لانتخاب جمعية تأسيسية من ستة أعضاء، تتولى إعداد مشروع دستور جديد للبلاد في موعد غايته ستة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويعرض للمشروع، خلال خمسة عشر يوماً من إعداده، على الشعب لاستفتائه في شأنه، ويُعمل بالدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في الاستفتاء.

مسألة (٦١):

يسهر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مباشرة الاختصاصات المحددة في هذا الإعلان وذلك لدفع تولى كل من مجلسي الشعب والشورى اختصاصاتهما، وحتى انتخاب رئيس الجمهورية ومباشرة مهام منصبه، كل في حيزه.

مسألة (٦٢):

يُنشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة يوم الأربعاء ٦٥ من ربيع الآخر سنة ١٤٢٢ هـ. (اتفاق ٣٠ من مارس سنة ٢٠٠١ م)

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

الإعلان الدستوري

الصادر في ٢٥ سبتمبر ٢٠١١^(١)

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة

٢٠١١؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس ٢٠١١ ؛

قرر

(المادة الأولى)

يعدل نص المادة (٣٨) من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس

سنة ٢٠١١ ليصبح على النحو الآتي :

"ينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى وفقاً لنظام انتخابي
يجمع بين القوائم الحزبية المغلقة والنظام الفردي، بنسبة الثلثين للأولى، والثلث
الباقى للثاني ."

(المادة الثانية)

ينشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ

نشره.

صدر في القاهرة يوم ٢٧ من شوال سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠١١ م).

المشير حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٨ مكرر الصادرة في ٢٥/٩/٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٢٠١١ لسنة ٢٠١١

بشأن سريان القوانين واللوائح^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة

٢٠١١

فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعاود التأكيد على رغبته الصادقة في
تكريس دولة القانون خلال هذه المرحلة الفارقة من تاريخ البلاد ، ويعلم بمقتضى
الصلاحيات المخولة له بمقتضى الإعلان الدستوري.

قرر

(المادة الأولى)

كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور الإعلان الدستوري
يبقى صحيحاً وناظراً ، ما لم يتم إلغاؤها أو تعديلها وفقاً للقواعد والإجراءات
المقررة في الإعلان الدستوري.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية.

صدر في القاهرة في ١١ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ

الموافق ١٤ فبراير سنة ٢٠١١ م

المشير حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر (أ) الصادر في ٢٠١١/٢/١٤ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١١
بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣؛
وعلى قانون نظام العاملين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨؛
وعلى قانون شركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة
١٩٨٣،

وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣
لسنة ١٩٩١،

وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُمنح جميع العاملين بالدولة علاوة خاصة شهرية اعتباراً من أول إبريل سنة
٢٠١١ بنسبة ١٥% من الأجر الأساسي لكل منهم في ٣١ / ٣ / ٢٠١١ أو
في تاريخ التعيين بالنسبة لمن يُعيّن بعد هذا التاريخ بدون حد أدنى أو أقصى، ولا
تعتبر هذه العلاوة جزءاً من الأجر الأساسي للعامل، ولا تخضع لأية ضرائب أو
رسوم .

ويُصدر وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه العلاوة الخاصة .

(المادة الثانية)

يُقصد بالعاملين بالدولة في تطبيق أحكام هذا المرسوم بالقانون العاملون
داخل جمهورية مصر العربية الدائمون والمؤقتون بمكافآت شاملة بالجهاز الإداري

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر (ج) الصادر في ٢٠١١/٢/١٦ .

للدولة، أو بـوحدات الإدارة األية، أو بالهئات العامة، أو بغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة، أو بشركات القطاع العام، أو بشركات قطاع الأعمال العام، وكذلك العاملون بالدولة الذين تنظم شئون توظيفهم قوانين أو لوائح خاصة، وذور المناصب العامة والربط الثابت.

(العامة الثالثة)

لا يجوز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها في هذا المرسوم بالقانون وبين الزيادة التي تنقرر اعتباراً من أول أبريل سنة ٢٠١١ في المعاش المستحق للعامل عن نفسه ، وذلك بمراعاة ما يأتي :

١- إذا كان سنُّ العامل أقل من السن المقرر لانتهاء الخدمة استحق العلاوة الخاصة ، فإذا كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة في المعاش زيدَ المعاش بمقدار الفرق بينهما .

٢- إذا كان العامل قد بلغ السن المقررة لانتهاء الخدمة استحق الزيادة في المعاش ، فإذا كانت الزيادة في المعاش أقل من العلاوة أذي إليه الفرق بينهما من الجهة التي يعمل بها .

(العامة الرابعة)

تضم العلاوة الخاصة المقررة بهذا المرسوم بالقانون إلى الأجور الأساسية للخاضعين لأحكامه اعتباراً من أول أبريل سنة ٢٠١٦ ، ولو تجاوز بها العامل نهاية ربط الدرجة أو المربوط الثابت المقرر لوظيفته أو منصبه ، ولا يترتب على الضم حرمانُ العامل من الحصول على العلاوات الدورية أو الإضافية أو التشجيعية أو علاوات الترقية طبقاً للأحكام المنظمة لها في القوانين أو اللوائح . ولا تخضع العلاوة المضمومة لأية ضرائب أو رسوم ، وبمراعاة ألا يسرى هذا الإعفاء على ما يحصل عليه العامل من مكافآت أو مزايا أو غيرها تترتب على ضم العلاوة الخاصة إلى الأجور الأساسية .

وبعامل بذات المعاملة المقررة بهذه المادة من يُعين اعتباراً من أول أبريل سنة

. ٢٠١١

(المادة الخامسة)

لا تخضع للضرائب والرسوم العلاوة الخاصة التي تقرّر للعاملين بالقطاع الخاص اعتباراً من أول أبريل ٢٠١١ وما لا يتجاوز ١٥% من الأجر الأساسي للعامل في ٢٠١١/٣/٣١ .

(المادة السادسة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في القاهرة في ١٣ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٦ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١١
بزيادة المعاشات العسكرية وتعديل بعض أحكام
قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة
الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥^(١)
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون
رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ وتعديله ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،
قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تزداد بنسبة ١٥ ٪ المعاشات المستحقة في ٣١ / ٣ / ٢٠١١ وفقاً لأحكام
قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر رقم ٩٠ لسنة
١٩٧٥ .

وتعتبر هذه الزيادة جزءاً من المعاش، وتسري في شأنها جميع أحكامه،
وذلك بمراعاة ما يلي :

- ١- تُحسب الزيادة على إجمالي المعاش المستحق لصاحب المعاش أو
المستحقين عنه، ويُقصد بإجمالي المعاش مجموع المعاش الأصلي والمعاش الإضافي وما
أضيف إليهما، وذلك عدا إعانة العجز الكلي المنصوص عليها بالمادة الثانية عشرة
من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام قانون التقاعد والتأمين
والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ .
- ٢- تستحق هذه الزيادة بالإضافة للحدين الأدنى والأقصى للمعاش .

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر (ج) الصادر في ٢٠١١/٢/١٦ .

٣- تُوزع الزيادة بين المستحقين بنسبة أنصبتهم بافتراض وفاة صاحب المعاش في ٢٠١١/٣/٣١ .

٤- تُستبعد إعانة غلاء المعيشة المقررة بمقتضى قرارَي مجلس الوزراء الصادرين في ١٩٥٠/٢/١٩ ، و ١٩٥٣/٦/٣٠ من المجموع المشار إليه في البند (١) عند توزيع أو رد المعاش على المستحقين، وتستحق لهم وفقاً للقواعد المنصوص عليها في هذين القرارين .

(المادة الثانية)

يُستبدل بنصوص المواد ٢١ (فقرة أولى) من أحكام قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ ، والمادة الأولى (فقرة ثالثة)، والمادة الثانية (فقرة أولى) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٨٤ بتعديل بعض أحكام القانون المشار إليه النصوص الآتية :

مادة ٢١ (فقرة أولى):

يُمنح -علاوةً على المعاش- تعويضٌ تقاعديٌّ شهريٌّ لمن تنتهي خدمته بغير طلب منه وبسبب غير الطرد أو الرقت أو الاستغناء عن الخدمة ، ويُقدَّر هذا التعويض بما يساوي الفرق بين معاشه وبين جملة راتبه الأصلي والإضافي والتعويضات والبدلات الأصلية والإضافية الثابتة المقررة لكافة الضباط بجميع فئاتهم والدرجات الأخرى من نفس الرتبة أو الدرجة الأصلية، وذلك لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ العمل بالقانون لمن انتهت خدمته اعتباراً من ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، ومن تاريخ انتهاء الخدمة للمتقاعدين بأحكامه، وتحدّد التعويضات والبدلات التي تدخل في حساب هذا التعويض بناءً على اقتراح اللجنة الرئيسية لضباط القوات المسلحة وتصادق رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

المادة الأولى (فقرة ثالثة) :

وتُمنح -للمنتفعين المشار إليهم أو المستحقين عنهم مكافأة إضافية بواقع راتب شهر عن كل سنة من مدة الاشتراك في نظام المكافأة الإضافية ، وتضاعف هذه المكافأة في حالات الاستحقاق للشهداء والمصابين أثناء الخدمة .

المادة الثانية (فقرة أولى) :

يُقْتَضَع احتياطي معاش إضافي من الفئات المنصوص عليها في البندين أ ، ب من المادة ١/ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ بنسبة ٩% شهرياً من العناصر الآتية :

(أ) بدل طبيعة العمل ، والبدلات الأخرى التي تعتبر عنصراً من عناصر أجر الاشتراك المتغير وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي ، وما زاد على الحد الأقصى للأجر الأساسي .

(ب) بدل الجهود الإضافية بفترة المنطقة المركزية .

(ج) علاوات أركان حرب التخصصية والوظيفية والتشكيل والعلمية والتدريس، حسب الأحوال .

(د) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠٦ اعتباراً من ٢٠٠٦/٧/١ .

(هـ) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٧٧ لسنة ٢٠٠٧ اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١ .

(و) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ اعتباراً من ٢٠٠٨/٥/١ .

(ز) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ٢٠٠٩ اعتباراً من ٢٠٠٩/٧/١ .

(ح) العلاوة الخاصة المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ٢٠١٠ اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١ ، والعلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ٢٠١١/٤/١ .

(المادة الثالثة)

يُوعَى في شأن العلاوة الخاصة المقررة اعتباراً من ٢٠١١/٤/١ ما يلي :

١- تُضَاف إلى أجر الاشتراك الأساسي في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ المشار إليه، وذلك اعتباراً من التاريخ المحدد لضمها إلى الأجر الأساسي وفقاً للقانون الصادر بمنحها .

٢- لا يُستحق المعاش الإضافي عن هذه العلاوة الخاصة لحالات استحقاق المعاش التي تنشأ اعتباراً من تاريخ ضمها للأجر الأساسي .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون، ويُعمل به اعتباراً من ٢٠١١/٤/١ .

صدر بالقاهرة في ١٣ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٦ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١١^(١)
بشأن الإعفاء من أداء الضريبة الإضافية
المستحقة على عدم أداء الضريبة العامة على المبيعات
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

تصدر

المرسوم بالقانون الآتي نصه ولقد أصدرته

(المادة الأولى)

يُعفى المُكلفون بالضريبة العامة على المبيعات من أداء - الضريبة الإضافية
التي تستحق عليهم نتيجة عدم أداء - الضريبة في المَرَدِّ المحدد لأدائها قانوناً ،
وذلك عن شهرَي يناير وفبراير ٢٠١١

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ١٣ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ
(الرقم ١٦ لمرامير سنة ٢٠١١ م) .

الحشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر (ج) في ١٦ فبراير سنة ٢٠١١

المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١١

**بتعديل بعض أبواب الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠
لمواجهة المتطلبات الإضافية لاستخدامات الباب الخامس
(المصروفات الأخرى)^(١)**

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة
وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٠ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة
المالية ٢٠١١/٢٠١٠ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يزاد الباب الخامس (المصروفات الأخرى) باستخدامات الموازنة العامة
للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بمبلغ قدره ٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط)
وقدره أربعة مليارات وخمسمائة مليون جنيه) وذلك لمواجهة المتطلبات الإضافية
لاستخدامات الباب الخامس (المصروفات الأخرى) .

(المادة الثانية)

خفف الباب الثالث (الفوائد) باستخدامات الموازنة العامة للدولة للسنة
المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بمبلغ قدره ٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أربعة
مليارات وخمسمائة مليون جنيه) .

(المادة الثالثة)

تُعدل موازنة الخزنة العامة والجداول المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة
للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠ بالآثار المترتبة على ما تقدم .

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر (ج) الصادر في ٢٠١١/٢/١٦ .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٣ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٦ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

التعديلات على جدول رقم (١)
الموازنة العامة للدولة - الصورة الإجمالية

(بالجنه)

الموازنة ٢٠١١/٢٠١٠	موازنة الجهاز الإدارى	البيان
		* المصروفات :
٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (-)	٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (-)	الباب الثالث - القوائد
٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (+)	٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (+)	الباب الخامس - المصروفات الأخرى .
صفر	صفر	جمله المصروفات
صفر	صفر .	إجمالي الامتخدامات

التعديلات على ملحق رقم (٢)
موازنة الخزنة العامة
الصورة الإجمالية
للموازنة العامة للدولة

(بالجنه)

الموازنة ٢٠١١/٢٠١٠	موازنة الجهاز الإدارى	البيان
		* المصروفات :
٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (-)	٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (-)	الباب الثالث - القوائد
٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (+)	٤٥٠٠٠٠٠٠٠ (+)	الباب الخامس - المصروفات الأخرى .
صفر	صفر	جمله المصروفات
صفر	صفر	العجز (الفائض) النقدى
صفر	صفر	صافي حيازة الأصول المالية
صفر	صفر	العجز (الفائض) الكلى

موازنة الخزانة العامة

استخدامات وموارد الموازنة العامة

(بالجنه)

موازنة ٢٠١١/٢٠١٠	الموارد	موازنة ٢٠١١/٢٠١٠	الاستخدامات
	* الإيرادات	(-) ٤٥٠٠٠٠٠٠	* المصروفات : الباب الثالث - الموقوفات.....
		(+) ٤٥٠٠٠٠٠٠	الباب الخامس - المصروفات الأخرى
صفر	جمله الإيرادات	صفر	جمله المصروفات
صفر	إجمالي الموارد	صفر	إجمالي الاستخدامات

موازنة الخزانة العامة

استخدامات وموارد موازنة الجهاز الإداري

(بالجنه)

موازنة ٢٠١١/٢٠١٠	الموارد	موازنة ٢٠١١/٢٠١٠	الاستخدامات
	* الإيرادات	(-) ٤٥٠٠٠٠٠٠	* المصروفات : الباب الثالث - الموقوفات.....
		(+) ٤٥٠٠٠٠٠٠	الباب الخامس - المصروفات الأخرى
صفر	جمله الإيرادات	صفر	جمله المصروفات
صفر	إجمالي الموارد	صفر	إجمالي الاستخدامات

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١١
بإعفاء المنشآت والمؤمن عليهم من المبالغ الإضافية^(١)
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم
الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ؛
وعلى قانون التأمين الاجتماعي على العاملين المصريين في الخارج الصادر
بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛
قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تُعفى المنشآت والمؤمن عليهم من المبالغ الإضافية المستحقة عليهم حتى
٢٠١١/١/٣١ وفقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩
لسنة ١٩٧٥ ، وقانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم
الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ ، وقانون التأمين الاجتماعي على
العاملين بالخارج الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ ، على أن يكون الإعفاء
من هذه المبالغ وفقاً للنسب الآتية :

١٠٠% من قيمة المبالغ الإضافية إذا تم سداد أصل المبالغ المستحقة
بالكامل في موعد غايته ٢٠١١/٦/٣٠ .

٧٥% من قيمة المبالغ الإضافية إذا تم سداد أصل المبالغ المستحقة بالكامل
خلال المدة من ٢٠١١/٧/١ حتى ٢٠١١/٩/٣٠ .

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٦ مكرر (ج) الصادر في ٢٠١١/٢/١٦ .

٥٥٠ ٪ من قيمة المبالغ الإضافية إذا تم سداد أصل المبالغ المستحقة بالكامل خلال المدة من ٢٠١١/١٠/١ حتى ٢٠١١/١٢/٣١ .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٣ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٦ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١^(١)
بمضان الاستفتاء على التعديلات الدستورية
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير
سنة ٢٠١١ ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛

قرر

المرسوم بالقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

لكل من بلغ سنيه ثمان عشرة سنة ميلادية في الأول من مارس سنة ٢٠١١
أن يدي برأيه في الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية.
ويكون إبداء الرأي في الاستفتاء بموجب بطاقة الرقم القومي دون غيرها،
وذلك وفقاً لحل الإقامة الثابت بها.

(المادة الثانية)

تشكل لجنة قضائية عليا، برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الدولة،
وعضوية أقدم نائين من نواب رئيس محكمة النقض من غير أعضاء مجلس القضاء
الأعلى، وأقدم نائين لرئيس مجلس الدولة من غير أعضاء المجلس الخاص للشئون
الإدارية، ورئيسي محكمتي استئناف المنصورة والإسماعيلية، وتكون مهمتها
الإشراف على الاستفتاء.

(المادة الثالثة)

تختص اللجنة بالإشراف على كل ما يتعلق بالاستفتاء، وعلى الأخص :

١ - تحديد قواعد الاقتراع والفرز.

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٨ مكرر (أ) في ٢ مارس سنة ٢٠١١.
(١) يلاحظ أنه قد تم تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ بموجب المرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١١ (انظر ص ٤٩).

٢ - تحديد عدد اللجان الفرعية والمقار التي سيجرى فيها الاستفتاء بعد أخذ رأي وزارة الداخلية.

٣ - تشكيل اللجان العامة ولجان الاقتراع والفرز، وتعيين أمين لكل لجنة.

٤ - إعلان نتيجة الاستفتاء.

وللجنة تشكيل لجان قضائية بالمحافظات لمعاونتها في أداء اختصاصاتها.

(المادة الرابعة)

مقر اللجنة القاهرة .

وتكون للجنة شخصية اعتبارية عامة، ويمثلها رئيسها.

(المادة الخامسة)

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها.

ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا بحضور رئيسها وأربعة من أعضائها على الأقل، وتصدر قراراتها بأغلبية أربعة أعضاء على الأقل، وتكون قراراتها نهائية.

وتضع اللجنة قواعد تنظيم عملها وإجراءات ممارسة اختصاصاتها.

(المادة السادسة)

توفر وزارة المالية، بناءً على طلب رئيس اللجنة، الاعتمادات اللازمة لإجراء الاستفتاء.

(المادة السابعة)

تشكل أمانة عامة للجنة برئاسة أقدم الرؤساء بمهية مفوضي المحكمة الدستورية العليا، وعضوية عدد كافٍ من القضاة بدرجة قاض بمحكمة الاستئناف على الأقل أو من في درجتهم، يختارهم، جميعاً، المجالس العليا لهيئاتهم، وينضم للأمانة ممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها.

وتحدد اللجنة اختصاصات الأمانة ونظام العمل بها.

(المادة الثامنة)

لرئيس اللجنة طلب نذب من يرى الاستعانة به في أي شأن من شئون الأمانة العامة من بين العاملين بالدولة.

وتتحمل الجهة المنتدب منها كامل المستحقات المالية لمن يتم ندبه، وذلك طوال مدة النذب.

(المادة التاسعة)

على كافة أجهزة الدولة معاونة اللجنة في مباشرة اختصاصاتها وتنفيذ قراراتها وتزويدها بكل ما تطلب من بيانات ومستندات ومعلومات وغير ذلك مما يعين اللجنة على مباشرة عملها.

(المادة العاشرة)

تتولى اللجنة القضائية العليا تشكيل لجان المحافظات واللجان العامة من عدد كاف من أعضاء الهيئات القضائية، وتعين أمين بصفة أصلية وآخر بصفة احتياطية لكل لجنة من الإداريين بالهيئات القضائية.

ويحدد القرار الصادر بتشكيل لجان المحافظات واللجان العامة رئيسها وكذلك من يحل محل الرئيس عند غيابه أو وجود عذر يمنعه من العمل.

كما تتولى اللجنة العليا تشكيل اللجان الفرعية التي يتم أمامها الاستفتاء، وتشكل كل لجنة من رئيس من أعضاء الهيئات القضائية، وتعين للجنة أمين وعضو بصفة أصلية وآخر بصفة احتياطية، يحل محل أيهما، من العاملين المدنيين بالدولة.

ويجوز أن يرأس عضو من أعضاء الهيئات القضائية أكثر من لجنة فرعية، وبما لا يتجاوز أربع لجان، على أن يضمها جميعاً، ودون فواصل، مقرر واحد يتيح لرئيسها الإشراف الفعلي عليها جميعاً.

(المادة الحادية عشر)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تتجاوز عشرة آلاف جنيه :

أولاً: كل من أبدى رأيه في الاستفتاء بالمخالفة لأحكام المادة (١) من هذا المرسوم.

ثانياً: كل من أبدى رأيه رغم إعفائه من مباشرة حقوقه السياسية أو حرمانه منها أو وقفها إعمالاً للمواد (١) فقرة الأخيرة و (٢) و (٣) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

ثالثاً: كل من أبدى رأيه متحلاً اسم غيره.

رابعاً: كل من أبدى رأيه في الاستفتاء أكثر من مرة.

(المادة الثانية عشر)

يسري على الاستفتاء أحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ،
٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ،
٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ من القانون رقم ٧٣ لسنة
١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية بما لا يتعارض وأحكام هذا المرسوم.

(المادة الثالثة عشر)

يُنشر هذا المرسوم بقانون بالجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويُعمل
به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١
بشأن تقسيط ضريبة الدخل المستحقة
عن السنة المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ،
وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

وبعد موافقة مجلس الوزراء.

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه:

(المادة الأولى)

تُقَسِّطُ - لمن يرغب من المولين - ضريبة الدخل المستحقة من واقع
الإقرار الضريبي المقدم من الشخص الطبيعي أو الشخص الاعتباري في الموعد
القانوني عن السنة الضريبية المنتهية في ٢٠١٠/١٢/٣١ .

(المادة الثانية)

يكون التقسيط على ثلاثة أقساط متساوية يتم سداد القسط الأول منها
مع تقديم الإقرار الضريبي، والقسطين الآخرين في موعد لا يتجاوز
٢٠١١/٦/٣٠ .

(المادة الثالثة)

لا يُسْتَحَقُّ مقابل تأخير في حالة التزام الممول بالوفاء بأقساط الضريبة وفقاً
لأحكام هذا المرسوم بقانون ، وإلا احتسب مقابل تأخير اعتباراً من اليوم التالي
لانتهاء الأجل المحدد لتقديم الإقرار على ما لم يتم سداده .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٨ مكرر (أ) قرى ٢ مارس سنة ٢٠١١ .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا المرسوم بالقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير سنة

٢٠١١؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(مادة ١)

تُستبدل عبارة "مقر اللجنة القاهرة الكبرى" بعبارة "مقر اللجنة القاهرة"

الواردة في نص المادة (٤) من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ .

(مادة ٧)

تضاف فقرة جديدة إلى نص المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة

٢٠١١، نصها الآتي:

ويجوز لمن يوجد وقت الاستفتاء في غير محل الإقامة الثابت بالرقم القومي

أن يبدى رأيه في الاستفتاء في أقرب لجنة استفتاء في المكان الذي يوجد فيه.

(مادة ٣)

يُنشر هذا المرسوم بالقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،

ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ٣ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٨ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٩ مكرر (أ) في ٨ مارس سنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات
الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بالقانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يضاف باب جديد إلى أبواب الكتاب الثالث من قانون العقوبات يتكون
من مادتين برقمي ٣٧٥ مكرراً و ٣٧٥ مكرراً(أ)، وذلك على النحو الآتي :

الباب السادس عشر

الترويع والتخويف والمساس بالطمأنينة

"المادة ٣٧٥"

مادة ٣٧٥ مكرراً: مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد واردة في نص آخر،
يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من قام بنفسه أو بواسطة الغير
باستعراض القوة أو التلويح بالعنف أو التهديد بأيهما أو استخدامه ضد المجنى
عليه أو مع زوجه أو أحد أصوله أو فروعه، وذلك بقصد ترويعه أو التخويف
بالحاق أى أذى مادي أو معنوي به أو الإضرار بممتلكاته أو سلب ماله أو
الحصول على منفعة منه أو التأثير في إرادته لغرض السطو عليه أو إرغامه على
القيام بعمل أو حمله على الامتناع عنه، أو لتعطيل تنفيذ القوانين أو التشريعات أو

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٠ (تفيع) الصادر في ٢٠١١/٢/١٠ .

مقاومة السلطات، أو منع تنفيذ الأحكام أو الأوامر أو الإجراءات القضائية واجبة التنفيذ، أو تكدير الأمن أو السكينة العامة، متى كان من شأن ذلك الفعل أو التهديد إلقاء الرعب في نفس المجنى عليه أو تكدير أمنه أو سكنته أو طمأنينته أو تعريض حياته أو سلامته للخطر أو إلحاق الضرر بشيء من ممتلكاته أو مصالحه أو المساس بحريته الشخصية أو شرفه أو اعتباره .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنوات إذا وقع الفعل من شخصين فأكثر، أو باصطحاب حيوان يثير الذعر، أو بحمل أي أسلحة أو عصي، أو آلات أو أدوات أو مواد حارقة أو كاوية أو غازية أو مخدرات أو منومة أو أي مواد أخرى ضارة، أو إذا وقع الفعل على أنثى، أو على من لم يبلغ ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة .

ويُقضى في جميع الأحوال بوضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها .

مادة ٣٧٥ مكرراً (أ): يضاعف كل من الحدين الأدنى والأقصى للعقوبة المقررة لأية جنحة أخرى تقع بناءً على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة ، و يُرفع الحد الأقصى لعقوباتي السجن والسجن المشدد إلى عشرين سنة لأية جنائية أخرى تقع بناءً على ارتكابها، وتكون العقوبة السجن المشدد أو السجن إذا ارتكبت جنائية الجرح أو الضرب أو إعطاء المواد الضارة المفضي إلى موت المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بناءً على ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة ، فإذا كانت مسبقةً بإصرار أو ترصد تكون العقوبة السجن المؤبد أو المشدد.

وتكون العقوبة الإعدام إذا تقدمت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٧٥ مكرراً أو اقترنت أو ارتبطت بها أو تلتها جنائية القتل العمد المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات.

و يُقضى في جميع الأحوال بوضع المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة المحكوم بها عليه بحيث لا تقل عن سنة و لا تتجاوز خمس سنين.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٥ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٠ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات
الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

و على قانون العقوبات ؛

و بعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى) :

يستبدل بنصوص المواد أرقام (٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٦٩ مكرراً ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٠٦ مكرراً^(٢)) من قانون العقوبات النصوص الآتية :

مادة ٢٦٧ : من واقع أنشئ بغير رضاها يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد .

ويعاقب الفاعل بالإعدام إذا كانت المجني عليها لم يبلغ سنّها ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة، أو كان الفاعل من أصول المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها، أو ممن لهم سلطة عليها، أو كان خادماً بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم ، أو تعدد الفاعلون للجريمة .

مادة ٢٦٨ : كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالسجن المشدّد .

وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ثمان عشرة سنة ميلادية كاملة، أو كان مرتكبها أو أحد مرتكبيها ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن سبع سنوات ، و إذا اجتمع هذان الظرفان معاً يُحكم بالسجن المؤبد .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١١ (مكرر) الصادر في ٢٠١١/٢/٢٢ .

مادة ٢٦٩: كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة بغير قوة أو قتل يد يعاقب بالسجن، و إذا كان سنه لم يتجاوز اثني عشرة سنة ميلادية كاملة، أو كان من وقعت منه الجريمة من نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧، تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن سبع سنوات .

مادة ٢٦٩ مكرراً: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر كل من وُجد في طريق عام أو مكان مطروق يجرّض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال

لإذا عاد الجاني إلى ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه نهائياً في الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة و غرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه و لا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه ، و يستتبع الحكم بالإدانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .

مادة ٢٨٨: كل من عطف بالتحايل أو الإكراه طفلاً ذكراً لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة -بنفسه أو بواسطة غيره- يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنوات .

مادة ٢٨٩: كل من عطف -بنفسه أو بواسطة غيره- من غير تحايل و لا إكراه طفلاً لم يبلغ سنّه اثني عشرة سنة ميلادية كاملة يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنوات .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات إذا كان الطفل المخطوف قد تجاوز سنه اثني عشرة سنة ميلادية كاملة و لم يبلغ ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة .

لإذا كان المخطوف أنثى تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن عشر سنين .

ومع ذلك يُحكم على فاعل جريمة الخطف بالإعدام أو السجن المؤبد إذا اقترنت بها جريمة موقعة المخطوف أو هتك عرضه .

مادة ٣٠٦ مكرراً (أ): يُعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر و لا تجاوز سنتين و بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه و لا تزيد على ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعرض لشخص بالقول أو بالفعل أو بالإشارة على وجه يخلدش حياته في طريق عام أو مكان مطروق .
و يسري حكم الفقرة السابقة إذا كان خدش الحياء قد وقع عن طريق التليفون أو أي وسيلة من وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية .
فإذا عاد الجاني إلى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين خلال سنة من تاريخ الحكم عليه نهائياً في الجريمة الأولى، فتكون العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن سنة و غرامة لا تقل عن ألف جنيه و لا تزيد على خمسة آلاف جنيه.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ، و يُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٢ مارس سنة ٢٠١١) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧
الخاص بنظام الأحزاب السياسية^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
و على القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية ؛
و بعد موافقة مجلس الوزراء ؛

نور

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المواد أرقام (٤ ، ٦ بند "١" ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٧)
من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية ، المواد
الآتية :

مادة ٤: يُشترط لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي ما يأتي :

أولاً- أن يكون للحزب اسم لا يماثل أو يشابه اسم حزب قائم .

ثانياً- عدم تعارض مبادئ الحزب أو أهدافه أو برامج أو سياساته أو
أساليبه في ممارسة نشاطه مع المبادئ الأساسية للدستور أو مقتضيات حماية الأمن
القومي المصري أو الحفاظ على الوحدة الوطنية و السلام الاجتماعي و النظام
الديمقراطي .

ثالثاً- عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامج أو في مباشرة نشاطه أو في
اختيار قياداته أو أعضائه على أساس ديني ، أو طبقي ، أو طائفي ، أو فئوي ، أو
جغرافي ، أو بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

رابعاً- عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أي نوع من التشكيلات
العسكرية أو شبه العسكرية .

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٢ مكرر (أ) ، الصادر في ٢٠١١/٣/٢٨ .

خامساً- عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسي أجنبي .
سادساً- علانية مبادئ الحزب و أهدافه و أساليبه و تنظيماته ووسائل
و مصادر تمويله.

مادة ٦ (١) : ١- أن يكون مصرياً ، فإذا كان متجنساً وجب أن
يكون قد مضى على تجنسه خمس سنوات على الأقل ، و مع ذلك يشترط فيمن
يشترك في تأسيس الحزب أو يتولى منصباً قيادياً فيه أن يكون من أب مصري .

مادة ٧: يُقدّم الإخطار بتأسيس الحزب كتابةً للجنة الأحزاب المنصوص
عليها في المادة (٨) من هذا القانون ، مصحوباً بتوقيع خمسة آلاف عضو من
أعضائه المؤسسين مصدقاً رسمياً على توقيعاتهم ، على أن يكونوا من عشر
محافظات على الأقل بما لا يقل عن ثلاثمائة عضو من كل محافظة .

و يرفق بهذا الإخطار جميع المستندات المتعلقة بالحزب ، و بصفة خاصة،
نظامه الأساسي و لائحته الداخلية و أسماء أعضائه المؤسسين و بيان الأموال التي
تم تدبيرها لتأسيس الحزب و مصادرها، واسم من ينوب عن الأعضاء في
إجراءات تأسيس الحزب.

و يُعرض الإخطار عن تأسيس الحزب و المستندات المرفقة به على اللجنة
المشار إليها في الفقرة الأولى خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم هذا
الإخطار.

مادة ٨: تشكل لجنة الأحزاب السياسية من النائب الأول لرئيس محكمة
النقض رئيساً، وعضوية نائبين لرئيس محكمة النقض ، و رئيسين بمحاكم
الاستئناف يختارهم مجلس القضاء الأعلى ، و نائبين لرئيس مجلس الدولة يختارهما
المجلس الخاص.

و تكون محكمة النقض مقرراً للجنة .

و تختص اللجنة بفحص و دراسة إخطارات تأسيس الأحزاب السياسية
طبقاً لأحكام هذا القانون .

ولأ يكون اجتماع اللجنة صحيحاً إلا بحضور رئيسها و أربعة من أعضائها، و تصدر قرارات اللجنة بأغلبية أربعة أصوات على الأقل.

وللجنة في سبيل مباشرة اختصاصاتها طلبُ المستندات و الأوراق و البيانات والإيضاحات التي ترى لزومها من ذوي الشأن في المواعيد التي تحددها لذلك ، و لها أن تطلب أي مستندات أو أوراق أو بيانات أو معلومات من أي جهة، وأن تجري ما تراه من بحوث بنفسها أو بلجنة فرعية منها ، و أن تكلف من تراه من الجهات الرسمية أو العلمية بإجراء أي تحقيق أو بحث أو دراسة لازمة للتوصل إلى الحقيقة فيما هو معروض عليها .

ويتولى مؤسسو الحزب أو من ينوب عنهم في إجراءات تأسيسه نشر أسماء مؤسسيه الذين تضمنتهم إخطار التأسيس على نفقتهم في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار خلال ثمانية أيام من تاريخ الإخطار، و ذلك على النموذج الذي تعده لهذا الغرض لجنة شئون الأحزاب ، مع إبلاغ اللجنة بمحصول الإعلان.

ويعقد الحزب مقبولاً بمرور ثلاثين يوماً على تقديم إخطار التأسيس دون اعتراض اللجنة ، و في حالة اعتراض اللجنة على تأسيس الحزب ، تصدر قرارها بذلك ، على أن تقوم بعرض هذا الاعتراض خلال ثمانية أيام على الأكثر على الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا لتأييده أو إلغائه ، و يعتبر القرار كأن لم يكن بعدم عرضه على هذه المحكمة خلال الأجل المحدد .

وتنشر القرارات التي تصدرها اللجنة بعدم الاعتراض على تأسيس الحزب أو الحكم القضائي برفض الاعتراض على تأسيسه في الجريدة الرسمية و في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدور القرار أو الحكم .

مادة ٩: يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية الخاصة ويمارس نشاطه السياسي اعتباراً من اليوم التالي لمرور ثلاثين يوماً على إخطار لجنة شئون الأحزاب دون اعتراضها ، أو لتاريخ إصدار اللجنة موافقتها على تأسيس الحزب، أو لتاريخ صدور حكم الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا بإلغاء قرار اعتراض لجنة شئون الأحزاب على تأسيس الحزب ، أو لمضي مدة الثمانية أيام اللازمة لعرض اعتراض اللجنة على الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا.

مادة ١١: تتكون موارد الحزب من اشتراكات أعضائه ، و تبرعات الأشخاص الطبيعيين المصريين ، و كذلك من حصيلة استثمار أمواله في الأوجه غير التجارية التي يحددها نظامه الداخلي .

و لا يعتبر من الأوجه التجارية في حكم هذه المادة استثمار أموال الحزب في إصدار صحف أو استغلال دور للنشر أو الطباعة إذا كان هدفها الأساسي خدمة أغراض الحزب .

و لا يجوز للحزب قبول أي تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبي أو من جهة أجنبية أو دولية أو من شخص اعتباري و لو كان متمتعاً بالجنسية المصرية .
و يلتزم الحزب بأن يخطر الجهاز المركزي للمحاسبات بما تلقاه من تبرعات ، و بالبيانات الخاصة بالتبرعين ، و ذلك في نهاية كل عام .
و لا تُخصم قيمة التبرعات التي تقدم للأحزاب من وعاء أي ضريبة .

مادة ١٧: يجوز لرئيس لجنة الأحزاب السياسية - بعد موافقتها - أن يطلب من الدائرة الأولى بالمحكمة الإدارية العليا الحكم بحل الحزب و تصفية أمواله و تحديد الجهة التي تتولّى إليها ، و ذلك إذا ثبت من تقرير النائب العام ، بعد تحقيقي يجرىه ، تخلف أو زوال أي شرط من الشروط المنصوص عليها في المادة (٤) من هذا القانون.

و على المحكمة تحديد جلسة لنظر هذا الطلب خلال الثمانية أيام التالية لإعلانه إلى رئيس الحزب بمقره الرئيسي ، و تفصيل المحكمة في الطلب خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ الجلسة المذكورة .

(المادة الثانية)

تلغى المادة (١٨) من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ، و يُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٣ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٨ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٣ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧

الخاص بنظام الأحزاب السياسية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
و على القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات؛

قرر

(المادة الأولى)

يفوض السيد الدكتور / سمير يوسف على الصياد - وزير التجارة والصناعة
في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادتين (١ ، ٣) من
القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في مصر .

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .
صدر بالقاهرة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٢٧ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٤ لسنة ٢٠١١

بتفويض وزير التضامن والعدالة الاجتماعية في بعض الاختصاصات رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات؛
وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة خاصة باسم بنك ناصر
الاجتماعي ؛
وعلى قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة
٢٠٠٢ ؛

قرر

(المادة الأولى)

يفوض السيد الدكتور/ جودة عبد الخالق السيد محمد - وزير التضامن والعدالة
الاجتماعية في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها فيما يأتي :
- القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة خاصة باسم بنك ناصر الاجتماعي .
- المادتان (٤٩ ، ٥٠) من قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية الصادر بالقانون
رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .
صدر بالقاهرة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٢٧ ديسمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٥ لسنة ٢٠١١

بتفويض وزير الثقافة في بعض الاختصاصات

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفويض في الاختصاصات؛
وعلى قانون تنظيم أكاديمية الفنون الصادر بالقانون رقم ١٥٨ لسنة
١٩٨١ ولائحته التنفيذية ؛

قرر

(المادة الاولى)

يفوض السيد المهندس/ محمد عبد المنعم محمود الصاوى - وزير الثقافة في مباشرة
اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في قانون تنظيم أكاديمية الفنون الصادر
بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١ ، وذلك فيما عدا تعيين رئيس الأكاديمية وإنشاء معاهد
أخرى أو فروع للأكاديمية ، وكذلك إصدار اللائحة التنفيذية .

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٢٧ فبراير سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٦ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛

وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ في شأن المحاد الإذاعة والتليفزيون

المعدل بالقانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٩ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعين السيد الدكتور / سامي محمد ربيع الشريف - رئيساً لمجلس أمناء اتحاد

الإذاعة والتليفزيون ويكون له اختصاصات الوزير المخصص بالإعلام فيما يختص

بكافة الأجهزة والقطاعات والهيئات التابعة لوزارة الإعلام سابقاً .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتعمل به من اليوم التالي لتاريخ صدوره .

صدر بالقاهرة في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ

(التوافق ٣ مارس سنة ٢٠١١ م)

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٧ لسنة ٢٠١١ هـ

بدعوة الناجين إلى الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ٢٠١١ هـ :

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ هـ :

تقرر :

(المادة الأولى)

الناخبون طبقاً لأحكام المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ هـ ،
مدمعون للاجتماع في سائر لجان الاستفتاء - الفرعية المختصة ، وذلك لإبداء الرأي
للاستفتاء على ما يأتي :

تعديل المواد (٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ١٢٩ ، ١٤٨) من دستور جمهورية
مصر العربية -

إلغاء المادة (١٧٩) من الدستور .

إضافة فقرة أخيرة للمادة (١٨٩) ومادتين جديدتين يرقى ١٨٩١ مكرراً ،
١٨٩ مكرراً ١٢ ، إلى الدستور .

(المادة الثانية)

يهرى عملية الاستفتاء ، المشار إليها يوم السبت الموافق ١٩ من مارس سنة ٢٠١١ هـ
وتبدأ في الساعة الثامنة صباحاً وتنتهى في الساعة مساءً بالكلفة المنصوص عليها
في المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ هـ

(المادة الثالثة)

على اللجنة القضائية العليا المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ هـ
وسائر الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٣ مارس سنة ٢٠١١ م ٤) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٨ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :
وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات
التي يشملها والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية :
وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ :
وعلى ما اقترحه فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر:

قرر:

(المادة الاولى)

يعين السيد الأستاذ الدكتور / أسامة محمد محمد حسن العبد - رئيساً لجامعة
الأزهر حتى تاريخ بلوغه السن القانونية المقررة لترك الخدمة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

مسفر بالقاهرة لي ٣٠ ربيع الأول سنة ١٤٣٢ هـ

(المرافق ٥ مارس سنة ٢٠١١ م ١)

الحشور / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(٦) الجريدة الرسمية - العدد ١٠ - ١٠ مارس سنة ٢٠١١

المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٩ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

تسمر :

(المادة الأولى)

يعين السيد الأستاذ الدكتور / عصام عبد العزيز أحمد شرف - رئيساً لمجلس الوزراء .

(المادة الثانية)

يعين كل من :

السيد الأستاذ الدكتور/ يحيى عبد العزيز عبد الفتاح الجمل	نائباً لرئيس مجلس الوزراء ،
السيد الدكتور/ سيد عبيد مصطفى مشعل	وزير دولة للإنتاج الحرس
السيد الدكتور/ حسن أحمد يونس	وزيراً للكهس ، والضاقسة
السيدة/ فائزة محمد أمرو النجبا	وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي
السيد المهندس/ ماجد جورج إلياس غطاس	وزير دولة لشئون البيئة
السيد/ محسن النعماني محمد حافظ	وزير دولة للتنمية الحلية
السيد الدكتور/ محمد فتحى عبد العزيز البرادعى	وزيراً للإسكان والمرافق والتنمية العمرانية
السيد الدكتور/ عبد الله الحسينى أحمد هلال	وزيراً للأوقاف
السيد الدكتور/ سمير محمد رضوان	وزيراً للمصالحات
السيد المهندس/ إبراهيم أحمد مناع	وزيراً للطيران المدني
السيد المهندس/ عاطف عبد الحميد مصطفى	وزيراً للمواصلات
السيد الدكتور/ حسين إحسان العظمى	وزيراً للموارد المائية والرى
السيد الدكتور/ أيمن نسيب أبو حنيد	وزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي

السيد الدكتور / عمرو حمزة سلامة
 السيد الدكتور / أحمد جمال الدين موسى
 السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان
 السيد الدكتور / أشرف محمد إبراهيم حاتم
 السيد الدكتور / جودة عبد الحفيظ السيد
 السيد الدكتور / سمير يوسف علي السيد
 السيد / منير فكري عبد الثور
 السيد المستشار / محمد عبد العزيز إبراهيم الجندي
 السيد / منصور عبد الكريم مصطفى عيسى
 السيد الدكتور / نبيل عبد الله المصري
 السيد الدكتور / أحمد حسن البرعي أحمد البرعي
 السيد الدكتور / عماد بدو الدين محمد أبو غازی
 السيد المهندس / محمد عبد الله محمد عبد المصطفى غراب
 وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا
 وزيراً للتربية والتعليم
 وزيراً للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
 وزيراً للصحة والسكان
 وزيراً للتضامن والمداولة الاجتماعية
 وزيراً للصناعة والتجارة الخارجية
 وزيراً للمصناعة
 وزيراً للمواصلات
 وزيراً للداخلية
 وزيراً للخارجية
 وزيراً للقوى العاملة والهجرة
 وزيراً للشئون
 وزيراً للشؤون المدنية

(المادة الثالثة)

يكون السيد المشير / محمد حسين طنطاوى سليمان - رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
 الوزير المختص بشئون وزارة الدفاع والإنتاج الحربي .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٧ ربيع الآخر سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٧ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١

بتفويض وزير العدل في بعض الاختصاصات

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى قانون مصلحة الشهر العقاري والتوثيق الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة ؛

قبـر :

(المادة الأولى)

بفوض السيد المستشار / محمد عبد العزيز إبراهيم الجندي - وزير العدل في مباشرة اختصاصات ونسب الجمهورية المنصوص عليها في المادة (٣) من قانون مصلحة الشهر العقاري والتوثيق الصادر بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ فيما عدا تعيين أمين عام مصلحة الشهر العقاري والتوثيق .

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٥ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٠ مارس سنة ٢٠١١ م)

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(٥) الجريدة الرسمية - العدد ١٠ (تابع) في ١٠ مارس سنة ٢٠١١

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٢١ لسنة ٢٠١١

بتوقيع وزير الصناعة والتجارة الخارجية في بعض الاختصاصات

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ :

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة :

قرر :

(المادة الاولى)

ينحصر السيد الدكتور / سمير يوسف على الصياد - وزير الصناعة والتجارة الخارجية في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادتين (١ ، ٣) من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها في مصر .

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٥ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٠ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(*) الجريدة الرسمية - العدد ١٠ (تابع) في ١٠ مارس سنة ٢٠١١

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون

رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١^١

بالموافقة على التعديل السادس لاتفاقية المساعدة الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٩/١١/١ بين حكومتى
جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة .

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

ووفق على التعديل السادس لاتفاقية المساعدة الموقع في القاهرة بتاريخ
٢٠٠٩/١١/١ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية
بشأن مبادرات الإدارة الحكومية وبرنامج المشاركة ، وذلك مع التحفظ بشرط
التصديق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(*) الجريدة الرسمية - العدد ١٩ في ١٢ مايو سنة ٢٠١١ .

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ هـ

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٢/٢/٢٠١١ هـ :

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩١ بإعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها :

وعلى المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ هـ :

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة :

قرر :

(المادة الأولى)

يكون السيد الدكتور / هشام شرف - رئيس مجلس الوزراء الوزير المختص

بشئون الأزهر .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر بالقاهرة في ٥ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٠ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١١

بشأن الموافقة على الاتفاق الموقع في نيويورك بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء المركز الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة - مصر .

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

ووفق على الاتفاق الموقع في نيويورك بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء المركز الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة - مصر ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١١^(١)

بالموافقة على التعديل الخامس لاتفاقية المساعدة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٨/٢٤
بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن المعيشة والدخل
من البيئة (حياة)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

ووفق على التعديل الخامس لاتفاقية المساعدة الموقع في القاهرة بتاريخ
٢٠١٠/٨/٢٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية
بشأن المعيشة والدخل من البيئة (حياة) ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٦ في ٢٦ مايو سنة ٢٠١١ .

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٢٦ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الرسوم بقتون رقم ١ لسنة ٢٠١١ ؛

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة ؛

تسرد :

(المادة الأولى)

بمضوى السيد الدكتور / عصام عبد العزيز أحمد شرف - رئيس مجلس الوزراء .

في مباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية المختص عليها في القوانين والقوانين والمواد والأحكام الآتية :

١ - القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في العقارات المملوكة للدولة والنزول عن أسرارها المنقولة .

٢ - المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بمنزعة الملكية والاستيلاء على العقارات .

٣ - القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٩ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها .
وفذلك فيما عدا تعيين شيخ الأزهر ومنع العالمية القبطية جامعة الأزهر أو إحدى كلياتها وتعديل اللائحة التنفيذية للقانون .

٤ - المادة (٣) من قانون مصلحة الشهر العقاري والشؤون الصاور بالقانون

رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ فيما يتعلق بتعيين أمين عام مصلحة الشهر العقاري والتوثيق .

٥ - القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن منح معاشات ومكافآت استغلاية .

٦ - القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات مقاولات القطاع العام .

٧ - القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الجبانات .

٨ - القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٧ بقرير معاشات أو إعانات أو عروض عن المسان في النفس والمال نتيجة للأعمال الحربية .

٩ - قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ . وذلك فيما عدا تعيين رؤساء الجامعات وإنشاء كليات ومعاهد تابعة للجامعة وتعديل اللائحة التنفيذية للقانون .

١٠ - القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٥ بنظام هيئة قناة السويس ، وذلك فيما عدا تعيين رئيس مجلس إدارة الهيئة .

١١ - القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة كهرباء مصر .

١٢ - القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء .

١٣ - قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فيما يتعلق بالأحكام الخاصة بوظائف الدرجة الممتازة وفيما عدا حكم البند (٦) من المادة (٩٤) من القانون المشار إليه .

١٤ - القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن اتحاد الإذاعة والتليفزيون فيما عدا تعيين رئيس مجلس الأمناء وأحكام المادتين (٤ ، ١٨) .

١٥ - قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ فيما عدا المواد (١ ، ٢٥ ، ٣٠) .

١٦ - قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣

١٧ - قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦

١٨ - القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزوح ملكية العقارات للنفقة العامة .

١٩ - تشكيل وإعادة تشكيل مجالس إدارة الهيئات العامة والأجهزة ومراكز

البحوث والمجالس العليا والاتحادات وتعيين رؤسائها وأعضائها وشاغلي الوظائف العليا بها وبالوحدات التابعة لها وتحديد مرتباتهم وبدلاتهم ، ومكافآتهم وذلك فيما عدا من يشغل منهم درجة وزير أو يدرجه نائب وزير .

٢٠ - إعارة رجال القضاء والنيابة العامة وأعضاء مجلس الدولة وهيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية ، وكذلك إحصارة جميع العاملين المدنيين الذين يعينون بقرارات من رئيس الجمهورية طبقاً لأى قانون خاص .

٢١ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن تطوير الهيئة العامة

للتصنيع فيما يتعلق بتعيين نائب رئيس الهيئة .

٢٢ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن جمعية الهلال الأحمر .

٢٣ - قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٠ لسنة ١٩٧٢ في شأن الترخيص بسفر كبار

العاملين بالدولة والنطاق العام .

٢٤ - قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٧٤ بمقتضى تعويضات وبدلات سفر

في المهام الخاصة .

٢٥ - اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر

والهيئات التي يشملها الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥

٢٦ - الاختصاصات المخولة لرئيس الجمهورية في التأشيرات العامة المرفقة

بقرائين ربط الموازنة العامة للدولة . وكذلك التأشيرات الخاصة الواردة في موازنة

بعض الجهات .

٢٧ - تعيين ممثلى جمهورية مصر العربية في مجلس محافظى صندوق النقد الدولى

ومجلس محافظى البنك الدولى للإشياء والتعمير ومجلس محافظى البنك الإسلامى للتنمية

وبنك التنمية الأفريقى وغيرها من المؤسسات والهيئات والمنظمات الإقليمية الدولية .

(المادة الثانية)

يلغى كل حكم يخالف هذا القرار .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالامارة في ٥ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٠ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشيو / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١

بشأن الموافقة على الانطلاق الموقع في نيويورك بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان لإنشاء المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في القاهرة - مصر .

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

ووفق على الاتفاق الموقع في نيويورك بتاريخ ٢٩ يوليو ٢٠١٠ بين حكومة جمهورية مصر العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان لإنشاء المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان في القاهرة - مصر، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١^(١)

بالموافقة على التعديل التاسع لاتفاقية مساعدة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٠ بين
حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن تحسين الصحة وتنظيم الأسرة

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

ووفق على التعديل التاسع لاتفاقية مساعدة، الموقع في القاهرة بتاريخ
٢٠١٠/٩/٣٠ بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية
بشأن تحسين الصحة وتنظيم الأسرة ، وذلك مع الحفاظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ الصادر في ٢ يونيو سنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١

بالموافقة على التعديل الثامن لاتفاق المساعدة

الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٦ بين حكومتى جمهورية مصر العربية

والولايات المتحدة الأمريكية بشأن برنامج تحديث القطاع المالى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٣ :

وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء :

تسور :

المرسوم بقانون الآتى نصه . وقد أصدرناه

(المادة الاولى)

ووفق على التعديل الثامن لاتفاق المساعدة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٩/١٦

بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن برنامج تحديث

القطاع المالى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به

من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢هـ

(الموافق ٣ أبريل سنة ٢٠١١م) .

الحشيز / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ في ٩ يونية سنة ٢٠١١

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١
بتجريم الاعتداء على حرية العمل وتقريب المنشآت^(١)
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وعلى قانون العقوبات ؛

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ؛

وحيث إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة تفهّم كافة المطالب الفنية لجميع فئات المجتمع ، ويقرّ بحقوقهم في الوقفات والمظاهرات السلمية ، ويسعى إلى العمل الجاد على تنفيذها دونما إخلال بدولاب العمل ودونما تأثير على استقرار العمل في قطاعات الدولة المختلفة وكافة المؤسسات العامة أو الخاصة ؛ وفي ظل ما تمر به البلاد من مرحلة حرجة من تاريخها تتطلب حماية أمنها واقتصادها من التلاعب بما يهدف بمهدف أزمتهما الحالية والاستجابة لما ظهر من مطالب مشروعة لكافة فئات المجتمع وتلبيتها ؛

فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعاود التأكيد على رغبته الصادقة في تكريس دولة القانون خلال هذه المرحلة الفارقة من تاريخ البلاد ، ويعلن بمقتضى الصلاحيات المخولة له بمقتضى الإعلان الدستوري ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر ، يُعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٤ مكرراً (أ) الصادر في ٢٠١١/٤/١٢ .

تجاوز خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام أثناء سريان حالة الطوارئ بعمل وقف أو نشاط ترتب عليه منع أو تعطيل أو إعاقة إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة أو إحدى جهات العمل العامة أو الخاصة عن أداء أعمالها.

ويعاقب بذات العقوبة المقررة في الفقرة السابقة كل من حوَّض أو دعا أو روج بالقول أو بالكتابة أو بأية طريقة من طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لأي من الأفعال السابقة ولو لم يتحقق مقصده.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبالغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا استخدم الجاني القوة أو العنف أثناء الوقفة أو النشاط أو العمل، أو إذا ترتب على الجريمة تخريب إحدى وسائل الإنتاج أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي أو الإخلال بالنظام أو الأمن العام أو إلحاق الضرر بالأموال أو المهاني أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ، و يعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات
التي يشملها ؛
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة
وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥ بإصدار اللائحة
التنفيذية للقانون المشار إليه ؛
وعلى موازنة مدينة البعوث الإسلامية للعام المالي ٢٠١٠/٢٠١١ ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

تُضم موازنة مدينة البعوث الإسلامية إلى موازنة الأزهر الشريف، ويُعدُّ
بشأنهما موازنة واحدة اعتباراً من السنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ .

(المادة الثانية)

يُضمُّ العاملون بمدينة البعوث الإسلامية بذات أوضاعهم الوظيفية إلى
العاملين بالأزهر الشريف، ويصدر بذلك قرار من شيخ الأزهر .

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٤ مكرراً (١) الصادر في ٢٠١١/٤/١٢ .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، ويُلفى كل ما يخالفه من أحكام، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠١١

بفتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢

لمواجهة المتطلبات الإضافية لدعم السلع التموينية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠ :

يُزاد الباب الخامس (الاقتراض) بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (عشر مليارات جنيه)
ويتم تقطيعه عن طريق إصدار الأوراق المالية من الأذون والسندات .
(المادة الثالثة)

تُعدل موازنة الخزانة العامة والجداول المرفقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢ بالأثار المترتبة على ما تليده .
(المادة الرابعة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية . وتكون له قوة القانون .
ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ
١ الموافق ١٩ أبريل سنة ٢٠١١ م ١ .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١ هـ

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :
وعلى القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية :
وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجارى :
وعلى المرسوم بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ :
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٦٥ في شأن الهيئة العامة
للتحكيم واختبارات القطن :
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٨٩ لسنة ١٩٦٨ بشأن الهيئة العامة
للسلع التموينية والقرارات المعدلة له :
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤ لسنة ٢٠٠٨ بإنشاء جهاز تنمية
التجارة الداخلية :
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة :

قرر :

(المادة الاولى)

يتمتع وزير التضامن والمعالجة الاجتماعية للجهات الآتية :

١ - قطاع التجارة الداخلية عمداً الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

بتمتع وزير الصناعة والتجارة الخارجية .

٢ - الهيئة العامة للسلع التموينية .

٣ - جهاز تنمية التجارة الداخلية .

٤ - مصلحة دمج المصوغات والمرازين .

(المادة الثانية)

يكون وزير التضامن والعدالة الاجتماعية الوزير المختص بتطبيق أحكام قانون حماية المستهلك الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ ويتجه جهاز حماية المستهلك .

(المادة الثالثة)

يتبع وزير الصناعة والتجارة الخارجية الهيئة العامة للحكيم واختبارات القطن ويكون الوزير المختص بتطبيق القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغزل التجارية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٤٢٢ هـ

(الموافق ٢٢ مارس سنة ٢٠٠١ م) :

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١
في شأن هيئة الشرطة^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
و على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
و على قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ؛
و بعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه
(المادة الأولى)

يُستبدل بنص الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ و المادة ٨٩ من قانون هيئة الشرطة الصادر بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ ، النصان الآتيان :

الفقرة الثالثة من المادة ٧٧ : "وتسري أحكام المواد (٣/١٧ ، ١٨ ، ٨٩) على أمناء و مساعدي الشرطة فقط".

المادة ٨٩ : "إذا انتهت خدمة ضابط الصف أو جندي الدرجة الأولى بهيئة الشرطة بالاستقالة أو النقل إلى جهة أخرى جاز إعادة تعيينه في خدمتها إذا توافرت فيه الشروط المقررة في المادة ١١ من هذا القانون ، أما بعد انقضاء مدة السنة فيجوز إعادة تعيينه تعييناً مبتدأ في أدنى الدرجات ، و يتقاضى أوّلَ مربوطها إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

١- أن يكون آخر تقريرين متويين حصل عليهما بتقدير جيد على

الأقل.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٦ الصادر في ٢١ أبريل سنة ٢٠١١ .

- ٢- ألا يكون قد مضى على نقله أو استقالته من الخدمة مدة تزيد على خمس سنوات .
- ٣- أن يستوفي شروطُ اللياقة الصحية و البدنية بقرار من الجهة الطبية المختصة .
- ٤- ألا يكون قد سبق الحكمُ عليه في جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة . "

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسومُ بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون، و يُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢١ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١١
بإلغاء العمل بنظام التوقيت الصيفي^(١)
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
و على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
و على القانونين رقمي ١٤١ لسنة ١٩٨٨ ، ١٤ لسنة ١٩٩٥ في
شأن تقرير نظام للتوقيت الصيفي ؛
و بعد موافقة مجلس الوزراء ؛
قرر:

المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه
(المادة الأولى)

يُلغى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨٨ بتقرير نظام للتوقيت الصيفي
والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٥ المعدل له .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ،
وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر بالقاهرة في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢هـ .

(الموافق ٢٦ أبريل سنة ٢٠١١م) .

المشير / حسين طنطاوي
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٦ (مكرر) في ٢٦ أبريل سنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١١
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
و على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
و على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٨ بإنشاء جوائز الدولة للإنتاج
الفكرى ولتشجيع العلوم والعلوم الاجتماعية والفنون والآداب ؛
و بعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر:

المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه
(المادة الأولى)

يُستبدل مسمى جائزة النيل بمسمى جائزة مبارك في كل من مجالات
الآداب والفنون ، والعلوم الاجتماعية ، والعلوم ، والعلوم التكنولوجية المتقدمة
الوارد النص عليه في القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام القرار
بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨ بإنشاء جوائز الدولة للإنتاج الفكرى ولتشجيع
العلوم والعلوم الاجتماعية والفنون والآداب. والقانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٥ ،
١٩٧ لسنة ٢٠٠٨ .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ،
و يُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٦ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ١٦ (مكرر) في ٢٦ أبريل سنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٤٤ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١١ ؛
وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٦ ؛
وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٦ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة الاستثمار ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يكون رئيس مجلس الوزراء - الوزير المختص بتطبيق قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٦ وذلك مع عدم الإخلال بقرارات رئيس الجمهورية التي صدرت وزرا - مختصين ببعض شركات قطاع الأعمال العام ،
ولرئيس مجلس الوزراء - أن يفوض في بعض اختصاصاته التي لورها لمانون شركات قطاع الأعمال العام المشار إليه .

(المادة الثانية)

ويكون لرئيس مجلس الوزراء - الاختصاصات التي كانت مفردة لرئيس الاستثمار ووزارة الاستثمار وما كان يشتملها من ديوان عام ومراكز ووحدات وأجهزة ،
ولسباده أن يفوض في بعض هذه الاختصاصات .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٢٦ ربيع الآخر سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٢٦ مارس سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين مشطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون القضاء العسكري
الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ؛

و على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛
و على قانون العقوبات ؛
و على قانون الإجراءات الجنائية ؛
و على قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ؛

و على قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة ٧٤ من قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ النص الآتي :

إذا لم يكن للمتهم بجناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس وجوباً محام ،
وجب على المحكمة أن تندب له محامياً للدفاع عنه .

(المادة الثانية)

تضاف مادة جديدة برقم ٨ مكرراً^(١) إلى قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، نصّها الآتي :

(١) الجريدة الرسمية - العدد ١٨ مكرر (أ) الصادر في ١٠ مايو سنة ٢٠١١ .

يختص القضاء العسكري ، دون غيره ، بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في الأبواب (الأول و الثاني و الثالث و الرابع) من الكتاب الثاني من قانون العقوبات و الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع التي تقع من ضباط القوات المسلحة الخاضعين لأحكام هذا القانون ، و لو لم يبدأ التحقيق فيها إلا بعد تقاعدهم .

و يكون للنيابة العسكرية جميع الاختصاصات المخولة هيئات الفحص و التحقيق المنصوص عليها في قانون الكسب غير المشروع .

و في جميع الأحوال تختص النيابة العسكرية ، دون غيرها ، ابتداءً بالتحقيق و الفحص ، فإذا تبين لها أن الواقعة لا علاقة لها بالخدمة العسكرية ، أحالتها إلى جهة الاختصاص .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و يكون له قوة القانون ، و يعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٠ مايو سنة ٢٠١١ م).

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦
 بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ / ٢ / ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ / ٣ / ٢٠١١ ؛
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

تستبدل بالمواد أرقام ٣ مكرراً ، ومكرراً (أ) ، ومكرراً (ب) ، ومكرراً (ج) ومكرراً (د) ومكرراً (هـ) ، ومكرراً (و) ، ومكرراً (ز) ، ومكرراً (ح) ، ومكرراً (ط) ، والمادة (٥) ، والمادة (٧) ، والمادة (١٠) ، والمادة (١١) ، والمادة (١٥) ، والمادة (٢٠) ، والمادة (٢٢) ، والمادة (٢٤) ، والمادة (٢٦) ، والمادة (٣١) ، والمادة (٣٢) ، والمادة (٣٦) ، والمادة (٣٧) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية المواد الآتية :

مادة ٣ مكرراً: تجرى انتخابات كل من مجلسي الشعب والشورى والاستفتاء تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات المنصوص عليها في المادة (٣٩) من الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ / ٣ / ٢٠١١ .

مادة ٣ مكرراً(أ): تشكل اللجنة العليا للانتخابات برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة وعضوية السادة: أقدم نائين من نواب رئيس محكمة النقض، وأقدم نائين لرئيس مجلس الدولة ، وأقدم رئيسين بمحاكم الاستئناف تالين لرئيس محكمة استئناف القاهرة.

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٠ (تبع) الصادر في ٢٠١١/٥/١٩ .

ويراعى عدم الجمع بين عضوية هذه اللجنة وعضوية أية لجنة أخرى تشرف على أعمال الانتخابات أو الاستفتاءات العامة.

وتختار المجالس العليا للهيئات القضائية المشار إليها عضواً احتياطياً بمراعاة الأقدمية .

وتكون للجنة العليا للانتخابات شخصية اعتبارية عامة، وأمانة فنية دائمة ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية، ويكون مقرها القاهرة الكبرى، وعملها رئيسها^(*).

مادة ٢٢ مكرراً (ب): يخطر رؤساء الهيئات القضائية وزير العدل بأسماء أقدم النواب المختارين من بين كل جهة، ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض وزير العدل.

مادة ٢٢ مكرراً (ج): إذا قام مانع لدى رئيس اللجنة بحل محله أقدم رؤساء محاكم الاستئناف ، وإذا وُجد مانع لدى أحد أعضاء اللجنة حل محله العضو الاحتياطي الذي رشحه المجلس الأعلى للجهة التي يعمل بها ، وفي جميع الأحوال يكون الحلّ طوال مدة قيام المانع، وفي هذه الحالة يختار المجلس الأعلى للهيئة القضائية للعضو احتياطياً آخر.

مادة ٢٢ مكرراً (د): تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها، ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا بحضور رئيسها و٤ من أعضائها على الأقل، وتكون مداولاتها سرية، وتصدر قراراتها بأغلبية ٤ من تشكيلها على الأقل.

وتُنشر القرارات التنظيمية للجنة في الوقائع المصرية، كما يُنشر ملخص وافٍ لها في جريدتين صباحيتين واسعتي الانتشار.

مادة ٢٢ مكرراً (هـ): تشكل اللجنة العليا للانتخابات لجنة انتخابية بكل محافظة برئاسة رئيس محاكم الاستئناف وعضوية مستشار بمجلس الدولة ورئيس بالمحكمة الابتدائية وأحد نواب رئيس هيئة قضايا الدولة وأحد نواب رئيس هيئة النيابة الإدارية تختارهم المجالس العليا للجهات المشار إليها ، وتختار كلٌ من تلك المجالس العليا عضواً احتياطياً محل العضو الأصلي عند قيام مانع لديه.

(*) مصوبة بالاستدراك الصادر عن الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء .

مادة ٣ مكرراً (٩): تختص اللجنة العليا للانتخابات -فضلاً عما هو مقرر-

لها بهذا القانون- بما يأتي :

أولاً : تشكيل اللجان العامة للانتخابات ولجان الاقتراع والفرز المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون وتعيين أمين لكل لجنة.

ثانياً : الإشراف على إعداد جداول الانتخابات من واقع بيانات الرقم القومى ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتنقيتها وتحديثها والإشراف على القيد بها وتصحيحها.

ثالثاً : وضع وتطبيق نظام للرموز الانتخابية بالنسبة لمرشحي الأحزاب السياسية والمستقلين.

رابعاً : تلقى البلاغات والشكاوى المتعلقة بالعملية الانتخابية والتحقق من صحتها وإزالة أسبابها.

خامساً : وضع القواعد المنظمة لمشاركة منظمات المجتمع المدنى المصرية والدولية فى متابعة كافة العمليات الانتخابية.

سادساً : وضع القواعد المنظمة للدعاية الانتخابية بمراعاة أحكام المادة (٤) من الإعلان الدستورى والمادة الحادية عشر من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب ، على أن تتضمن هذه القواعد حظر استخدام شعارات أو رموز أو القيام بأنشطة للدعاية الانتخابية ذات الطابع الدينى أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.

سابعاً: وضع قواعد توزيع الوقت المتاح -خاصة فى أوقات الذروة- لثبث التلفزيون والإذاعي بغرض الدعاية الانتخابية فى أجهزة الإعلام الرسمية والخاصة على أساس المساواة التامة.

ثامناً : إعلان النتيجة العامة للانتخابات والاستفتاء.

تاسعاً : تحديد مواعيد الانتخابات التكميلية.

عاشرأ : إبداء الرأى فى مشروعات القوانين المتعلقة بالانتخابات.

مادة ٣٣ مكرراً ن): على المرشح أن يلتزم بالقواعد المنظمة للدعاية الانتخابية على الوجه المبين بالدستور والقانون.

مادة ٣٣ مكرراً ج): مع عدم الإخلال بأحكام المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب يترتب على مخالفة الدعاية الانتخابية للحظر المنصوص عليه في البند (سادساً) من المادة (٣) مكرراً (و) من هذا القانون ، شطبُ اسم المرشح من قائمة المرشحين في الدائرة، ويتولى رئيس اللجنة العليا للانتخابات إلى ما قبل انتهاء عملية الاقتراع طلبُ شطبِ اسم المرشح في تلك الحالة من المحكمة الإدارية العليا.

وتفصيلُ المحكمة الإدارية العليا في الطلب على وجه السرعة دون عرضه على هيئة مفوضى الدولة، وذلك بحكم لا تجوز المنازعة في تنفيذه إلا أمام المحكمة التي

أصدرت الحكم ، فإذا قضت المحكمة بشطب اسم المرشح إلى ما قبل بدء عملية الاقتراع، تستكمل إجراءاته بعد استبعاد من تم شطب اسمه ، أما إذا بدأت عملية الاقتراع قبل أن تفصل المحكمة في الطلب، فتستمر إجراءات الاقتراع، على أن توقف اللجنة العليا للانتخابات إعلان النتيجة في الانتخابات التي يشارك فيها المرشح المطلوب شطبه إذا كان حاصلاً على عدد من الأصوات يسمح بإعلان

فوزه أو بإعادة الانتخاب مع مرشح آخر ، فإذا قضت المحكمة بشطبه تعاد الانتخابات بين باقى المرشحين . وفي جميع الأحوال يتم تنفيذ الحكم بمسودته ودون إعلان .

مادة ٣٣ مكرراً ط): يشكل رئيس اللجنة العامة أمانة عامة لها برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض أو من في درجته، وعضوية عددٍ كافٍ من القضاة يختارهم مجلس القضاء الأعلى، وممثل لوزارات الداخلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المحلية يختارهم الوزراء المختصون. وتحدد اللجنة اختصاصات الأمانة العامة ونظام العمل بها. ولرئيس اللجنة أن يطلب ندمَ من يرى الاستعانة

به في أى شأن من شئون الأمانة العامة من بين العاملين في الدولة والخبراء المتخصصين.

وفي جميع الأحوال تتحمل الجهة المتدب منها إلى الأمانة العامة كاملاً المستحقات المالية لمن يتم ندبه كما لو كان قائماً بالعمل لديها، وذلك طوال مدة التدب.

مادة ٥: تُنشأ قاعدة بيانات للناخبين تقيّد فيها تلقائياً من واقع بيانات الرقم القومى الثابتة بقاعدة بيانات مصلحة الأحوال المدنية بوزارة الداخلية أسماء من توافر فيهم شروط الناخب ولم يلحق بهم أى مانع من موانع مباشرة الحقوق السياسية على مدار العام، وذلك في المكان وبالكيفية التى تبينها اللائحة التنفيذية.

مادة ٧: تقوم النيابة العامة بإبلاغ اللجنة العليا للانتخابات ووزارة الداخلية بالأحكام النهائية التى يترتب عليها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية أو وقفها.

وفي حالة فصل العاملين في الدولة أو القطاع العام لأسباب مخلة بالشرف تقوم الجهة التى كان يتبعها العامل بهذا الإبلاغ.

ويجب أن يتم الإبلاغ في جميع الحالات خلال ١٥ يوماً من التاريخ الذى يصبح فيه الحكم أو القرار نهائياً.

مادة ١٠: لا يجوز إدخال أى تعديل على قاعدة بيانات الناخبين بعد دعوة الناخبين إلى الانتخاب أو الاستفتاء.

مادة ١١: الموطن الانتخابي هو محل الإقامة الثابت ببطاقة الرقم القومى.

مادة ١٥: لكل من أهمل قيد اسمه في قاعدة بيانات الناخبين بغير حق أو حدث خطأ في البيانات الخاصة بقيدته أو توافرت فيه شروط الناخب أو زالت عنه الموانع بعد تحرير قاعدة البيانات، أن يطلب قيد اسمه أو تصحيح البيانات الخاصة بالقيد.

ولكل ناخب مقيد اسمه في قاعدة بيانات الناخبين أن يطلب قيد اسم من أهمل بغير حق، أو حذف اسم من قيد من غير حق، أو تصحيح البيانات الخاصة

بالقيد. وتقدم هذه الطلبات كتابةً على مدار العام إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة "١٦" من هذا القانون، وتفيد بحسب ورودها في سجل خاص وتعطى إيصالات لمقدميها.

مادة ٢٠: على قلم كتاب المحكمة إخطار مدير الأمن ولجنة الانتخابات بالمحافظة ولجان القيد بالأحكام الصادرة بتعديل الجداول وذلك خلال الخمسة أيام التالية لصدورها، ويراعى في كل ما سبق ما ورد بالمادة (١٠).

مادة ٢٢: يُعَيَّن مبعأُ الانتخابات العامة بقرار من رئيس الجمهورية، والتكميلية بقرار من رئيس اللجنة العليا للانتخابات، ويكون إصدار القرار قبل الميعاد المحدد لإجراء الانتخابات بثلاثين يوماً على الأقل. أما في أحوال الاستفتاء فيجب أن يتضمن القرار المواعيد المنصوص عليها في حالة الاستفتاء المقررة في الدستور.

مادة ٢٤: تتحدد اللجنة العليا للانتخابات عددُ اللجان الفرعية التي يُجرى فيها الاستفتاء والانتخاب، وتُعيَّن مقارها، كما تعين مقار اللجان العامة، وذلك كله بعد أخذ رأى وزير الداخلية.

وتتولى اللجنة العليا للانتخابات تشكيلَ اللجان العامة على مستوى الدوائر الانتخابية من عددٍ كافٍ من أعضاء الهيئات القضائية، مع تعيين أمين لكل لجنة وعضو احتياطي لكل منهما. وتقوم اللجنة العامة بالفصل فيما تتلقاه من بلاغات وشكاوى ومتابعة سير أعمال لجان الاقتراع في الدوائر.

كما تتولى اللجنة العليا للانتخابات تشكيلَ اللجان الفرعية التي يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب، على أن تُشكل كل لجنة من رئيس من أعضاء الهيئات القضائية مع تعيين أمين وعضو وآخر احتياطي لأى منهما لكل لجنة وذلك من بين العاملين المدنيين في الدولة، ويجوز أن يرأس عضوُ الهيئة القضائية أكثر من لجنة فرعية، وبما لا يتجاوز ثلاث لجان، على أن يضمها جميعاً ودون فواصل مقرر واحد يتيح لرئيسها الإشراف الفعلى عليها جميعاً. ويحدد القرار الصادر بتشكيل اللجان العامة مَنْ يحل محل رئيس اللجنة عند غيابه أو وجود عذرٍ يمنعه من العمل على أن يكون من أعضاء الهيئات القضائية.

وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلسي الشعب والشورى يكون لكل مرشح أن يندب عضواً من بين الناخبين في نطاق اللجنة العامة لتمثيله في ذات اللجنة العامة، وعضواً من الناخبين المقيّدة أسماؤهم في جداول انتخاب اللجنة الفرعية لتمثيله في ذات اللجنة الفرعية، وأن يُبلغ رئيس اللجنة ذلك كتابةً قبل بدء الانتخابات ، فإذا مضت نصف ساعة على الميعاد المحدد للبدء في عملية الانتخاب دون أن يصل عدد المندوبين إلى اثنين أكمل الرئيس هذا العدد من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة المقيّدة أسماؤهم في نطاق اللجنة على الوجه السابق - فإذا زاد عدد المندوبين على ستة وتعدّر اتفاق المرشحين عليهم ، عينهم رئيس اللجنة بالقرعة من بين المندوبين.

وفي جميع الأحوال تبدأ عملية الانتخاب أو الاستفتاء إذا مضت ساعة على الميعاد المحدد لها ، دون أن يتقدم المرشحون بمندوبين عنهم، أو إذا لم يتمكن رئيس اللجنة من استكمال من يحل محلهم.

وكذلك يكون لكل مرشح أن يوكل عنه أحد الناخبين من المقيدين في ذات الدائرة الانتخابية ليمثله أمام كل لجنة انتخابية عامة أو فرعية، ويكون لهذا الوكيل حق الدخول في جمعية الانتخابات أثناء مباشرة عملية الانتخابات، وأن يطلب إلى رئيس اللجنة إثبات ما يَعيّن له من ملاحظات بمحضر الجلسة.

ولا يجوز له دخول قاعة الانتخابات في غير هذه الحالة، ويكفي أن يصدق على هذا التوكيل من إحدى جهات الإدارة أو اللجنة الانتخابية بالحفاظة ، ويكون التصديق بغير رسم ولو كان أمام إحدى الجهات المختصة بالتصديق على التوقيعات، ولا يجوز أن يكون المندوب أو الوكيل عمدةً أو شيخاً ولو كان موقوفاً.

مادة ٢٦: حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة، وله في ذلك طلبُ معاونة رجال السلطة العامة عند الضرورة، على أنه لا يجوز أن يدخل أحدٌ من هؤلاء قاعة الانتخاب إلا بناءً على طلب رئيس اللجنة على أن يثبت ذلك بمحضر الإجراءات.

وجمعيةُ الانتخاب هي المبني الذي توجد به قاعة الانتخابات والفضاء الذي حولها ، ويتولى رئيسُ اللجنة تحديد هذا الفضاء قبل بدء العملية.

مادة ٣١: لا يُقبل في إثبات شخصية الناخب سوى بطاقة الرقم القومي.

مادة ٣٢: على أمين اللجنة أن يوقع في كشف الناخبين أمام اسم الناخب الذي أبدى رأيه بما يفيد ذلك.

وفي حالات الاستفتاء يجوز للناخب أن يبدى رأيه أمام لجنة الاستفتاء المختصة بالجهة التي يوجد فيها ، وفي هذه الحالة يُثبت أمين اللجنة البيانات الواردة بالرقم القومي ، وذلك في كشف مستقل محرر من نسختين يوقع عليهما رئيس اللجنة وأعضاؤها وسكرتيرها.

مادة ٣٦: يعلن رئيس اللجنة العامة نتيجة الانتخابات أو الاستفتاء وفقاً للنظام الانتخابي المتبع ، ويوقع هو وأمين اللجنة العامة في الجلسة على ثلاث نسخ من محضرها تُرسل إحداها مع أوراق الانتخاب أو الاستفتاء إلى اللجنة العليا للانتخابات مباشرة، والثانية إلى وزير الداخلية، وتحفظ النسخة الثالثة بلجنة الانتخابات بالمحافظة .

مادة ٣٧: يعلن رئيس اللجنة العليا للانتخابات النتيجة العامة للانتخابات أو الاستفتاء بقرار منه خلال الأيام الثلاثة التالية لإعلان رؤساء اللجنة العامة نتائج الانتخاب أو الاستفتاء في الدوائر الانتخابية، أو عقب انتهاء المرحلة الأخيرة من الانتخابات في حالة إجرائها على عدة مراحل ووفقاً للنظام الانتخابي المتبع ، ويُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية خلال يومين من تاريخ صدوره.

(المادة الثانية)

لغى المواد أرقام ٨ ، ١٢ ، ٢١ ، والفقرة الثالثة من المادة (٢٩) من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

(*) مصوبة بالاستدراك الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء .

(المادة الثالثة)

يتولى رئاسة أول لجنة عليا للانتخابات تُشكل بعد العمل بهذا المرسوم بقانون، رئيس محكمة استئناف القاهرة الذى يتولى العمل فى أول أكتوبر عام ٢٠١١.

(المادة الرابعة)

تُستبدل عبارة "قاعدة بيانات الناخبين" بعبارة "جداول الانتخاب" أينما وردت فى قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة فى ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ١٩ مايو سنة ٢٠١١ م).

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون القضاء العسكري
الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦^١
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير
سنة ٢٠١١ ؛

و على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛
و على قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة (١) من قانون القضاء العسكري
الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ النص الآتي :
القضاء العسكري هيئة قضائية مستقلة ، تتكون من محاكم ونيابات
عسكرية و فروع قضاء أخرى طبقاً لقوانين و أنظمة القوات المسلحة.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و يكون له قوة القانون ،
و يعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.
صدر بالقاهرة في ٩ رجب سنة ١٤٣٢ هـ.
(الموافق ١١ يونه سنة ٢٠١١ م).

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٣ (مكرر) الصادر في ١٢/٦/٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام قانون المحكمة الدستورية العليا

الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وعلى قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة

١٩٧٩ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة (٥) من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم

٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، النص الآتي:

المادة ٥: يُعين رئيسُ المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية من بين أقدم ثلاثة نواب

لرئيس المحكمة بعد موافقة الجمعية العامة للمحكمة.

ويعين نائب رئيس المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة الجمعية العامة للمحكمة.

ويجب أن يكون ثلثا نواب رئيس المحكمة على الأقل من بين أعضاء الهيئات القضائية ، على أن تكون الأولوية في التعيين لأعضاء هيئة المفوضين بالمحكمة.

و يحدد قرارُ التعيين أقدميةَ نائب رئيس المحكمة.

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ (مكرر) الصادر في ٢٠١١/٦/١٩ .

(المادة الثانية)

تستبدل عبارة " نائب رئيس المحكمة " بعبارة " عضو المحكمة " أينما وردت في قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ، و يُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٦ رجب سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٨ يونيه سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون
الضريبة العامة على المبيعات
الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
 وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
 وعلى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١
 لسنة ١٩٩١ ؛
 وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المسلسل رقم ٥/ب/٣ من الجدول رقم (١) المرفق بقانون
الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه ، النص الآتي:

م	الصف	الضريبة على المستورد		الضريبة على المنتج المحلي	
		وحدة التحصيل	فئة الضريبة	وحدة التحصيل	فئة الضريبة
تابع ٥	٣-سيارات	لكل ٢٠ سيارة (٥٠%) من سعر بيع	المستهلك بالإضافة إلى	لكل ٢٠ سيارة (٥٠%) من سعر بيع	المستهلك بالإضافة إلى
		بذلك النسبة .	١٢٥ قرشاً للموت.	بذلك النسبة .	١٢٥ قرشاً للموت.

تعد أسعار بيع المنتجات للمستهلك النهائي والمعلنه في ٢٠١١/٦/١ هي الحد الأدنى لوعاء
 احتساب ضريبة المبيعات المستحقة على تلك الأصناف .

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ مكرراً (ب) الصادر في ٢٠١١/٦/٢١ .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، و تكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ١٩ رجب سنة ١٤٣٢ هـ.

(الموافق ٢١ يونه سنة ٢٠١١ م).

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١١

باعتتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢/٢٠١١

للعام الخامس من الخطة الخمسية (٢٠٠٨/٢٠١١ - ٢٠١٢/٢٠١١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠

وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن إعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

تسنود

المرسوم بالقانون الآتي نصه - وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

تُعتمد الأهداف العامة لإطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢/٢٠١١ بزيادة الموارد الكلية مقررة بأسعار السوق الجارية لتصل إلى ١٩٤٩ مليار جنيه ، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي مقررًا بأسعار السوق الجارية ليصل إلى ١٥٧٠ مليار جنيه ، بمعدل نمو حقيقي (متوسمًا بالأسعار الثابتة) يبلغ ٣.٢ ٪ ، وذلك على النحو الموضح بالقرائنين (١١) - (٢) .

(المادة الثانية)

يُصمم برنامج شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات الاستثمارية) بخطة عام ٢٠١٢/٢٠١١ بمجموع قدره ٢٢٣ مليار جنيه . منه ٤٧.٢ مليار جنيه استثمارات الحكومة ، ١٣.٥ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية ، ٤١.٧ مليار جنيه لشركات العامة ، ١٣.٠ مليار جنيه لقطاع الأعمال الخاص والشعالي . وذلك على النحو الموضح بقائمة الاستثمارات لقائمة رقم ٢٣ .

(المادة الثالثة)

تتولى الجهات العامة توفير التمويل اللازم لجهات الإئساد التابعة للجهاز الحكومي . كما يتولى بنك الاستثمار القومي توفير التمويل اللازم للهيئات الاقتصادية ، والوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ في حدود التزاماته التصويفية بالخطة ووفقاً لما هو موضح بالقائمة (٤) ، وتقوم جهات الإئساد المشار إليها بتنفيذ الاستثمارات المخصصة لها لعام ٢٠١٢/٢٠١١

وتتطلب الجهات الممولة من بنك الاستثمار القومي مسئولية عن إبداع أو تضمين حسابات بنك الاستثمار القومي الموارد الاستثمارية المستهدفة بهذه الخطة حسب برامج زمنية يتم الاتفاق عليها مع البنك وكذلك الموارد التي لم تحصل حتى ٢٠١١/٦/٣٠ وتعتبر أصول الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام والأعمال العام (التابعة والتابعة) ضامنة لحقوق بنك الاستثمار القومي لديها .

(المادة الرابعة)

يجوز لبنك الاستثمار القومي - وبعد موافقة وزير التخطيط - إتاحة التمويل للخدمات تشييد وتسيوية المستحقات عن الأعمال التي تمت خلال سنوات سابقة ولم تراجعه بتمويل خلال سنوات التنفيذ ، وذلك لمشروعات الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ ، وذلك خصيصاً على الاعتمادات الإجمالية المخصصة لذلك موازنة بنك الاستثمار القومي لعام ٢٠١٢/٢٠١١

(المادة الخامسة)

تُخصص قروض ميسرة تبلغ ٩٠٠ مليون جنيه ، منها ٥٧٠ مليون جنيه للإسكان الشعبي وفقاً للتوزيع الوارد بالقائمة (٥) وذلك بأسعار فائدة ميسرة لتجاوز (٦٪) ، ويجوز لوزير المالية والتخطيط تخصيص الاحتياطي والمناقلة وفقاً للاحتياجات التي يستر عنها التنبؤ .

(المادة السادسة)

يحظر على أي من الجهات إجراء مقاصة عن مستحقاتها من الموارد التي تردع أو تخضع حساب بنك الاستثمار القومي وفقاً للمادة (٥) من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء بنك الاستثمار القومي والتي يأذن البنك بالصرف منها لتمويل الاستخدامات الاستثمارية العامة .

(المادة السابعة)

تُفصل أهداف الخطة وفقاً للإطار الوارد بمواد هذا القانون والبيانات الواردة عن خطة عام ٢٠١٢/٢٠١١ ضمن قائمة للمشروعات الواردة بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(المادة الثامنة)

تعتبر الاعتمادات الاستثمارية لموازنات الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية وحسنة واحدة ، ولا يتطلب النقل من جهة الإسناد إلى أخرى إصدار قانون ، وإنما يتم ذلك بناءً على طلب الوزير المختص وموافقة وزير التخطيط إذا كان النقل من جهة إسناد إلى أخرى في نطاق اختصاص ومصنوعات الوزير . وفيما عدا ذلك يتم النقل بموافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط . وتُعتبر التأسيسات العامة الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه ، وتسرى على الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية للقطاع العام المعاملة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ المشار إليه ، كما تسرى التأسيسات العامة الملحقة بقانون الموازنة العامة للدولة لهذه السنة على الجهاز الإداري ووحدات الإدارة المحلية والهيئات الخدمية وصناديق التمويل المناقلة ضمن الموازنة العامة للدولة ، وذلك فيما يتعلق بالاستخدامات الاستثمارية الواردة بالخطة .

(المادة التاسعة)

يجوز بناءً على طلب الوزير المختص أن يستبدل بأحد المشروعات الواردة بالخطة مشروعاً آخر وإضافة مشروعات توفر لها تمويل ذاتي أو تمويل من الصناديق المنشأة لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو من الخزينة العامة أو قروض أو تسهيلات أو منح محلية وخارجية إضافية بخلاف الموارد الإضافية التي تتوافر لدى بنك الاستثمار القومي بالنسبة لمشروعات الهيئات الاقتصادية ومشروعات الوحدات الاقتصادية للقطاع العام الخاضعة للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ وذلك في حدود الخطة الخمسية وموافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض وزير التخطيط وأخطار وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي بذلك .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١١

صدر بالقرارة في ٢٤ رجب سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٢٦ يولية سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقرارات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرحوم بقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١١

بموجب الموازنة العامة للدولة

للسنة المالية ٢٠١١-٢٠١٢

وتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٣٠

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة وتعديلاته ؛

وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

فصل

المرسوم بقانون الآتي نصه . وقد أصدرته :

(المادة الأولى)

تقدرت استخدمات الموازنة الصامدة للدولة لسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢

بمبلغ ٣٩١٢٠٠٠ - ٥٩٤ جنيه (فقط وقدره خمسمائة وأربعة وتسعون ملياراً وتسعة وثلاثون مليوناً ومائة وعشرون ألف جنيه) .

كما تحققت إيرادات الموازنة العامة للدولة ومتحصلاتها من الإراض ومبيعات الأصول

بمبلغ ٣٤٩٦٤٦٩٩٤٠٠٠ - ٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وتسعة وأربعون ملياراً وستمائة وستة وأربعون مليوناً وستمائة وأربعة وتسعون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

وتؤمّن استخدمات الموازنة الصامدة للدولة لسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٢

وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) على النحو التالي :

أولا - المصروفات :

قدر إجمالي المصروفات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١١-١٢/٢٠١٢ يبلغ ٤٩٠.٥٨٩٦٨٢.٠٠٠ جنيه (نقط وقدره أربعمائة وتسعون مليارات وخمسمائة وتسعة وثمانون مليوناً وستمائة واثنان وثمانون ألف جنيه) موزعاً على الأبواب الآتية :

الباب الأول : " للاجور وتعويضات العاملين " :

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ١١٧٤٩٦٩٣٦٠.٠٠٠ جنيه (نقط وقدره مائة وسبعة عشر ملياراً وأربعمائة وستة وتسعون مليوناً وتسعمائة وستة وثلاثون ألف جنيه) .

الباب الثاني : " شراء السلع والخدمات " :

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٣٠.٢٥٤٩٢.٠٠٠ جنيه (نقط وقدره ثلاثون ملياراً ومائتان وأربعة وخمسون مليوناً وتسعمائة وعشرون ألف جنيه) .

الباب الثالث : " الفوائد " :

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ١.٦٢٩٩٧٢٦٠.٠٠٠ جنيه (نقط وقدره مائة وستة مليارات ومائتان وتسعة وتسعون مليوناً وسبعمائة وستة وعشرون ألف جنيه) .

الباب الرابع : " الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية " :

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ١٥٧٧٥٤٤٣٩.٠٠٠ جنيه (نقط وقدره مائة وسبعة وخمسون ملياراً وسبعمائة وأربعة وخمسون مليوناً وأربعمائة وتسعة وثلاثون ألف جنيه) .

الباب الخامس : " المصروفات الأخرى " :

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٣١٦٢٢٣٢٩.٠٠٠ جنيه (نقط وقدره واحد وثلاثون ملياراً وستمائة واثنان وعشرون مليوناً وثلاثمائة وتسعة وعشرون ألف جنيه) .

الباب السادس : " شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) " :

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٤٧١٦١٣٢٢.٠٠٠ جنيه (نقط وقدره سبعة وأربعون ملياراً وثمانمائة وواحد وستون مليوناً وثلاثمائة واثنان وثلاثون ألف جنيه) .

ثانياً - حيازات الأصول المالية :

الباب السابع : " حيازات الأصول المالية المحلية والأجنبية " :

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٤٣.٥٨٣.٠٠٠ جنيه (نقط وقدره أربعة مليارات وثلاثمائة وخمسة مليوناً وثمانمائة وثلاثون ألف جنيه) .

ثالثاً - اعداد القروض :

الباب الثامن : " اعداد القروض المحلية والأجنبية " :

وقدر إجمالي هذا الباب يبلغ ٩٩١٤٣٦.٨٠٠ جنيه (نقط وقدره تسعة وتسعون ملياراً ومائة وثلاثة وأربعون مليوناً وتسعمائة وثمانية آلاف جنيه) .

(المادة الثالثة)

وزعت إيرادات الموازنة العامة للدولة ومحصلاتها من الإقراض ومبيعات الأصول للسنة المالية ١١-١٢/٢٠١٢ وفقاً لما هو وارد بالمجدول رقم (١) على النحو الآتي :

أولاً - الإيرادات :

قدر إجمالي الإيرادات بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بمبلغ ٣٤٩٦٤٦٦٩٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وتسعة وأربعون ملياراً وستمائة وستة وأربعون مليوناً وستمائة وأربعة وتسعون ألف جنيه) موزعاً على الأبواب الآتية :

الباب الأول : " الضرائب " :

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٢٣٢٢٣٢٣٢٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان واثنان وثلاثون ملياراً ومائتان واثنان وثلاثون مليوناً وثلاثمائة وثمانية وعشرون ألف جنيه) .

الباب الثاني : " المصح " :

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ٩٩٧٣٥٧١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعة مليارات وتسعمائة وثلاثة وسبعون مليوناً وخمسمائة وواحد وسبعون ألف جنيه) .

الباب الثالث : " الإيرادات الأخرى " :

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١٠٧٤٤٠٧٩٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائة وسبعة مليارات وأربعمائة وأربعون مليوناً وسبعمائة وخمسة وتسعون ألف جنيه) .

ثانياً - منتجات الإقراض ومبيعات الأصول :

الباب الرابع : " المنتجات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول " :

وقدر إجمالي هذا الباب بمبلغ ١١٢١٨٨٢٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره إحدى عشر ملياراً ومائتان وثمانية عشرة مليوناً وثمانمائة وثمانية وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر الباب الخامس " الاقتراض " بمبلغ ٢٣٣١٧٣٥٩٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وثلاثة وثلاثون ملياراً ومائة وثلاثة وسبعون مليوناً وخمسمائة وثمانية وتسعون ألف جنيه) ويمثل الفرق بين إجمالي الاستخدامات وإجمالي الإيرادات والمنتجات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية وغيرها من الأصول بالموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ وفقاً لما هو وارد بالجدول رقم (١) ويتم تغطيته عن طريق الاقتراض وإصدار الأوراق المالية بخلاف الأسهم ومن الجهاز المصرفي .

(المادة الخامسة)

تقدر إجمالى استخدمات وموارد موازنة الخزانة العامة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بمبلغ ٢٣٢٧٧٣١٤٥٠٠ جنيه (ألف وقدره مائتان وثلاثة وثلاثون ملياراً وسبعمئة وثلاثة وسبعون مليوناً ومائة وخمسة وأربعون ألف جنيه) وذلك وفقاً للجدول المرفق رقم (٢) .
وتتضمن موارد موازنة الخزانة العامة مبلغاً مقداره ٢٣٣٠٧٩٦٩٨٠٠٠ جنيهه (ألف وقدره مائتان وثلاثة وثلاثون ملياراً وتسعة وسبعون مليوناً وستة وثلاثون ألف جنيه) يمول بالائتمراض وبالأذون والسندات على الخزائنة العامة فى الأسواق المحلية والعالمية ومن الجهاز المصرفى وغيره من مصادر التمويل .

وتتولى موازنة الخزانة العامة تمويل العجز فى موازنات الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة ويؤثر إليها قوائض تلك الجهات وفقاً للجدول رقم (٢) .

(المادة السادسة)

مع عدم الإخلال بشانين مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ،
تلتزم الوزارات والمصالح والهيئات والمؤسسات وأية وحدات أخرى بأخذ رأى وزارة المالية فى المسائل التى من شأنها ترتيب أعباء مالية على الخزانة العامة للدولة سواء بزيادة المصروفات أو بتخفيض الموارد .

ويكون طلب الرأى من الجهات المختصة بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء ومصحوباً برأى وزارة المالية ووجهة نظرهما فى المسائل المالية المطلوب إبداء الرأى بشأنها .

(المادة السابعة)

لوزير المالية إصدار سندات على الخزانة العامة قابلة للتداول فى بورصة الأوراق المالية المصرية والبورصات العالمية تستخدم فى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة أو فى إعادة هيكلة الدين العام أو لتحل محل سنوات وأذون الخزانة العامة التى يتم إهلاكها .
ولوزير المالية إصدار صكوك وسندات على الخزانة العامة فى حدود القروض والسندات التى تستحق خلال العام ويقرر تجديدها . وله أيضاً إهلاك الصكوك والسندات الصادرة على الخزانة العامة والتى يحل أجل إهلاكها وذلك من عائد حصيللة المخصصة أو من أية موارد إضافية تتحقق خلال السنة .
كما يكون له عقد القروض الأجنبية اللازمة لتمويل الخزانة العامة فى حدود الدستور .

(المادة الثامنة)

لوزير المالية إصدار أذون وسندات على الخزانة العامة وفقاً للشروط والأوضاع التي يتفق عليها مع البنك المركزي المصري لمراجعة ما يلي :

(أ) تغطية عجز الخزانة العامة في السنوات السابقة .

(ب) تمويل عجز الهيئات الاقتصادية المرحل في السنوات السابقة بالتدوير الذي يثبت أنه ينسحق على الخزانة العامة تمويله .

(ج) تغطية العجز النقدي في حساب الحكومة بالبنك المركزي .

(د) تنفيذ متطلبات الإصلاح المالي والاقتصادي .

ويتم إجراء التعديلات اللازمة لتنفيذ ما تقدم .

كما يجوز لوزير المالية إصدار سندات على الخزانة العامة لصالح صندوق التأمينات التابعين للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وفقاً للشروط والأوضاع اللازمة لذلك لمقابلة :

(أ) ما يتسببه الصندوقان المشار إليهما من تمويل للخزانة العامة لتغطية احتياجاتها التمويلية .

(ب) سداد مستحقات صندوق التأمينات المشار إليهما طرف الخزانة العامة عن فروضهما لبنك الاستثمار القومي في حدود ما يتقرر نقله إلى الخزانة العامة من القروضات بمعض الجهات لبنك الاستثمار القومي في إطار إصلاح وتصويب الهياكل التمويلية لتلك الجهات .

(المادة التاسعة)

لوزير المالية استخدام رصيد حساب وديعة الطاقة البديلة في ٢٠١١/٦/٣٠ المفتوح باسم وزارة المالية لدى البنك المركزي المصري في إهلاك جانب من الدين العام المحلي الحكومي أو إعادة هيكلة هذا الدين ، على أن تلغز الخزانة العامة بتسويل ما يتقرر من مشروعات للطاقة البديلة المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨١ في حدود هذا الرصيد وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(المادة العاشرة)

تعتبر أحكام التأسيسات العامة المدخلة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسر على الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وصناديق التمويل الداخلة ضمن الموازنة العامة للدولة .

(المادة الخامسة عشرة)

اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ تزداد الحوافز المقررة للعاملين المقيمين بالسجلات والمصالح والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها والهيئات الخدمية ووحدات الإدارة المحلية أو ما يتقرر لهم من حافز ، بحيث لا تقل جملة ما يتقاضاه كل منهم من مكافآت دورية أو سنوية أو حوافز أو مقابل عن جهود غير عادية أو بدلات أو غير ذلك عن (٢٠٠٪) من المرتب الأساسي ، ولا يدخل في حساب تلك الزيادة أو ما يتقرر من حافز كل من مكافآت جذب العمالة وبدل التفريغ وبدل الإقامة في المناطق النائية وبدل ظروف ومخاطر الوظيفة . ويصدر الوزير المختص بالتنسيق الإدارية بالاتفاق مع وزير المالية القرارات اللازمة لتنفيذ حكم هذا المادة .

(المادة الثانية عشرة)

يستبدل بنصوص المردد أرقام (٨) ، (٤٩ / الفقرة الأولى) من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ . النصص الآتية :

المادة (٨) : « تكون أسعار الضريبة على النحو الآتي :

الضريبة الأولى : أكثر من ٥٠٠٠ جنيه حتى ٢٠٠٠٠ جنيه (١٠٪) .

الضريبة الثانية : أكثر من ٢٠٠٠٠ جنيه حتى ٤٠٠٠٠ جنيه (١٥٪) .

الضريبة الثالثة : أكثر من ٤٠٠٠٠ جنيه حتى ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (عشرة ملايين جنيه) (٢٠٪) .

الضريبة الرابعة : أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (عشرة ملايين جنيه) (٢٥٪) .

ويتم تقريب مجموع صافي الدخل المستوي عند حساب الضريبة لأقرب عشرة جنيهات أقل .

المادة (٤٩ / الفقرة الأولى) :

« يقرب وعاء الضريبة إلى أقرب عشرة جنيهات أقل . ويخضع للضريبة وفقاً للشريعتين الآتيتين :

الضريبة الأولى : حتى عشرة ملايين جنيه بسعر (٢٠٪) .

الضريبة الثانية : أكثر من عشرة ملايين جنيه بسعر (٢٥٪) .

(المادة الثالثة عشرة)

ينشر هذا المرسوم بقانون بالجرىة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به
من أول يوليو ٢٠١١

صدر بالناهرة في ٢٤ وجب سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٢٦ يوتية سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٥٤ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي
بشمليها والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛
وعلى قانون نظام العاملين المتفرغين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧ لسنة ٢٠١٠ ؛

قرر:

(المادة الأولى)

تسند خدمة فضيلة الشيخ الدكتور / محمد عبد الميزيز محمد واصل وكلاً
للأزهر اعتباراً من ٢٠١١/٤/٢ وحتى ٢٠١١/٨/٣١ تاريخ انتهاء العام الدراسي
٢٠١١/٢٠١٠ .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٤ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٧ أبريل سنة ٢٠١١ م .)

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٥٥ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛
وعلى قانون ضمانات وحوافز الاستقمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٩٧ بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار
والمناطق الحرة ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٢ لسنة ٢٠١١ ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٨٩ لسنة ٢٠١٠ بتعيين رئيس الهيئة
العامة للاستثمار والمناطق الحرة ؛
وعلى ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ؛

تقرر :

(المادة الاولى)

يحدد تعيين السيد الأستاذ / أسامة عبد المنعم صالح - رئيساً لمجلس إدارة الهيئة
العامة للاستثمار والمناطق الحرة بدرجة نائب وزير لمدة عام .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .
صدر بالقاهرة في ٤ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ
(الموافق ٧ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٥٧ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٧/١٣ :
- وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣ :
- وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شأن المجتمعات الصحراوية :
- وعلى القانون رقم ٩٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية :
- وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة :
- وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن الهيئة :
- وعلى القانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن الهيئة الموحد :
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة :
- حتى عام ٢٠١٧ :
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ في شأن إنشاء محاكم حلوان وكافور :
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٠ :
- وبناء على ما عرضه المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة :
- وعلى موافقة مجلس الوزراء بمجلسه المعقود في ٢٠١١/٣/٣ :

تقرر :

(المادة الأولى)

تلخص للمتبعة العامة دون مقابل مساحة ١٤٨٨ هكتاراً تعادل ٦,٢٥ كم^٢ الميمنة بالخرطة وجدول الإحداثيات المرفق كمتألف صحيحة لاستخدامها في ترميز وتحديد والتخلص النهائي من الممتلكات لمخلفات القاهرة الكبرى .

(المادة الثانية)

تسجد الأراضى البالغ مساحتها (١١٩٦ فدانًا و ٢٣ قيراطًا و ٥,٧ سهم) بمنطقة شمال طريق القاهرة العين للسبخة الصادر بشأنها القرار الجمهورى رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٠ لتعود إلى أصلها كأملك دولة خاصة .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة فى ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ
(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٥٨ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣ ؛
وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٩٣ ؛
وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية ؛
وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأموال الدولة الخاصة ؛
وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن البيئة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ الصادر باتساع المركز الوطني
لتخطيط استخدامات أراضي الدولة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن استخدامات أراضي الدولة
حتى عام ٢٠١٧ ؛
وعلى ما عرضه المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٣ ؛

تسوية

(المادة الأولى)

ووفق على تخصيص قطعة الأرض المبنية الحدود والأبعاد بالخرطة والإحداثيات المرفقة
بمساحة ٥٥٤ قناتاً و٤ قراريط و١٠٩ سهم بناحية أسوان للهيئة القومية لمياه الشرب
والصرف الصحي ، وذلك لإنشاء محطة معالجة للصرف الصحي والمزارع التابعة لها
بمحالقة أسوان .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م)

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٥٩ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٣٠ :

وعلى قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته :

وعلى الأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا في الطعون أرقام ٢٢٥٢

لسنة ٥٣ ق.ع.، و ٢٢٥٣ لسنة ٥٣ ق.ع. و ٢٢٥٤ لسنة ٥٣ ق.ع. و ٢٢٥٥ لسنة ٥٣ ق.ع.

و ٢٢٥٦ لسنة ٥٣ ق.ع. و ٢٢٥٧ لسنة ٥٣ ق.ع. و ٢٢٥٨ لسنة ٥٣ ق.ع.

و ٢٢٣٥ لسنة ٥٣ ق.ع. و ٢٢٤٣ لسنة ٥٣ ق.ع. و ٢٢٤٦ لسنة ٥٣ ق.ع.

و ٨٨٥٥ لسنة ٥٣ ق.ع. و ٢١٣٨٤ لسنة ٥٣ ق.ع. و ٢٢٥٦ لسنة ٥٣ ق.ع.

و ٦٣٠٩ لسنة ٥٣ ق.ع. و ١٩٧٢٩ لسنة ٥٣ ق.ع. :

وعلى موافقة المجلس الخاص بمجلس الدولة :

وبناءً على ما عرضه وزير العدل :

تسوية

(المادة الاولى)

يُعين متدوني مساعدًا لمجلس الدولة كل من السادة الأساتذة الصادر لصالحهم الأحكام

الفضائية المشار إليها الآتية أسماؤهم :

١ - محمد محمود عبد السلام عبد اللطيف .

٢ - حمدي سيد أحمد عبد الحميد .

٣ - أنور أبو الفتح عبد الحميد أبو الفتح .

٤ - محمود جمعة خميس عبد الجواد .

٥ - أحمد سيد علي حسن الأبي .

٦ - سيد سعيد سيد علي عيسى .

- ٧ - مرزوق سمير جاد الله خليل .
- ٨ - مصطفى محمد حنفى السيد .
- ٩ - محمد الداوى محمد عبد الحليم .
- ١٠ - شريف على محمد الششتاوى .
- ١١ - محمد مصطفى عبد الرحمن مصطفى .
- ١٢ - كريم عبد الرحمن عثمان عزوز .
- ١٣ - على حسين على السمسالك .
- ١٤ - كريم محمد حنى أحمد على الصراف .
- ١٥ - أحمد محمد عبد الحميد أبو الفتوح .

(المادة الثانية)

ترتب ألقاب السادة الأساتذة المذكورين بالمادة السابقة بين أقرانهم المُعَيَّنِينَ بقرار
رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٧

(المادة الثالثة)

- يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنقيده .
- صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٧ هـ
- (الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١٦ م)

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٦٠ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١١ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠/٣/١١ :

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة :

وعلى مراقبة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة بجلسته المقروءة :

بتاريخ ٢٠١١/٣/٧ :

وبناءً على ما عرضه وزير العدل :

تسمو

(المادة الأولى)

ي عين متبرئاً بمجلس الدولة ، السادة الأساتذة المتدبرون المساعدون بمجلس الدولة الآتية

أسماؤهم ، اعتباراً من ٢٠١١/١/٩ وهم :

- ١ - أشرف الشبراوي محمد حسن
- ٢ - عبد الهادي عبد الهادي محمد نفيان
- ٣ - محمد عبد الحميد مغرلي علي صالح
- ٤ - بهاء الدين أحمد محمد حسن
- ٥ - محمود علي سعد الدين محمد البنتي
- ٦ - محمود أحمد محمد إبراهيم الشبهوي
- ٧ - أحمد حسن عبد الله حسن بجمسان
- ٨ - محمد محمود محمد محمد أنجاري
- ٩ - علي حلسي مصطفى طليب
- ١٠ - محمد محمود طليب محمد حسن
- ١١ - خالد حسن محمد محمد الخشي
- ١٢ - محمد أحمد محمد الشاهد
- ١٣ - أيمن محمد البهنسلي الزمان
- ١٤ - ناري حمدي محمد أمين الوكيل
- ١٥ - محمد حنين محمد عبد الجيد بركات
- ١٦ - حازم محمد فايز محمود عبد الحليم
- ١٧ - آدم محمد مصطفى درويش
- ١٨ - أحمد حلي عبد الفتاح سلامة
- ١٩ - أحمد حمدي صديق طه
- ٢٠ - حسان الدين يوسف طوري
- ٢١ - محمد أشرف عبد الحنان إبراهيم الأكي
- ٢٢ - أسامة متجاري خالد حسن
- ٢٣ - مابلل سمير عبد الحلال منصور
- ٢٤ - حسان محمد رقت خليف
- ٢٥ - هشام أحمد ماهر أحمد زلفور
- ٢٦ - محمد محمد حسين أحمد
- ٢٧ - علي حسن عبد الرحمن جمعة
- ٢٨ - محمد باسم صديق محمد
- ٢٩ - حمدي عبد الهادي أحمد محمد
- ٣٠ - مصطفى عبد الفتاح محمد علي
- ٣١ - طارق رجب عبد العظيم إبراهيم

- ٦١ - عبد الرحمن محمد مرتضى محمد بشر .
 ٦٢ - أحمد محمد عبد الحميد سالم شكر .
 ٦٣ - أحمد سعد حسين محمد النادى .
 ٦٤ - توفيق يحيى توفيق حسن مفتاح .
 ٦٥ - خالد عبد الله فتوح حسن شعانة .
 ٦٦ - محمد عبد الفتاح درالة يوسف .
 ٦٧ - ياسر جمال محمود أحمد .
 ٦٨ - محمد عاطف عبد العزيز أحمد سيف .
 ٦٩ - ماجد عبد الفتاح أبو البريد عرفة .
 ٧٠ - حمدي مالك عبد الميمني أحمد .
 ٧١ - سعد محمد سعد السيد النعلا .
 ٧٢ - راضى نوري أحمد شعبان .
 ٧٣ - محمد مستنير محمد إبراهيم .
 ٧٤ - هاني محمد محمد أبو حليمة .
 ٧٥ - كمال إبراهيم كمال ننادى .
 ٧٦ - مينا واهج رجب بسطا .
 ٧٧ - رامي محمد قاسم شليبي .
 ٧٨ - أحمد علي عبد الغلا إبراهيم .
 ٧٩ - علاء محمد علي عبد الجاني .
 ٨٠ - مسير سامي عبيد الله السيد .
 ٨١ - محمد مصطفى سيد أحمد محمد .
 ٨٢ - حدى عبد الرحمن عبد النعال عبد الرحمن .
 ٨٣ - محمد زبيل أحمد بسيوني .
 ٨٤ - ماركو نشان كمال دتبال صليب .
 ٨٥ - أمين صلاح الدين حسن توفيق سلك .
 ٨٦ - عماد الدين محمد حسني محمد العرجاوى .
 ٨٧ - أحمد سامي عوض عيسى .
 ٨٨ - حسن محمد فاروق مصطفى .
 ٨٩ - هيثم حافظ سيد حافظ محبوب .
 ٩٠ - عبد الفتى مسعد مسعد العراقي .
 ٩١ - محمد خضر عبد الفتاح السيد .
 ٩٢ - وليد جنى محمود محمد .
 ٩٣ - نادي فهد صالح عبد الله .
 ٩٤ - أبو القاسم عبد الله قاسم محمد .
 ٩٥ - أحمد حلمي محمود محمود .
 ٩٦ - علي حسين محمد عبده عزازي .
 ٩٧ - أحمد عثمان فهم حسن عبده .
 ٩٨ - عادل سعد معروف عثمان .
 ٩٩ - شادي محمود سامي عثمان اللاج .
 ١٠٠ - حسين محمود حسين أحمد .
 ١٠١ - محمد مصطفى كامل عبد الخليم .
 ١٠٢ - سيف فهد طيه البطليل .
 ١٠٣ - محمد عادل محمد السيد إبراهيم .
 ١٠٤ - أمين دودير مصطفى دودير .
 ١٠٥ - عبد الله شريف جاد شريف .
 ١٠٦ - محمد السعيد عبد القادر السيد .
 ١٠٧ - عبد الهادي عبد الكريم عبد الهادي جابر .
 ١٠٨ - أحمد محمد محمد القماش .
 ١٠٩ - أحمد محمد عوض الله سيد .
 ١١٠ - طه ربيع عبد العظيم عبد القنديل .
 ١١١ - بهجت محمد بهجت الحسراتي .
 ١١٢ - أدهم حسين مسروق علام .
 ١١٣ - عمرو محمد مختار محمود ليمان .
 ١١٤ - محمد علي محمد عبد العظيم ميسى .
 ١١٥ - أحمد محمد علي خليفة .
 ١١٦ - محمود زين العابدين أحمد حمام .
 ١١٧ - سيد عبد الله أحمد حسن .
 ١١٨ - خالد محمد عبد الجواد حمد .

- ٩٠ - بيشر يوسف زكى تادرس .
- ٩١ - أيمن صفوت عامر عبد الرحمن الفقى .
- ٩٢ - إسلام أسامة إسماعيل مهدي .
- ٩٣ - أحمد جلال أبو الفتح أبو عمر .
- ٩٤ - يوسف محمد ضياء الدين محمد حسين .
- ٩٥ - محمد عبد العظيم السيد شحاتة .
- ٩٦ - محمود سليمان محمد محمد باظة .
- ٩٧ - .. إسلام خيرى أحمد عبد المجيد الكباش .
- ٩٨ - أحمد محمد محمد كمال حسن .
- ٩٩ - أحمد لمرحان حسن حسين لاقى .
- ١٠٠ - محمد عواض فرج عبد النوى .
- ١٠١ - سامح محمد حسن سيد والى .
- ١٠٢ - أحمد عبد الهادي عبد المهيمن باظة .
- ١٠٣ - محمد كمال كامل محمد .
- ١٠٤ - عمرو أبو بكر الصديق رياض البارودى .
- ١٠٥ - محمد محمد حسين إبراهيم .
- ١٠٦ - محمد محمد عبد العزيز كحلة .
- ١٠٧ - أحمد محمودة محمد محمد حسين .
- ١٠٨ - وليد محمد المسورى خيرى .
- ١٠٩ - أحمد حسن حمادة محمد .
- ١١٠ - أحمد بدوى مهنى أحمد سالم .
- ١١١ - شهاب أحمد عبد القرى محمد .
- ١١٢ - راتل سيد محمد عثمانم .
- ١١٣ - محمد طارق محمد لطيف .
- ١١٤ - أحمد سيف الدين جلال أيما زيد .
- ١١٥ - أحمد عبد العزيز طه إبراهيم .
- ١١٦ - منسياء صلاح أحمد هلال .
- ١١٧ - محمد شعبان عبد ربه خليل .
- ١١٨ - أسامة عادل على حسن نابد .
- ١١٩ - أحمد عبد العظيم محمد محمد سالم .
- ١٢٠ - مصطفى محمد عبد الله عبد الرحمن .
- ١٢١ - عبد الرحمن محمود عبد الرحمن محمد .
- ١٢٢ - محمد ربيع عبد المعطى أحمد الشيرازى .
- ١٢٣ - مصطفى مثير عبد العزيز عبد المجيد .
- ١٢٤ - محمد عبد الفتى محمود حمد .
- ١٢٥ - أحمد محمود حسن محمد جودة .
- ١٢٦ - خالد أحمد أبو الفتح مصطفى .
- ١٢٧ - إسلام عادل عبد اللطيف .
- ١٢٨ - محمد أبو السعود عبد العزيز عبد العزيز .
- ١٢٩ - أحمد رشاد بدوى رشوان الشاهد .
- ١٣٠ - محمد عبد الله عبد العزيز أحمد .
- ١٣١ - محمد إبراهيم محمد عرفان .
- ١٣٢ - محمد عبد الله على حسن الهشا .
- ١٣٣ - أحمد زين العابدين عبد الستار السيد .
- ١٣٤ - رمضان رجب حلمى عبد الجواد .
- ١٣٥ - رامي فتحي عبد الهادي عباد .
- ١٣٦ - إسلام شوقى على شمس .
- ١٣٧ - شاذى صلاح الدين عبد اللطيف حن .
- ١٣٨ - محمد سمير محمد نصر .
- ١٣٩ - مجدى عبد النعم عزلاوى محمد .
- ١٤٠ - محمد طلعت محمد أحمد عبد الله .
- ١٤١ - يسار الدين سعيد سعيد غاتم .

- ١٤٢ - أحمد إبراهيم صبري محمد توفيق .
- ١٤٣ - هاني جاد عبد الرحمن جاد المنزلاوي .
- ١٤٤ - محمد عمر محمد علسيرة .
- ١٤٥ - إسلام نبيل محمد عبد الفتاح .
- ١٤٦ - إسلام محمد محمد محمد ناجي .
- ١٤٧ - هيثم عادل محمود محمد .
- ١٤٨ - محمد السيد خلف إبراهيم .
- ١٤٩ - أحمد عاطف محمد عزت توفيق .
- ١٥٠ - نادر عبد اللطيف محمد خليفة .
- ١٥١ - عاصم محمد عبد الصمد عبد الله .
- ١٥٢ - محمد جمال محمد السيد .
- ١٥٣ - إسلام حسين سيد علي .
- ١٥٤ - محمود محمد الطحيري محمد لاشين .
- ١٥٥ - محمود محمد قناوي أبو القاسم .
- ١٥٦ - عتر محمود أحمد علي حسن شعيب .
- ١٥٧ - صبري حسني عبد الهادي تراهيس .
- ١٥٨ - عمرو محمود سامي عبد المجيد .
- ١٥٩ - مصطفى علي إبراهيم مجلس .
- ١٦٠ - عمرو عبد الوهاب محمد عبد الجواد .
- ١٦١ - أحمد يحيى يحيى محمد .
- ١٦٢ - أحمد سعيد عبد زيد خليفة .
- ١٦٣ - محمد عيسى محمد فتحي عثمان شلي .
- ١٦٤ - خيس صبري فتح الله فتح الله مجور .
- ١٦٥ - عمرو أحمد عبد الحميد محمود .
- ١٦٦ - محمد صلاح قريجاني إبراهيم .
- ١٦٧ - عبد الله عبد القادر عبد الله عمارة .
- ١٦٨ - عماد حمادة حمدي أحمد عطا .
- ١٦٩ - صلاح محمد صالح متولي .
- ١٧٠ - محمد عبد الرحيم إبراهيم عبد الرحيم .
- ١٧١ - إسلام عبد الحميد محمد سعد .
- ١٧٢ - سعد ممتاز محمد علي غنم .
- ١٧٣ - مينا سمير سلامة نصر الله .
- ١٧٤ - إبراهيم السيد إبراهيم السيد الزغيبي .
- ١٧٥ - محمد علي قطب عرش .
- ١٧٦ - وامي بركات عبد المجيد انتوني .
- ١٧٧ - عمرو عبد العزيز علي حسن .
- ١٧٨ - الشاري عبد العظيم أبو النجد مختار .
- ١٧٩ - الحسين زكريا مصطفى محمد الفتحي .
- ١٨٠ - محمد أحمد منصور محمد علي .
- ١٨١ - محمد صبري عبد الحميد السقا .
- ١٨٢ - خالد سليمان خالد علي .
- ١٨٣ - جردج فاروق سلامة راسف .
- ١٨٤ - أحمد زيدان جمعة عبد المولى .
- ١٨٥ - نور الدين طه محمد عبد كرسوع .
- ١٨٦ - أحمد عبد الفتاح عبد الحفيظ محمد .
- ١٨٧ - محمد أحمد محمد صالح الشاذلي .
- ١٨٨ - مصطفى محمود طاهي عبد الكريم .
- ١٨٩ - محمد كمال أحمد محمود سلام .
- ١٩٠ - محمد مولى محمد بلوران .
- ١٩١ - محمود عبد العزيز أحمد حسن .
- ١٩٢ - محمد علاء عبد النعم إبراهيم زعزع .
- ١٩٣ - محمد عاد فهم محمد عزب .
- ١٩٤ - يوسف محمد جمال الدين عبد السلام .
- ١٩٥ - محمد حسنين محمد حنون حريص .
- ١٩٦ - أحمد السعدى عبد الحميد عبد العظيم .
- ١٩٧ - ياسر إبراهيم عبد الله شاهين .
- ١٩٨ - إبراهيم عبد المهدى السيد محمد القط .
- ١٩٩ - عزت عبد الوارث أحمد السحيمي .
- ٢٠٠ - إسلام عيسى مبروك حسن لودة .
- ٢٠١ - محمود عبد المنعم محمد أبو سمرة .
- ٢٠٢ - محمد عتتر صابر محمد .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٢ أبريل سنة ١٩١١ م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٦٢ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون هيئة قضايا الدولة الصادر بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠٠٨ ؛
وعلى حكم مجلس التأديب بهيئة قضايا الدولة الصادر في القضية رقم ٦ لسنة ٢٠٠٨ تأديب ؛
وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة قضايا الدولة ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يرقى السيد / أحمد علي أحمد الجسار إلى درجة نائب هيئة قضايا الدولة ليكون من ٢٠٠٨/٧/٢٧ تاريخ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٢٣ لسنة ٢٠٠٨ وإسناد ترشيح أقدميته داخل درجة نائب هيئة قضايا الدولة ليكون نائباً للسيد / أسامة عبد اللطيف أحمد عبد اللطيف وسابقاً على السيد / محمد عبد الرزاق إبراهيم أبو يوسف النائبين هيئة قضايا الدولة .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .
صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ
(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٦٣ لسنة ٢٠١١

بإلغاء قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١١٤ ، ١٢٤ لسنة ٢٠٠٨

رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتقسيم وتعديل نطاق الحدود الإدارية

لبعض المحافظات وإنشاء محافظاتين :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٨ بتحديد نطاق وحدود محافظات

القاهرة وحلوان و٦ أكتوبر :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٩ لسنة ٢٠١٠ :

وعلى ما عرضه رئيس مجلس الوزراء :

لذلك

(المادة الاولى)

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتقسيم وتعديل نطاق الحدود الإدارية

لبعض المحافظات وإنشاء محافظاتين ، كما يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٤ لسنة ٢٠٠٨

بتحديد نطاق وحدود محافظات القاهرة وحلوان و٦ أكتوبر .

(المادة الثانية)

تعاد الأوضاع والحدود الإدارية للمحافظات المعنية بالقوانين المذكورين فى المادة الأولى

إلى حالتها قبل صدور هذين القوانين .

(المادة الثالثة)

يصدر رئيس مجلس الوزراء - القرارات التنفيذية اللازمة لتوضيح الحدود .
وما يتطلبه هذا القرار من إجراءات مع إعداد المراتب التوضيحية .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .
صدر بالقاهرة في ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ
(الموافق ١٢ أبريل سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٦٤ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/١٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨١ لسنة ٢٠١١ بشأن المركز القومى للدراسة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١١ :

تسرى :

(المادة الاولى)

يكون أعضاء مجلس أمناء المركز القومى للدراسة برئاسة وزير الدفاع

بمستفهم الشخصية كل من :

- الأستاذ الدكتور / أحمد شوقي ،
- الأستاذ الدكتور / أحمد مصطفى أبو زيد ،
- الأستاذ / بهجت - طه ،
- الأستاذ الدكتور / جمال عصفور ،
- الأستاذ / السيد حسين السيد ،
- الأستاذ الدكتور / سمير حنا ،
- الأستاذ الدكتور / عبد الحميد شعراوي ،
- الأستاذ الدكتور / مصطفى المصري ،
- الأستاذ / محمد سلامة محمد ،
- الأستاذ الدكتور / محمد عيسى ،
- الأستاذ الدكتور / مصطفى إبراهيم ،
- الأستاذ / محمد أنس ساسي .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحق له من تاريخ صدوره .

صدر بالقاهرة في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ١٧ أبريل سنة ٢٠١١ م)

المشير / حسين منتخاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

م الجريدة الرسمية - العدد ١٥ مكر (أ) في ١٨ أبريل سنة ٢٠١١

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ٦٦ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٣٠ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم وزارة الصحة والسكان :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء مركز سوران مبارك الإقليمي

لصحة وتنمية المرأة :

وبناءً على ما عرضه وزير الصحة والسكان :

تسوية

(المادة الأولى)

يستبدل بمس دمرکز سوران مبارك الإقليمي لصحة وتنمية المرأة ومقره مدينة الإسكندرية

مس دمرکز الإسكندرية الإقليمي لصحة وتنمية المرأة .

(المادة الثانية)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٧ أبريل سنة ٢٠١١ م)

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٦٧ لسنة (٢٠١١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

- بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ .
- وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠ .
- وعلى قانون التينيات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ .
- وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن المراجعة العامة للدولة .
- وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .
- وعلى قانون الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ .
- وعلى القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨٩ بشأن المعاشة الحكومية .
- وعلى قانون الخصمبات والتوسبات الأهلية الصادر بالقانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ .
- وعلى قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ .
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٩ بإنشاء صندوق التنمية الثقافية .
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ بتنظيم مكتبات مبارك العامة .
- وبناءً على ما عرضه وزير الثقافة .

قرر:

(المادة الأولى)

يستمدل بحسب مكتبة مبارك العامة الرئيسية ومكتبات مبارك العامة الإقليمية
الوارد بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٦ بحسب مكتبة مصر العامة الرئيسية
ومكتبات مصر العامة الإقليمية .

(المادة الثانية)

- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .
- صدور بالقاهرة في ١٩ من شهر الأول من ١٤٣٢ هـ .
- (الموافق ١٩ أبريل سنة ٢٠١١ م)

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ١٥ مكر (ب) في ١٩ أبريل سنة ٢٠١١

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون نظام الإلزامية الداخلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة ؛

تقرر :

(المادة الأولى)

يُعين كل من :

محافظة كفر الشيخ	السيد المهندس / أحمد ذكي محمد حسن عابدين
محافظة للبحر الأحمر	السيد المهندس / محمد مجدى أحمد طمس قيسى
محافظة للمنتهى	السيد / سمير محمد المنعم أحمد سلام
محافظة لأسيوط	السيد / مصطفى أحمد السيد أحمد
محافظة لجنوب سيناء	السيد / محمد عبد الفضيل محمد شوشة
محافظة للإسماعيلية	السيد / أحمد حسون مصطفى إبراهيم
محافظة للراوى الجديدة	السيد / جمال أحمد إسماعيل سلمان
محافظة للشمال سيناء	السيد / السيد عبد الوهاب إبراهيم مبروك
محافظة لسوهاج	السيد / وضح محمد فرج الحمزاوى
محافظة لبنى سويف	السيد الدكتور / ماهر محمد على الدماطي
محافظة للجيزة	السيد الدكتور / على عبد الرحمن يوسف
محافظة للإكندرية	السيد الدكتور / عصام أحمد أحمد سالم
محافظة للشرس	السيد / محمد عبد المنعم هاشم
محافظة لدمياط	السيد / محمد على محمد إسماعيل

السيد / محمود عبد السيد محمد	محافظًا لمطروح
السيد / محمود عاصم جاد محمود عفيفي	محافظًا للتشيم
السيد / أحمد عبد الله محمد عبد الله	محافظًا لسيو سعيد
السيد / خالد غودة صديق محمد خليفة	محافظًا للأقصر
السيد الدكتور / عبد القوي أحمد مختار	محافظًا للنصاره
السيد / محمد محسن محمد يحيى حطفى	محافظًا للدقهلية
السيد / ميرك محمد مهدي ميرك هندي	محافظًا للبحيرة
السيد / محمد مصطفى أحمد النخراشي	محافظًا للفيروزية
السيد / إبراهيم حماد محمد حماد	محافظًا لأسسوط
السيد / عماد شحاتة ميخائيل بولس	محافظًا لقنا
السيد الدكتور / عادل محمد عبد الحليم زاهد	محافظًا للقليوبية
السيد انتشار / محمد عبد القادر عبد الله	محافظًا للشرقية
السيد انتشار د. / أشرف محمد حسن هلال	محافظًا للمنوفية

(المادة الخامسة)

يعين كل من :

السيد / محمد مختار محمد محمود الحملاوي	نائبًا لمحافظة القاهرة للمنطقة الشرقية
السيد / أسامة حسن مصطفى شحاتة	نائبًا لمحافظة الجيزة
السيد / تيسير محمد مكرم عبد الله	نائبًا لمحافظة القاهرة للمنطقة الجنوبية
السيد / صلاح الدين محمود إبراهيم المعداوي	نائبًا لمحافظة القاهرة للمنطقة الشمالية
السيد / سيف الإسلام أمين على	نائبًا لمحافظة القاهرة للمنطقة الغربية
السيد / محمود عبد الرحمن هشماوي عفيفي	نائبًا لمحافظة الجيزة
السيد / محمود محمد عثمان محمود عتيق	نائبًا لمحافظة الإسكندرية

(المادة السادسة)

يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٩ أبريل سنة ١٩١٠ م)

الحسين طنتاوي

رئيس المجلس الأعلى للتراث الملحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٧٠ لسنة ٢٠١١ هـ

في شأن الغفو عن باقي العقوبة بالنسبة إلى بعض المتهمين عليهم

بمناصفة الاحتفال بعيد تحرير سيناء الموافق ٢٥/٤/٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :

وعلى المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠١١ من المجلس الأعلى للقوات المسلحة :

وعلى قانون العقوبات :

وعلى قانون الإجرام الجنائية :

وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الرمح تحت مراقبة الشرطة :

وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والمخاطر :

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجن :

وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها

والأحكام فيها :

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة :

وعلى قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون

رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٧ :

وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع :

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تجميع وتنظيم أعمال البناء

المعدل بالقانون الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ :

وعلى قانون الشركات العاملة في مجال نقل الأموال لاستثمارها الصادر بالقانون

رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ :

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات

والإجراءات الجنائية وإنشاء محاكم أمن الدولة وسرية الخصايات بالبنوك والأسلحة والمخاطر :

وعلى قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠٠٢ .

١٥٦ لسنة ٢٠٠٤ :

وعلى قائد السجون التفصل في إصدار القوانين رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦
المجلس بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٨ - ٢٠ :

وعلى قانون مكانة على الأموال المصادرة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ؛
وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٩٦ ،
تعدل بأمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٩٦
يحظر تصوير ممتلكات رجال القوات المسلحة ورجال الشرطة ويحظر تصنيع وتداول الذي
الرمس الشخص لهم بغیر ترخيص من الجهة المختصة المعدل بالأمر رقم ٥ لسنة ١٩٩٧ ؛
وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٢ لسنة ١٩٩٨
يحظر هذه الضلالت والصور وبعض الأحكام الخاصة بمعالجة الجاني وقسود الارتباء
والاشتراطات البنائية ؛

وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٣ لسنة ١٩٩٨
يحظر استيراد وتصنيع وطباعة أجهزة التلصص والإعلان عنها ؛
ويعد موافقة مجلس الوزراء -

ويعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على عرض وزارة الداخلية
اقتراح مصلحة السجون ؛

المادة ١٠٠

(المادة الأولى)

يعاقب عن باقي العقوبة المالية الحرية بالنسبة إلى الفئات التالية :

أولاً - المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة (السجن المؤبد) إذا كانت مدة
المنفعة حتى ٢٥ / ٤ / ٩٦ (خمس عشرة سنة ميلادية) .

ويوضع المخرج عنه تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنوات طبقاً للفترة الثانية
من المادة (٧٥) من قانون العقوبات .

ثانياً - المحكوم عليهم بعقوبة مالية للحرية قبل ٢٥ / ٤ / ٩٦ . متى كان المحكوم عليه
قد نفذ حتى هذا التاريخ نصف مدته ميلادياً ، ويشترط ألا تقل مدة التقيد عن ستة أشهر .

ولا يوضع المخرج عنه تحت مراقبة الشرطة إلا إذا كانت مقررة بقوة القانون
أو كان محكوماً بها عليه ، ويشترط ألا تزيد مدته على خمس سنوات أو على الثلث التي
يشملها العفو يقتضي هذا القرار أبداً أقل .

تجارتية - جنابة الكسب غير المشروع المنصوص عليها في المادة (١٩٨) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع .
تاسعة - الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٢ (الغش والاحتيال) والثانية والثالثة (السرقة) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توقيعه وتنظيم أعماله الجنايا ،
والقوانين المنبثقة عنها (٩٩ ، ٢٠٢ ، ٦٠٣ ، ١٠٤) من قانون القضاء - الصادر بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٠٨ .

عاشرة - الجرائم المنصوص عليها في قانون الشركات العاملة في مجال نقل الأموال لاستثمارها الصادر بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ .
حادي عشر - الجرائم المنصوص عليها في المادة (٩٩٩) من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٦ والعدل بالقانون رقم ٤٢٩ لسنة ٢٠٠٨ .
ثاني عشر - جنابة غش الأموال المنصوص عليها في المادة (٦٤) من قانون محكمة نقل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ .

ثالث عشر - الجرائم المنصوص عليها في أوامر رئيس مجلس الوزراء - وثالث المحاكم العسكرية العام أوقسام ٤ لسنة ١٩٩٢ المعدل بأمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ ، ٦ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالأمر رقم ٤ لسنة ١٩٩٧ ، ٢ لسنة ١٩٩٨ ، ٣ لسنة ١٩٩٨ المشار إليها .

أولاً - بشرط تطبيق القرار أعلاه بالتعريف عن المحكوم عليه عقوبات الاعتراضات التالية :

- ١ - أن يكون سلوكه أثناء تنفيذ العقوبة داعياً إلى الشك في نفعه نفسه .
- ٢ - ألا يكون في الطور عند نظر على الأمن العام .
- ٣ - سببه جميع الاعتراضات التالية المحكوم بها عليه ، ما لم يكن من المتعذر عليه الرضا بها .

ثاني - تشكيل لجنة عليا من الجهات الأمنية برئاسة مساعد وزير الداخلية للتطاع مصلحة السجون لنظر فيمن يستحق العفو وفقاً لأحكام هذا القرار .

(المادة الواحدة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٤٢٢ هـ

والمرافق ٢٩ أبريل سنة ٢٠١١ م

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ٩٧ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٠ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠ :

وعلى قانون نظام السلك التبرؤسي والتتبعي الصادر بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٢ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١١٣ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء - لتصلية عامة لجمهورية

مصر العربية في الكويت :

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية :

فيسرد :

(المادة الأولى)

يحقق مستوى التمثيل للتوصل لجمهورية مصر العربية في الكويت بدولة الكويت
من توصية عامة إلى لتوصية .

(المادة الثانية)

يشر حق القرار في الجديدة الرسمية وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر بالقاهرة في ١٩ جمادى الأولى سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٢٢ مايو سنة ٢٠١١ م)

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١١^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨

بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام وزيادة المعاشات

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١١ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :

وعلى قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ :

وعلى قانون التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون

رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ :

وعلى قانون التأمين الاجتماعي على العاملين الخاصين في الخارج الصادر بالقانون

رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٨ :

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام

وزيادة المعاشات :

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

تقرر

المرسوم بقانون الآتي نصه ، وله الصفة :

(المادة الأولى)

يستبدل بمحملة (تزد بنسبة ٣٠ ٪) الواردة في (أولاً) من المادة الخامسة

من القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ بزيادة المعاشات عبارة (تزد بنسبة ٣٠ ٪) .

(المادة الثانية)

يلغى البند رقم (٢) من الفقرة الثانية من البند (أولاً) من المادة الخامسة من القانون

رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨ المشار إليه .

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ مكرر (ز) في ٢٨ يوتية سنة ٢٠١١

(المادة الثالثة)

يصدر الوزير المختص بالتأمينات القواعد المنفذة لأحكام هذه الزيادة .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا المرسوم بمقتضى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون .

ويعمل به اعتباراً من ١١/٧/٢٠١٦

صدر بالقاهرة في ٢٦ رجب سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٢٦ برنبة سنة ٢٠١٦ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ١٤ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٥ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣ ؛
وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر به رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقرار رئيس الجمهورية
رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا ؛
ومعد موافقة مجلس الوزراء بمجلسته المكونة بتاريخ ٢٠١١/٥/١٨ ؛

تقرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المسود (١٣٠ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ٢٤٨ [مكرر] ٢٥٥) ، (٣٠٠)

من اللائحة التنفيذية لتدوين تنظيم الجامعات المشار إليها بالنصوص التالية :

بمادة ٧٩ - تكون الدراسة على أساس السنة الكاملة ويجوز أن تكون الدراسة على أساس نظام المراحل أو الفصل الدراسي أو نظام الساعات أو التقاطع لتحتسب أو أي نظام آخر طبقاً لأحكام اللوائح الداخلية للكلية. على أنه بالنسبة للدراسة بنظام الساعات أو التقاطع المعتمدة تحت العرجة العلمية متى استوفى الطالب متطلبات اختصارها عليها وفقاً لما تحدده اللوائح الداخلية للكلية .

(٥) الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ (تابع) في ٢ يولية سنة ٢٠١١

مادة ١٣٠ - تمنح الجامعات الخاضعة للقانون رقم (٤٩٦) لسنة ١٩٧٢ الفرجات العلمية ودبلومات الدراسات العليا وفقاً للأحكام المبينة في هذا الباب وذلك دون إخلال بأحكام المادتين (٧٩٦ ، ١٩٢) من هذه اللائحة .

مادة ١٨٧ - تمنح مجالس الجامعات بناءً على طلب مجالس كليات التربية اشتباهاً لها

الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

أولاً - الدرجات العلمية :

١ - درجة الليسانس في الآداب والتربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة البكالوريوس في العلوم والتربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٣ - درجة البكالوريوس في الفنون والتربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٤ - درجة البكالوريوس في الطفولة والتربية في إحدى شعب التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٥ - درجة البكالوريوس في التربية الخاصة .

٦ - درجة الماجستير في التربية .

٧ - درجة الماجستير في تدريس اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية .

٨ - درجة الماجستير لإعداد المعلم في الآداب أو في العلوم في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

٩ - درجة دكتور الفلسفة في التربية .

١٠ - درجة دكتور الفلسفة لإعداد المعلم في الآداب أو في العلوم في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

ثانيًا - الدبلومات :

- ١ - الدبلوم العامة في التربية .
- ٢ - الدبلوم العامة لإعداد المعلم في الآداب أو في العلوم في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .
- ٣ - الدبلوم المهنية في التربية في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .
- ٤ - الدبلوم الخاص في التربية .
- ٥ - الدبلوم الخاص لإعداد المعلم في الآداب أو في العلوم في أحد فروع التخصص المبينة في اللائحة الداخلية .

كما فتح شهادة في التربية لتعليم أساس للطلاب الذين يسمون بشعاع برنامج التأهيل العلمي والتربوي لمعنى الخلفة الابتدائية من مرحلة التعليم الأساسي المصطلح على دبلوم المعلمين والمعلمات ،
بمادة (١٨٨٢) :

مدة الدراسة لنيل درجة البكالوريوس في الآداب والتربية أو درجة البكالوريوس في العلوم والتربية أو درجة البكالوريوس في الفنون والتربية أو درجة البكالوريوس في الطفولة والتربية أو درجة البكالوريوس في التربية الخاصة أربع سنوات .
وتكون مدة الدراسة لبرنامج التأهيل العلمي التربوي ثلثي الخلفة الابتدائية المشار إليه في المادة (١٨٧٢) من هذا اللائحة بما يعادل أربع سنوات جامعية .
بمادة (٢٥٨) (مكرر) :

يُفتح مجلس جامعة حلوان بنسبة ١٠ على طلب كلية التربية الموسيقية
الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :
أولاً - الدرجات العلمية :

- ١ - درجة بكالوريوس في التربية الموسيقية .
- ٢ - درجة ماجستير في التربية الموسيقية في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .
- ٣ - درجة دكتوراه الفقة في التربية الموسيقية في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

ثانياً - المذكرات :

١ - دبلوم الدراسات العليا في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - الدبلوم المهني لإعداد معلمي التربية الموسيقية لتدريس الاحتياجات الخاصة .

مادة (٣٠٠) :

يمنح أعضاء المجلس الأعلى للجامعات ومجالس الجامعات مكافأة مقدارها خمسمائة جنيه عن حضور كل جلسة يواقع جلسة واحدة شهرياً . وتكون المكافأة عن الجلسة يواقع ثلاثمائة جنيه بالنسبة للجان المنشقة عن هذين المجلسين والحددة بهذه اللائحة ويواقع جلسة واحدة شهرياً .

ويمنح أعضاء مجالس الكليات والجان الفنية التي تشكلها مجالس الكليات ونظراً لادور في هذه اللائحة مكافأة مقدارها مائتان وخمسون جنيهاً عن كل اجتماع يواقع جلسة واحدة شهرياً .

(المادة الثانية)

يضاف إلى كليات البند سادساً (جامعة النجف) والبند ثالث عشر (جامعة بنها) والبند رابع عشر (جامعة الفيوم) من المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الفقرات التالية :

سادساً - جامعة المنصورة :

١٨ - كلية الدراسات العليا لعلوم زراعة الأعضاء والتكنولوجيا الطبية البحرية .

ثالث عشر - جامعة بنها ،

١٩ - كلية الفنون التطبيقية .

رابع عشر - جامعة الفيوم :

١٩ - معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدولة جوفى النيل .

(المادة الثالثة)

يضاف إلى اللائحة التنفيذية المشار إليها مراد جديدة تصورها التالية :

مادة ٢١٨ (مكرر) ٢٨ - ب) :

« يشترط من الطالب لنيل الدبلوم المهني لإعداد معلم التربية الموسيقية لذوى الاحتياجات الخاصة أن يكون حاصلاً على درجة بكالوريوس في التربية الموسيقية من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة لها من معهد تعليمي آخر معترف به من الجامعة، وأن يتابع الدراسة لمدة ستة وذلك وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

مادة ٢١٨ (مكرر) ١٠٢ - :

كلية الدراسات العليا لعلوم زراعة الأعضاء والتكنولوجيا الطبية الحيوية

يتمتع مجلس جامعة المنصورة بتمويل على طلب مجلس كلية الدراسات العليا لزراعة

الأعضاء - والتكنولوجيا الحيوية الطبية الشهادات والتجارب التالية :

١ - شهادة التخصص المهني الدقيق في زراعة الأعضاء - شهادة مهارة في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

٢ - درجة الدكتوراه في زراعة الأعضاء في أحد التخصصات المبينة

في اللائحة الداخلية

مادة ٢١٨ (مكرر) ١٠١ - :

يشترط من الطالب لنيل شهادة التخصص المهني الدقيق في زراعة الأعضاء أن يكون حاصلاً على درجة الماجستير في أحد التخصصات الإكلينيكية أو درجة الدكتوراه في الطب والجراحة في أحد فروع التخصصات الإكلينيكية وذلك في التخصص العام المناسب من إحدى الجامعات المصرية، أو على درجة معادلة لها، وأن يتابع الدراسة بنظام النقاط المعتمدة وفقاً لما هو مبين في اللائحة الداخلية ونظام النقاط المعتمدة، وأثناء فترة تدريب إكلينيكيه لا تقل عن ٢٤ شهراً وتسجيل كافة الأنشطة العلمية والتدريبية في كراسة أنشطة تعمد من مجلس القسم كشرط للتقدم للاختبار النهائي بعد استيفاء النقاط المعتمدة .

مجلة ٢٤٨ (مكرو) ١٠٥٠:

يشترط في الطالب لنيل درجة البكالوريوس في زراعة الأعطاء، أن يكون حاصلاً على شهادة التخصص المهني الدقيق في زراعة الأعطاء من الكلية أو ما يعادلها، وأن يتابع الدراسة بنظام النقاط المعتمدة كما هو مبين في اللائحة الداخلية وتشمل مقررات ورسالة وصفاته مرجعية وبرنامجه الدراسي وأنشطة إضافية، وتسجيل كافة الأنشطة العلمية والتدريبية في كراسة أنشطة تعتمد من مجلس القسم كشرط للدخول اختبار الجزء الثاني بعد مناقشة الرسالة وقبولها من لجنة الحكم واستيفاء النقاط المعتمدة، ويشترط مناقشة الرسالة مرور مدة لا تقل عن ٢٤ شهراً من تاريخ التسجيل .

معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل

مجلة ٢٤٨ (مكرو) ١٠٦١:

يمنح مجلس جامعة الفيوم بناءً على طلب مجلس معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل :
دبلومات الدراسات العليا في أحد التخصصات المبينة في اللائحة الداخلية .

مجلة ٢٤٨ (مكرو) ١٠٧٧:

يشترط في الطالب لنيل أي من دبلومات الدراسات العليا أن يكون حاصلاً على درجة البكالوريوس أو الإكوالوريوس من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها من معهد علمي آخر معترف به من الجامعة، وأن يتابع الدراسة لمدة سنة على الأقل وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية .

(المادة الرابعة)

تتلى الفقرة ١٦ - كلية التربية الترمية من التدرج ثلاث عشر = جامعة بنها من المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية المشار إليها .

المادة الخامسة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحصل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
محرم بالقاهرة في ٣٠ جويلي الأخيرة سنة ١٣٣٢ هـ
(الرقم ٢٠٦٠ - م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١١

بمعدل بعض أحكام القانون رقم

الصادر بالقانون رقم ٩٣١ لسنة ١٩٤٨

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :

وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ :

وبعد مراعاة مجلس الوزراء :

تسبب

المرسوم بقانوني الآتي نصه . وقد أصدرته

(المادة الأولى)

بمعدل نص البند (٢) من المادة (٣٧٧) من القانون الخامس الصادر بالقانون

رقم ٩٣١ لسنة ١٩٤٨ . النص الآتي :

« ينقذ بمجلس شيوخ الحق في المطالبة برفع الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق
وبدأ مرياتها من يوم دفعها » .

(المادة الثانية)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،

ويجوز له اعتباراً من تاريخ نشره .

محرر بالقاهرة في ١٢ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٤ يولية سنة ٢٠١١ م) .

الشير / حسين هفتاغوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢
في شأن مجلس الشعب^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١١ ؛
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ؛
وبعد أخذ رأى اللجنة العليا للانتخابات ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المواد أرقام الأولى " فقرة أولى " ، والثالثة ، والخامسة
بندي " ٢ " و " ٣ " ، والسادسة ، والسابعة ، والثامنة ، والتاسعة ، والعاشر ،
والثالث عشر ، والخامسة عشر ، والسابعة عشر ، والثامنة عشر والتاسعة
عشر والعشرين من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب
النصوص الآتية :

المادة الأولى " فقرة أولى " : يتألف مجلس الشعب من ٥٠٤ أعضاء
يختارون بطريق الانتخابات المباشر السري العام على أن يكون نصفهم على
الأقل من العمال والفلاحين .

المادة الثالثة : يكون انتخابُ نصف أعضاء مجلس الشعب ، بنظام
الانتخاب الفردي ، والنصف الآخر بنظام القوائم الحزبية المغلقة ، ويجب أن

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ مكرر (ب) في ١٩ يولييه سنة ٢٠١١ .

يتساوى عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم الحزبية المغلقة مع عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي .

وتُقسَّم جمهورية مصر العربية إلى (١٢٦) دائرة تُخصص للانتخاب بالنظام الفردي ، يُنتخب عن كل دائرة منها عضوان أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

كما تُقسَّم الجمهورية إلى (٥٨) دائرة أخرى تُخصص للانتخاب بنظام القوائم.

ويصدر قانون لتحديد نطاق كل دائرة من دوائر الانتخاب الفردي ودوائر من الدوائر المخصصة للقوائم ، والمكونات الإدارية لكل دائرة ، وعدد الأعضاء الممثلين لكل دائرة من الدوائر المخصصة للقوائم .

ومع مراعاة حكم المادة السادسة عشرة من هذا القانون يجب أن يكون عدد المرشحين على أي من القوائم مساوياً لعدد المقاعد المخصصة للدائرة، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ويُرَاعَى أن تبدأ القائمة بمرشح عن العمال والفلاحين، والآيلى مرشح من غير العمال والفلاحين مرشحاً من غير هؤلاء، ولجميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحاً من النساء على الأقل.

ويجوز أن تتضمن القائمة الواحدة مرشحي حزب واحد أو أكثر ، ويشترط لاستمرار عضوية أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين أن يظلوا محتفظين بالصفة التي تم انتخابهم على أساسها ، فإذا فقد أحدهم هذه الصفة أسقطت عنه العضوية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

ومع مراعاة حكم المادة ٣ مكرراً (و) من قانون مباشرة الحقوق السياسية، يُخصص رمز موحد على مستوى الجمهورية لقوائم الحزب أو الأحزاب ذات الصلة، وذلك بعد استطلاع رأى الهيئة المختصة للحزب.

المادة الخامسة بندي (٢) ، (٣) :

٢- أن يكون اسمه مدرجاً بقاعدة بيانات الناخبين بأي من محافظات الجمهورية، والآيلى يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب إلغاء قيده للقانون الخاص بذلك .

٣- أن يكون بالغاً من العمر خمسة وعشرين عاماً ميلادية على الأقل يوم الانتخاب.

المادة السادسة : يُقدّم طلبُ الترشيح لعصوية مجلس الشعب ، في الدوائر المخصصة للانتخاب بالنظام الفردي، من طالبي الترشيح كتابةً إلى لجنة الانتخابات بالمحافظة التي يرغب المرشح في الترشيح في إحدى دوائرها الانتخابية، وذلك خلال المدة التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها، على ألا تقل عن خمسة أيام من تاريخ فتح باب الترشيح.

ويكون طلبُ الترشح مصحوباً بإيصال إيداع مبلغ ألف جنيه خزانة المحكمة الابتدائية المختصة، والمستندات التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها لإثبات توافر الشروط التي يتطلبها القانون للترشيح ، وثبتت صفةُ العامل أو الفلاح بإقرار يقدمه المرشح مصحوباً بما يؤيد ذلك من مستندات.

وتعتبر الأوراق والمستندات التي يقدمها المرشح أوراقاً رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات .

وتسري الأحكام المنصوص عليها في الفقرات الثلاثة السابقة على مرشحي القوائم الحزبية المغلقة ، على أن تتولى الهيئة المختصة في الحزب أو الأحزاب ذات الصلة إجراءات ترشيحهم بطلب يقدم على النموذج الذي تعده اللجنة العليا للانتخابات ، ويجب أن يودع مبلغ الألف جنيه المنصوص عليها في الفقرة الثانية عن كل مرشح من مرشحي القائمة .

المادة السابعة: تقيد طلبات الترشح بحسب تواريخ ورودها في سجلين ، يخصص أحدهما للمرشحين بالنظام الفردي ، ويخصص الثاني لمرشحي القوائم ، وتُعطى عنها إيصالات، ويتبع في شأن تقديمها الإجراءات التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها .

المادة الثامنة: تتولى فحص طلبات الترشح والبت في صفة المرشح من واقع المستندات التي يقدمها طبقاً لحكم المادة السادسة من هذا القانون وإعداد

كشوف المرشحين ، لجنة أو أكثر في كل محافظة برئاسة قاض بدرجة رئيس بالمحكمة الابتدائية من الفئة " أ " وعضوية قاضيين بالمحاكم الابتدائية يختارهم مجلس القضاء الأعلى ، ويتولى الأمانة الفنية للجنة ممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها.

ويصدر بتشكيل هذه اللجان وأماناتها قرار من اللجنة العليا للانتخابات .
المادة التاسعة : مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة السادسة عشرة ، يُعرض في اليوم التالي لإقفال باب الترشيح وبالطريقة التي تعينها اللجنة العليا للانتخابات ، كشفان ، يخصص أولهما لمرشحي القوائم ، ويخصص الثاني لمرشحي الانتخاب الفردي ، ويتضمن الكشفان أسماء المرشحين والصفة التي ثبتت لكل منهم ، كما تحدد في الكشف الأول القائمة الحزبية التي ينتمي إليها المرشح ، ويستمر عرض الكشفين للثلاثة أيام التالية.

ولكل من تقدم للترشيح ولم يرد اسمه في الكشف المعد لذلك أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة مكرراً من قانون مجلس الشعب إدراج اسمه ، وذلك طوال مدة عرض الكشف المذكور واليوم الذي يليها .
ويكون لكل مرشح الاعتراض على إدراج اسم أي من المرشحين أو على إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين في الكشف المدرج فيه اسمه طوال مدة عرض هذا الكشف .

ولكل حزب تقدم بقائمة في الدائرة الانتخابية أن يمارس الحق المقرر في الفئتين السابقتين لمرشحه المدرج اسمه في أي من الكشفين المذكورين .

المادة العاشرة : يكون لكل مرشح أو حزب له مرشحون بالدائرة الانتخابية الحصول على بيان بأسماء الناخبين في هذه الدائرة ، وذلك على قرص مدمج ، مقابل أداء رسم مقدره مائتا جنيه ، ويُسلم القرص المدمج إلى الطالب خلال ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ سداد الرسم .

المادة الثالثة عشرة : لكل مرشح أن يتنازل عن الترشيح بإعلان على يد محضر إلى لجنة انتخاب المحافظة قبل يوم الانتخاب بخمسة عشر يوماً على الأقل ،

ويثبت التنازل أمام اسمه في كشف المرشحين في الدائرة إذا كان قد قيد في هذا الكشف.

ويجوز التعديل في مرشحي القوائم أو التنازل عن الترشيح فيها بطلب يقدم إلى اللجنة العليا للانتخابات من الهيئة المختصة للحزب أو الأحزاب ذات الصلة قبل الانتخابات بخمسة عشر يوما على الأقل.

وتنشر اللجنة العليا للانتخابات التنازل عن الانتخاب الفردي أو التعديل والتنازل في القوائم، وذلك في صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار قبل الموعد المحدد للانتخاب بوقت كاف، ويُعلن التنازل عن الترشيح يوم الانتخاب على باب مقر الدائرة الانتخابية واللجان الفرعية.

المادة الخامسة عشرة: في الانتخاب بالنظام الفردي، يعلن انتخاب المرشحين الحاصلين على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب، فإذا كان المرشحان الحاصلان على أغلبية الأصوات من غير العمال والفلاحين أعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات، وأعيد الانتخاب في الدائرة بين المرشحين من العمال والفلاحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات، وفي هذه الحالة يعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات.

فإذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلا لمرشح واحد. أعلن انتخابه، وأعيد الانتخاب بين المرشحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات بعده، ومع ذلك إذا كان من أعلن انتخابه من غير العمال والفلاحين أعيد الانتخاب بين الحاصلين على أعلى الأصوات من العمال والفلاحين دون غيرهما.

وإذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في الفقرة الأولى لأي من المرشحين في الدائرة أعيد الانتخاب بين الأربعة الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، وفي هذه الحالة يعلن انتخاب الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات بشرط أن يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

ويُنتخب ممثلو كل دائرة من دوائر القوائم عن طريق إعطاء كل قائمة عدداً من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها إلى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الأحزاب، التي يحق لها أن تُمثل وفقاً للفقرة التالية، مع التزام الترتيب الوارد بكل قائمة، وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم تبعاً لتوالي أعلى الأصوات الباقية لكل قائمة.

ولا يُمثل للمجلس أو الائتلاف الحزبي، الذي لا تحصل قوائمه على نصف في المائة على الأقل من عدد الأصوات الصحيحة بدوائر الجمهورية المخصصة للقوائم.

المادة السابعة عشرة: إذا لم يُرشح في دائرة انتخابية مخصصة للانتخاب بالنظام الفردي سوى شخصين أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين ، أُجري الانتخاب في موعده، وأُعلن انتخاب من يحصل منهما على (٢) في المائة من عدد الناخبين المقيدين بالدائرة.

وإذا لم يُرشح في الدائرة سوى شخص واحد أُعلن انتخابه إذا حصل على النسبة المقررة في الفقرة السابقة ، ويجري انتخاب تكميلي لاختيار العضو الثاني وذلك دون إحلال بالنسبة المقررة للعمال والفلاحين ، إذا كان من أعلن فوزه من غيرهم.

وإذا رُشح في الدائرة أكثر من مرشحين وكان واحد منهم فقط من العمال والفلاحين ، أُعلن فوز هذا المرشح إذا حصل على النسبة المشار إليها، وأُجرى الانتخاب لاختيار العضو الثاني من بين الباقين ، ويُعلن انتخاب من يحصل منهم على الأغلبية المطلقة ، فإذا لم تتوافر الأغلبية المطلقة لأى منهم أعيد الانتخاب بين الحاصلين على أعلى الأصوات.

وإذا لم تُقدم في الدائرة الانتخابية المخصصة للقوائم أكثر من قائمة يعلن انتخاب المرشحين الواردة أسماؤهم بالقائمة شريطة استيفاء النسبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة عشرة ، فإذا لم تستوفَ هذه النسبة يجري انتخاب تكميلي لشغل المقاعد المخصصة للدائرة.

المادة الثامنة عشرة: إذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء

مدة عضويته يُجرى انتخاب تكميلي بذات الطريقة التي تم بها انتخاب العضو الذي خلا مكانه، ما لم يكن من خلا مكانه منتخِباً بنظام القوائم، فإن كان من هؤلاء، وكان قد تبقى مرشح أو أكثر بذات القائمة الحزبية لم يعلن انتخابه، حلَّ محلَّ من خلا مكانه المرشح الذي يليه في قائمته مع مراعاة نسبة العمال والفلاحين.

ويتعين مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حده.

وإذا كان من خلا مكانه من المعيّنين عُين من يحل محله ، وفي جميع الأحوال تستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة عضوية سلفه.

المادة التاسعة عشرة:- بعد إعلان نتيجة الانتخاب يُرَدُّ إلى طالب

الترشيح المبلغ الذي أودعه خزانه المحكمة الابتدائية بعد خصم ما قد يكون مستحقاً عليه وفق المواد التاسعة والتاسعة مكرراً (أ) والحادية عشرة والثالثة عشرة من هذا القانون.

المادة العشرون:- تختص محكمة النقض بالفصل في صحة عضوية أعضاء

مجلس الشعب ، وتُقدَّم الطعون ، مصحوبةً ببيان أدلتها ، إلى المحكمة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ، وتفصل المحكمة في الطعن خلال تسعين يوماً من تاريخ وروده إليها.

وتُعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ مجلس الشعب بقرار المحكمة.

(المادة الثانية)

يضاف إلى القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه مواد جديدة بأرقام: الخامسة مكرراً، والتاسعة مكرراً، والتاسعة مكرراً (أ) ، والتاسعة مكرراً (ب) والسادسة عشر، نصوصها الآتية :

المادة الخامسة مكرراً: على الناخب، في الدوائر المخصصة للقوائم، أن

يبيدي رأيه باختيار إحدى القوائم بأكملها، دون إجراء أي تعديل فيها، وتبطل

الأصوات التي تنتخب أكثر من قائمة أو مرشحين من أكثر من قائمة، أو تكون معلقة على شرط، أو إذا أثبت الناخب رأيه على بطاقة غير التي سلّمها إليه رئيس اللجنة أو وقّع عليها أو وضع أية إشارة أو علامة تدل عليه. ويجري التصويت في الدوائر المخصصة للنظام الفردي في الوقت ذاته الذي يجري فيه التصويت على القوائم، وذلك في بطاقة مستقلة. وتبطل الأصوات المعلقة على شرط، أو التي تنتخب أكثر أو أقل من العدد المطلوب انتخابه، أو إذا أثبت الناخب رأيه على بطاقة غير التي سلّمها إليه رئيس اللجنة أو وقّع عليها أو وضع أية إشارة أو علامة تدل عليه.

المادة التاسعة مكرراً: تفصل في الاعتراضات المشار إليها في المادة التاسعة لجنة أو أكثر تُشكل بقرار من اللجنة العليا للانتخابات بكل محافظة برئاسة قاضي بمحاكم الاستئناف، وعضوية قاضيين بدرجة رئيس بالمحاكم الابتدائية يختارهم مجلس القضاء الأعلى، وذلك خلال مدة أقصاها سبعة أيام من تاريخ إقفال باب الترشيح ويتولى الأمانة الفنية للجنة ممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها.

المادة التاسعة مكرراً (أ): تعد لجنة الانتخابات في المحافظة، بعد انتهاء لجنة الفصل في الاعتراضات المشار إليها في المادة السابقة، من عملها، كشفين نهائيين يتضمن أحدهما أسماء المرشحين بالنظام الفردي ويتضمن الآخر أسماء مرشحي القوائم، على أن يتضمن كل كشف الصفة التي ثبتت لكل مرشح والحزب الذي ينتمي إليه، إن وُجد، والرمز الانتخابي المخصص لكل مرشح أو قائمة. وتنشر اللجنة العليا للانتخابات أسماء المرشحين، كل في دائرته الانتخابية، وفي صحيفتين يوميتين واسمى الانتشار.

المادة التاسعة مكرراً (ب): يكون الطعن على القرار الصادر من لجنة الفصل في الاعتراضات المشار إليها في المادة التاسعة مكرراً أمام محكمة القضاء الإداري خلال الأيام السبعة التالية لإعلان كشوف المرشحين، وتفصل المحكمة في الطعن، دون عرضه على هيئة مفوضي الدولة خلال سبعة أيام على الأكثر.

ولا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري، ولو تم الاستشكال في تنفيذه أمام أية جهة ، إلا إذا قررت المحكمة الإدارية العليا وقف التنفيذ عند الطعن على الحكم.

المادة السابعة عشرة: إذا خلا مكان أحد المرشحين في قائمة حزبية قبل تاريخ بدء الانتخاب بخمسة عشر يوماً على الأقل، بسبب التنازل أو الوفاة أو قبول اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة مكرراً الاعتراض على ترشيحه، التزم الحزب بترشيح آخر من ذات صفة من خلا مكانه ليكمل العدد المقرر، وللحزب إعادة ترتيب مرشحي القائمة مع مراعاة حكم المادة الثالثة من هذا القانون.

ويُعرض اسم المرشح الجديد خلال يومين من تاريخ ترشيحه، وتُتبع في شأن الاعتراض عليه القواعد المنصوص عليها في المادتين التاسعة والتاسعة مكرراً، على أن تفصل اللجنة في الاعتراض في مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ ترشيحه. وإذا خلا مكان في القائمة بعد الموعد المذكور في الفقرة الأولى بسبب من الأسباب المذكورة فيها، تجرى الانتخابات في موعدها رغم نقص عدد المرشحين في القائمة المذكورة عن العدد المقرر، بعد إعادة الحزب ترتيب مرشحي قائمته وفقاً لأحكام المادة الثالثة من هذا القانون، فإذا أسفرت الانتخابات عن فوز القائمة الناقصة بعدد من المقاعد يجاوز العدد الباقي بها، استكمل العدد المطلوب بانتخابات تكميلية عن طريق القوائم الحزبية، على أن يكون المرشح بذات صفة من خلا مكانه في القائمة.

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ١٨ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ.

(الموافق ١٩ يوليو سنة ٢٠١١ م).

الحشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠
في شأن مجلس الشورى^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ،
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ،
وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشعب ؛
وبعد أخذ رأى اللجنة العليا للانتخابات ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

تقرر

المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المواد أرقام : ١ (فقرة أولى وثانية) و ٢ ، ٤ ، و ٦ بند
"٣" ، ٨ ، ٩ ، و ١٠ ، ١١ ، و ١٢ و ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ١٢٠
لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى النصوص الآتية :

المادة ١ (فقرة أولى وثانية): يتألف مجلس الشورى من ٣٩٠ عضواً.

وينتخب ثلثا أعضاء المجلس بطريق الانتخاب المباشر السري العام ، على
أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين.

المادة ٢: يكون انتخاب نصف أعضاء مجلس الشورى المنتخبين بنظام
الانتخاب الفردي، والنصف الآخر بنظام القوائم الحزبية المغلقة ، ويجب أن
يتساوى عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم مع عدد الأعضاء
الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ مكرر (ب) في ١٩ يولييه سنة ٢٠١١ .

وتقسم جمهورية مصر العربية إلى (٦٥) دائرة تخصص للانتخاب بالنظام الفردي ، ينتخب عن كل دائرة منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

كما تقسم الجمهورية إلى (٢٨) دائرة أخرى تخصص للانتخاب بنظام القوائم.

ويصدر قانون لتحديد نطاق كل دائرة من دوائر الانتخاب الفردي ودوائر القوائم، والمكونات الإدارية لكل دائرة، وعدد الأعضاء الممثلين لكل دائرة من الدوائر المخصصة للقوائم.

ومع مراعاة حكم المادة السادسة عشرة من قانون مجلس الشعب يجب أن يكون عدد المرشحين على أي من القوائم مساوياً لعدد المقاعد المخصصة للدائرة على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ويراعى أن تبدأ القائمة بمرشح عن العمال والفلاحين وألا يلي مرشح من غير العمال والفلاحين مرشحاً من غير هؤلاء ، وفي جميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحاً من النساء على الأقل.

ويجوز أن تتضمن القائمة الواحدة مرشحي حزب واحد أو أكثر.

ويشترط لاستمرار عضوية أعضاء مجلس الشورى من العمال والفلاحين أن يظلوا محتفظين بالصفة التي تم انتخابهم على أساسها ، فإذا فقد أحدهم هذه الصفة أسقطت عنه العضوية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

ومع مراعاة حكم المادة ٣ مكرراً (و) من قانون مباشرة الحقوق السياسية، يخصص رمز موحد على مستوى الجمهورية لقوائم الحزب أو الأحزاب ذات الصلة وذلك بعد استطلاع رأى الهيئة المختصة للحزب.

المادة ٤ :- إذا خلا مكان أحد الأعضاء المنتخبين قبل انتهاء مدة عضويته يُجرى انتخابٌ تكميلي بذات الطريقة التي تم بها انتخاب العضو الذي خلا مكانه، ما لم يكن من خلا مكانه منتخباً بنظام القوائم، فإن كان من هؤلاء وكان

قد تبقى مرشحاً أو أكثر بذات القائمة الحزبية لم يُعلن انتخابه، حلّ محلّ من خلا مكانه المرشح الذى يليه في قائمته مع مراعاة نسبة العمال والفلاحين. ويتعين مراعاة نسبة الخمسين في المائة المقررة للعمال والفلاحين عن كل دائرة على حدة.

وإذا كان من خلا مكانه من المعيّنين عُين من محل محله. وفي جميع الأحوال تستمر مدة العضو الجديد حتى يستكمل مدة عضوية سلفه.

المادة ٦ بند (٧): أن يكون اسمه مدرجاً بقاعدة بيانات الناخبين بأي من محافظات الجمهورية وآلاً يكون قد طرأ عليه سبب يستوجب إلغاء قيده طبقاً للقانون الخاص بذلك.

المادة ٨ : يُقدّم طلب الترشح لعضوية مجلس الشورى كتابةً إلى لجنة الانتخابات بمحافظة التي يرغب المرشح في الترشح في إحدى دوائرها الانتخابية، وذلك خلال المدة التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها على آلاً تقل عن خمسة أيام من تاريخ فتح باب الترشح.

ويكون طلب الترشح مصحوباً بإيصال إيداع مبلغ ألف جنيه خزانة المحكمة الابتدائية المختصة والمستندات التي تحددها اللجنة العليا للانتخابات بقرار منها لإثبات توافر الشروط التي يتطلبها هذا القانون للترشح، وتثبت صفةً العامل أو الفلاح بإقرار يقدمه المرشح مصحوباً بما يؤيد ذلك من مستندات. وتعتبر الأوراق والمستندات التي يقدمها المرشح أوراقاً رسمية في تطبيق أحكام قانون العقوبات.

وتسري الأحكام المنصوص عليها في الفقرات الثلاث السابقة على مرشحي القوائم الحزبية المغلقة، على أن تتولى الهيئة المختصة في الحزب أو الأحزاب ذات الصلة إجراءات ترشيحهم بطلب يقدم على النموذج الذي تعده اللجنة العليا للانتخابات، ويجب أن يودع مبلغ الألف جنيه المنصوص عليها في الفقرة الثانية عن كل مرشح من مرشحي القائمة.

المادة ٩ : مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المادة السادسة عشر من قانون مجلس الشعب يُعرض في اليوم التالي لإقفال باب الترشيح وبالطريقة التي تُعيّنها اللجنة العليا للانتخابات كشفاً يخصص أوهُما للمرشحي القوائم، ويخصص الثاني للمرشحي الانتخاب الفردي، ويتضمن الكشف أسماء المرشحين والصفة التي ثبتت لكل منهم، كما تُحدد في الكشف الأول القائمة الحزبية التي ينتمي إليها المرشح، ويستمر عرض الكشفين للثلاثة أيام التالية.

ولكل من تقدم للترشيح ولم يُدرج اسمه في الكشف المعد لذلك أن يطلب من اللجنة المنصوص عليها في المادة التاسعة مكرر من قانون مجلس الشعب إدراج اسمه، وذلك طوال مدة عرض الكشف المذكور واليوم الذي يليها.

ويكون لكل مرشح الاعتراض على إدراج اسم أيٍّ من المرشحين أو على إثبات صفة غير صحيحة أمام اسمه أو اسم غيره من المرشحين في الكشف المدرج فيه اسمه طوال مدة عرض الكشف المذكور.

ولكل حزب تُقدّم بقائمة في الدائرة الانتخابية أن يمارس الحق المقرر في الفقرتين السابقتين لمرشحه المدرج اسمه في أي من الكشفين المذكورين.

المادة ١٠: إذا لم يُرشح في دائرة انتخابية مخصصة للانتخاب بالنظام الفردي سوى شخصين أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين أُجري الانتخاب في موعده، وأُعلن التخاب من يحصل منهما على ٢ ٪ من عدد الناخبين المقيدين بالدائرة.

وإذا لم يُرشح في الدائرة سوى شخص واحد أُعلن انتخابه إذا حصل على النسبة المقررة في الفقرة السابقة، ويجري التخاب تكميلي لاختيار العضو الثاني، وذلك دون إخلال بالنسبة المقررة للعمال والفلاحين، إذا كان من أُعلن فوزهُ من غيرهم.

وإذا رُشح في الدائرة أكثر من مرشحين وكان واحدٌ منهم فقط من العمال والفلاحين أُعلن فوز هذا المرشح إذا حصل على النسبة المشار إليها، وأجري

الانتخاب لاختيار العضو الثاني من بين الباقين، ويُعلن انتخاب من يحصل منهم على الأغلبية المطلقة، فإذا لم تتوافر الأغلبية المطلقة لأى منهم أعيد الانتخاب بين الحاصلين على أعلى الأصوات.

وإذا لم تُقدم في الدائرة الانتخابية المخصصة للقوائم أكثر من قائمة، يُعلن انتخاب المرشحين الواردة أسماؤهم بالقائمة المقدمة، شريطة استيفاء النسبة المقررة في الفقرة الأخيرة من المادة (١٢)، فإذا لم تُستوف هذه النسبة يُجرى انتخاب تكميلي لشغل المقاعد المخصصة للدائرة.

المادة ١١ : لكل مرشح أن يتنازل عن الترشح بإعلان على يد محضر إلى لجنة انتخاب المحافظة قبل يوم الانتخاب بخمسة عشر يوماً على الأقل، ويُثبت التنازل أمام اسمه في كشف المرشحين في الدائرة إذا كان قد قُيد في هذا الكشف. ويجوز التعديل في مرشحي القوائم أو التنازل عن الترشح فيها بطلب يُقدم إلى اللجنة العليا للانتخابات من الهيئة المختصة للحزب أو الأحزاب ذات الصلة قبل الانتخاب بخمسة عشر يوماً على الأقل.

وتنشر اللجنة العليا للانتخابات التنازل عن الانتخاب الفردي أو التعديل والتنازل في القوائم، وذلك في صحيفتين يوميتين واسعي الانتشار قبل الموعد المحدد للانتخاب بوقت كاف. ويُعلن التنازل عن الترشح يوم الانتخاب على باب مقر الدائرة الانتخابية واللجان النوعية.

المادة ١٢ : في الانتخاب بالنظام الفردي يُعلن انتخاب المرشحين الحاصلين على الأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخاب، فإذا كان المرشحان الحاصلان على أغلبية الأصوات من غير العمال والفلاحين أعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات، وأعيد الانتخاب في الدائرة بين المرشحين من العمال والفلاحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات، وفي هذه الحالة يُعلن انتخاب الحاصل منهما على أكبر عدد من الأصوات.

فإذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلا لمرشح واحد أعلن انتخابه ، وأعيد الانتخاب بين المرشحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من

الأصوات بعده، ومع ذلك إذا كان من أعلن انتخابه من غير العمال والفلاحين أعيد الانتخاب بين الحاصلين على أعلى الأصوات من العمال والفلاحين دون غيرهما.

وإذا لم تتوافر الأغلبية المنصوص عليها في الفقرة الأولى لأي من المرشحين في الدائرة أعيد الانتخاب بين الأربعة الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، وفي هذه الحالة يعلن انتخاب الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات بشرط أن يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

ويتنخب ممثلو كل دائرة من دوائر القوائم عن طريق إعطاء كل قائمة عددا من مقاعد الدائرة بنسبة عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها إلى مجموع عدد الأصوات الصحيحة للناخبين في الدائرة التي حصلت عليها قوائم الأحزاب، التي يحق لها أن تمثل وفقاً للفقرة التالية، مع التزام الترتيب الوارد بكل قائمة وتوزع المقاعد المتبقية بعد ذلك على القوائم تبعاً لتوالي أعلى الأصوات الباقية.

ولا يمثل بالجلس الحزب أو الائتلاف الحزبي الذي لا تحصل قوائمه على نصف المائة على الأقل من عدد الأصوات الصحيحة بدوائر الجمهورية المخصصة للقوائم.

المادة ٢٢ : تختص محكمة النقض بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشورى، وتقدم الطعون مصحوبة ببيان أدلتها إلى المحكمة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ، وتفصل المحكمة في الطعن خلال تسعين يوماً من تاريخ وروده إليها .

وتعتبر العضوية باطلة من تاريخ إبلاغ مجلس الشورى بقرار المحكمة .

المادة ٢٤: مع عدم الإخلال بأحكام هذا القانون تسري في شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة

الحقوق السياسية والأحكام المقررة بالمواد الثانية والخامسة مكرراً والسابعة والثامنة والتاسعة مكرراً والتاسعة مكرراً "أ" والتاسعة مكرراً "ب" والعاشر والحادية عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة والتاسعة عشرة والرابعة والعشرين والخامسة والعشرين والسادسة والعشرين والسابعة والعشرين والثامنة والعشرين والثلاثين والثالثة والثلاثين والرابعة والثلاثين والتاسعة والثلاثين من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم الثاني لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٨ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ.

(الموافق ١٩ يوليو سنة ٢٠١١ م).

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦
بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية^(١)
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية؛
وبعد أخذ رأى اللجنة العليا للانتخابات ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المواد أرقام ٣ مكرراً(أ) لفقرة رابعة ، و ٣ مكرراً(ط)
فقرة أولى و ١٦ ، و ٢٤ (الفقرات الثالثة والرابعة والخامسة) ، و ٢٩ (فقرة ثالثة) ،
و ٣٣ (فقرة ثانية) ، و ٣٤ (فقرة أخيرة) ، و ٥٧ من القانون رقم ٧٣ لسنة
١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية النصوص الآتية:

المادة ٣ مكرراً(أ) فقرة رابعة:

المادة ٣ مكرراً(ط) فقرة أولى: يشكل رئيس اللجنة العليا للانتخابات
أمانة عامة دائمة برئاسة أحد نواب رئيس محكمة النقض أو من في درجتهم
وعضوية عدد كاف من القضاة أو من في درجتهم من أعضاء الهيئات القضائية

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ مكرر (ب) لى ١٩ يوليه سنة ٢٠١١ .

بعد موافقة المجالس العليا لهذه الهيئات وممثل لوزارات الداخلية والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتنمية المحلية يختارهم الوزراء المختصون .

المادة ١٦: تفصيل في الطلبات المشار إليها في المادة السابقة لجنة برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية للمحافظة رئيساً، وعضوية قاضيين بالحاكم الابتدائية يختارهم مجلس القضاء الأعلى، ويتولى الأمانة الفنية للجنة ممثل لوزارة الداخلية يختاره وزيرها، وذلك خلال أسبوع من تاريخ تقديمها، وتبلغ قراراتها إلى ذوى الشأن خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها .

ويصدر بتشكيل هذه اللجنة وأمانتها قرار من اللجنة العليا للانتخابات.

المادة ٢٤) الفترات الثالثة والرابعة والخامسة: كما تتولى اللجنة

العليا للانتخابات تشكيل اللجان الفرعية التي يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب، على أن تُشكّل كل لجنة من رئيس من أعضاء الهيئات القضائية مع تعيين أمينٍ وعضوٍ وآخر احتياطي لكلٍ منهما لكل لجنة، وذلك من بين العاملين المدنيين في الدولة، وعلى أنه بالنسبة إلى انتخابات مجلسي الشعب والشورى التي يجرى فيها الانتخاب بطريقتي الانتخاب الفردي والقوائم الحزبية المغلقة تشكّل اللجنة الفرعية من رئيس من أعضاء الهيئات القضائية وعدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين مع تعيين أمينين لكل لجنة وتعيين عضوٍ وأمين احتياطيّ لهم، ويختص أحد الأمينين بإجراءات الاقتراع بالنظام الفردي، ويختص الثاني بهذه الإجراءات للقوائم الحزبية المغلقة، وفي جميع الأحوال يجوز أن يرأس عضو الهيئة القضائية أكثر من لجنة فرعية وبما لا يتجاوز ثلاث لجان على أن يضمها جميعاً ودون فواصل مقرر واحد يتيح لرئيسها الإشراف الفعلي عليها جميعاً .

ويحدد القرار الصادر بتشكيل اللجان العامة من يحل محل رئيس اللجنة عند غيابه أو وجود عذر يمنعه من العمل، على أن يكون من أعضاء الهيئات القضائية .

وفي حالة الانتخاب لعضوية مجلسي الشعب والشورى يكون لكل مرشح ولكل ممثل قائمة حزبية أن يندب عضواً من بين الناعين في نطاق اللجنة العامة

لتمثيله في ذات اللجنة العامة، وعضواً من الناخبين المقيدة أسمائهم في قاعدة بيانات الناخبين باللجنة الفرعية لتمثيله في ذات اللجنة الفرعية أو في المقر وأن يُبلغ رئيس اللجنة ذلك كتابةً قبل بدء الانتخابات، فإذا مضت نصف ساعة على الميعاد المحدد للبدء في عملية الانتخاب دون أن يصل عدد المندوبين إلى اثنين أكمل الرئيس هذا العدد من الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة المقيدة أسمائهم في نطاق اللجنة على الوجه السابق، فإذا زاد عدد المندوبين على ثمانية، وتعذر اتفاق المرشحين عليهم عينهم رئيس اللجنة بالقرعة من بين المندوبين، ويُعتبر المقر الانتخابي المنصوص عليه في الفقرة الثالثة بمثابة لجنة فرعية في شان تطبيق الفقرة الخامسة

المادة ٢٩ (فقرة ثالثة): وضماناً لسرية الانتخاب أو الاستفتاء تُعدّ البطاقات بحيث يقترن اسم كل مرشح أو قائمة حزبية أو كل موضوع مطروح للاستفتاء بلون أو رمز على الوجه الذي يحدّد بقرار من اللجنة العليا للانتخابات.

المادة ٣٢ (فقرة ثانية): ولا يترتب على بطلان أو فساد أى إجراء من إجراءات الاقتراع بالنسبة إلى أحد الصندوقين المنصوص عليهما في المادة ٢٩ مكرراً من هذا القانون أى أثر بالنسبة إلى الاقتراع في الصندوق الآخر. كما لا يترتب على تلف أو بطلان بطاقات الانتخاب في أحد الصندوقين أى أثر بالنسبة إلى بطاقات الصندوق الآخر .

المادة ٣٤ (فقرة أخيرة): ويتم فرز صناديق مقاعد القوائم الحزبية المغلقة في اللجنة العامة الخاصة بالدائرة الانتخابية، وفي جميع الأحوال يتم فصل إجراءات فرز الصناديق التي تضم بطاقات الانتخاب لمقاعد القوائم وإعداد محاضر إجراءات الفرز، ولا تعلن اللجنة العامة نتيجة فرز مقاعد القوائم وترسل أوراق الانتخابات ومحاضر الفرز إلى اللجنة العامة المشرفة على الانتخابات التي تجرى على مقاعد القوائم بالحفاظة لمراجعتها وتحرير محضر فرز مجمع وإعلان عدد الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها كل قائمة، ويُتبع في فرز تلك الصناديق وإعلان عدد الأصوات الصحيحة ذات الإجراءات والقواعد المقررة في هذا القانون .

المادة ٥٧: على الوزراء كلٌ فيما يخصه تنفيذ هذا القانون، وللجنة العليا للانتخابات إصدار اللائحة التنفيذية له.

(المادة الثانية)

يضاف إلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه مادتان جديدتان برقمي ٥ مكرراً ، و ٢٩ مكرراً ، وفقرة ثانية للمادة ٢٦ ، نصوصها الآتية:

المادة ٥ مكرراً: استثناءً من أحكام المادة ٥ من هذا القانون يوقف القيّد في قاعدة بيانات الناخبين لعام ٢٠١١ ، وتعرض قاعدة بيانات الناخبين في الفترة من العشرين من أغسطس ٢٠١١ ، وتعرض قاعدة بيانات الناخبين في الفترة من العشرين من أغسطس وحتى الحادى والثلاثين من ذات الشهر وذلك في المكان وبالكيفية التى تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

وتقدّم الطلبات المنصوص عليها في المادة ١٥ من هذا القانون اعتباراً من تاريخ بدء عرض قاعدة بيانات الناخبين حتى الخامس عشر من سبتمبر .

المادة ٢٩ مكرراً: في انتخابات مجلسى الشعب والشورى التى تجرى بطريقى الانتخاب الفردى والقوائم الحزبية المغلقة يُسَلّم رئيس اللجنة لكل ناخب بطاقة مفتوحة تدرّج فيها أسماء المرشحين في دوائر الانتخاب بالنظام الفردى، وبطاقة أخرى بلون مختلف تُدرّج فيها أسماء الأحزاب أو الائتلافات الحزبية في دوائر الانتخاب بنظام القوائم الحزبية المغلقة، على أن يحسب كلٌ من أمينى السر كشفاً مطابقاً بأسماء جميع ناخبي اللجنة، ويخصّص صندوقان؛ توضع في الأول بطاقات الانتخاب بالنظام الفردى، وتوضع في الثانى بطاقات الانتخاب بنظام القوائم الحزبية المغلقة .

المادة ٣٦ (فقرة ثانية): وفي حالة الدوائر المخصصة للانتخاب بنظام القوائم الحزبية المغلقة يعلن رئيس اللجنة العامة عدد الأصوات الصحيحة التى حصلت عليها كل قائمة، وترسل أوراق الانتخاب ونسخ المحاضر الثلاث إلى اللجنة العليا للانتخاب، وتتولى هذه اللجنة عقّب ورود أوراق الانتخاب والمحاضر من جميع الدوائر على مستوى الجمهورية حساب النسبة المئوية التى

حصلت عليها قوائم كل حزب أو ائتلاف حزبي، وعدد المقاعد التي حازتها كل قائمة في كل دائرة، وأسماء الأعضاء المنتخبين عن كل دائرة من دوائر القوائم الحزبية المغلقة، وذلك كله بمراعاة أحكام المادتين الخامسة عشر والسابعة عشرة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن مجلس الشعب، والمادتين ١٠ و ١٢ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى، وترسل اللجنة العليا للانتخابات عقب ذلك نسخة من المحاضر إلى وزير الداخلية وأخرى إلى لجنة الانتخابات بالمحافظة لحفظها..

(المادة الثالثة)

تلغى الفقرة الثانية من المادة ٣ مكرراً (أ) من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المشار إليه .

(المادة الرابعة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ١٨ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ.

(الموافق ١٩ يوليو سنة ٢٠١١ م).

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١١ لسنة ٢٠١١^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ؛
وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة بجلسته المعقودة
بتاريخ ٢٠١١/٤/١٨ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

تقرر :

(مادة أولى)

يعين متديناً مساعداً بمجلس الدولة ، السادة الأساتذة خريجو دفعة ٢٠٠٨
الآتية أسماؤهم ، وهم :

- | | |
|--|---|
| <p>١٣ - إسلام يحيى خضري نوبى محمد .</p> <p>١٤ - نادر السيد أحمد السيد حسين أبو مسلم .</p> <p>١٥ - أحمد محمد علي أحمد .</p> <p>١٦ - عمرو بسري محمد شحاتة عبادة .</p> <p>١٧ - السيد إبراهيم محمد إبراهيم سيد أحمد .</p> <p>١٨ - أحمد محمد بسيوني خليل .</p> <p>١٩ - محمود علي جمال الدين محمد أحمد .</p> <p>٢٠ - السيد صابر عباس مصطفى .</p> <p>٢١ - أحمد خليفة مفتاح سليمان .</p> <p>٢٢ - محمد عبد الكريم أحمد الديب .</p> <p>٢٣ - شعبان جبريل عوض بسيوني .</p> <p>٢٤ - أحمد محمد رفعت طلعت محمد مصطفى .</p> <p>٢٥ - عبد العزيز شيخون محمد أحمد .</p> <p>٢٦ - أحمد فتحي السيد عامر الصبلي .</p> <p>٢٧ - حسام فتحي محمد أنور عزت .</p> | <p>١ - أحمد ندير أبو الفتوح مصطفى الديب .</p> <p>٢ - محمد جميل عبد ربه إبراهيم عبد الهادي .</p> <p>٣ - موسى سيد محمد محمد نصر .</p> <p>٤ - محمد عبد عباس محمود رزق علي .</p> <p>٥ - أحمد عبد الباطي عبد الوهاب محمد .</p> <p>٦ - أحمد محمد عبد الفتى سيد أحمد .</p> <p>٧ - حمدي محمد السيد درويش .</p> <p>٨ - محمد عبد السلام إبراهيم السيد .</p> <p>٩ - محمد حسن محمد أحمد أبو عليو .</p> <p>١٠ - إسماعيل صلاح إسماعيل سلام .</p> <p>١١ - أحمد محمد عبد العزيز علي .</p> <p>١٢ - محمد مصطفى عبد السلام مصطفى .</p> |
|--|---|

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٢٥ نى ٢٣ يوتية سنة ٢٠١١

- ٢٨ - محمد البشرى محمد الشورى .
 ٢٩ - أحمد أنور عبد الدايم أحمد .
 ٣٠ - أحمد شلبي إبراهيم حسين .
 ٣١ - محمد حسين محمد علي جمجوم .
 ٣٢ - إسماعيل إسماعيل مجاهد إسماعيل .
 ٣٣ - محمد إبراهيم اللسوقي سعد يوسف الغزاوي .
 ٣٤ - معتمد طه أبو بكر أنغري .
 ٣٥ - محمد أحمد الصباحي يونس .
 ٣٦ - محمد حمدان حامد زيد .
 ٣٧ - حامد عبد الحليم محمد نعمة الله .
 ٣٨ - مجدى وهبى محمد عبد العزيز .
 ٣٩ - أحمد محمد مدوح حلمى قطب .
 ٤٠ - أحمد السيد على العراقي .
 ٤١ - سيد عاطف أحمد التهامي رضوان .
 ٤٢ - محمد صلاح يوسف يوسف سليمان .
 ٤٣ - محمد أحمد إبراهيم مصطفى .
 ٤٤ - هشام محمد عبد العزيز أبو زيد .
 ٤٥ - رضا محمد حسين محمد .
 ٤٦ - هيثم عبد النبي السيد غانم .
 ٤٧ - ثروت عبد المولى سيد أحمد عيسى بيسار .
 ٤٨ - محمود رمضان جنيدي محمد .
 ٤٩ - أحمد محسن محمد عبد المجيد بهجت .
 ٥٠ - مؤمن مسحب منير رشدي .
 ٥١ - مهتاب على محمد رشدان .
 ٥٢ - أسامة مرزوق محمد عبد العزيز مراد .
 ٥٣ - رامي سامي حامد عبده .
 ٥٤ - عبد الله محمود ربيع محمد زغلزل .
 ٥٥ - على عبد الظاهر على عبد اللطيف .
 ٥٦ - محمد صلاح رمضان عبد الرحيم .
 ٥٧ - محمد مصطفى محمود السيد عبد الفتى .
 ٥٨ - أحمد رجائي أحمد غانم .
 ٥٩ - ياسر محمد حامد عبد السلام إسماعيل البشتان .
 ٦٠ - أحمد السيد البدرى محمد الهادي .
 ٦١ - كريم كمال الدين محمد محمد قلاري .
 ٦٢ - أحمد محمود عبد المحفوظ زلط .
 ٦٣ - طارق محمد إبراهيم محمد إمام شهاب الدين .
 ٦٤ - ربيع عبد الحميد محمد الكيش .
 ٦٥ - علاء محمد عبد الهادي جابر .
 ٦٦ - محمد عصام الدين شعبان عبد المقصود .
 ٦٧ - إبراهيم محمد الوفائي محمد عبد القادر .
 ٦٨ - أحمد عثمان صالح عبد الحافظ أبو العطا .
 ٦٩ - منير صبرى محمد على .
 ٧٠ - إسلام إبراهيم عبد الواحد النحاس .
 ٧١ - شريف أحمد عبد الفتى سيد .
 ٧٢ - أحمد مصطفى عبد الحكيم عطية سيالة .
 ٧٣ - أحمد على حسن الجندي .
 ٧٤ - محمد محمود كامل السيد .
 ٧٥ - أحمد حسن أبو القاسم همام .
 ٧٦ - مرسى عدلى يوسف عوض .

- ٧٧ - محمد أحمد محمد محمد بدران .
- ٧٨ - جورج عبيد ربه أنيس عبيد ربه .
- ٧٩ - خالد محمد لطفي عبد الباقي جردة .
- ٨٠ - هاني أحمد نصار أحمد .
- ٨١ - عبد الحليم محمد محمد إبراهيم .
- ٨٢ - إسلام أحمد محترود أحمد محمد .
- ٨٣ - أحمد محمد عبيد الليثي .
- ٨٤ - عبيد الله يس إبراهيم تاج الدين يس .
- ٨٥ - فتحي محمود فتحي عبد الجواد .
- ٨٦ - شريف محمد محمدى مبروك .
- ٨٧ - يحيى أحمد محمد مختار .
- ٨٨ - خالد رشاد أحمد عطية .
- ٨٩ - محمد حسن كماله محمد أبو زيد شلال .
- ٩٠ - المعتصم فوزى رشدى مبارك عبد الله .
- ٩١ - أكرم محمود محمد جعفر .
- ٩٢ - أحمد حسن أحمد محمد الخطاب .
- ٩٣ - محمد صلاح سلامة عبد الفتاح .
- ٩٤ - أحمد إبراهيم محمد قطب شائم .
- ٩٥ - محمد السيد السيد إبراهيم القاضى .
- ٩٦ - أمين جمعة شعبان محمد حسن .
- ٩٧ - محمد إبراهيم محمد عبد الفتاح .
- ٩٨ - أحمد سعد السيد خطاب .
- ٩٩ - السيد أحمد عبد الرؤف حسن .
- ١٠٠ - محمد إبراهيم محمد عبد العليم .
- ١٠١ - مصطفى أحمد حسين أحمد عيد .
- ١٠٢ - مسعد شفيق محمد أحمد صالح .
- ١٠٣ - عبد الرحمن عيد أحمد حسانين .
- ١٠٤ - أحمد علي محمد علي .
- ١٠٥ - أحمد نوح عبد الفتاح ليلة .
- ١٠٦ - إسلام محمد أحمد مصطفى .
- ١٠٧ - نور الدين محمود عبد العاطى مبارك .
- ١٠٨ - عماد أحمد عبد الله عمارة .
- ١٠٩ - محمد محمود محمد علي حسن .
- ١١٠ - عبد الله محمود عبد الله محمد عابدين .
- ١١١ - محمد حسن القوتلى سليمان حسن .
- ١١٢ - السيد محمد صابر السيد سليمان .
- ١١٣ - شريف مجدى محمود شهاب .
- ١١٤ - خالد إبراهيم محمد البربر .
- ١١٥ - عمرو داود عبد الرازق داود الباز .
- ١١٦ - محمد أبو بكر جمعة الجندي .
- ١١٧ - محمد علاء الدين عمر محمود .
- ١١٨ - محمد تقيان عماد الدين علي أحمد .
- ١١٩ - كريم نبيه صبرى عبد الفتاح أبو الليل .
- ١٢٠ - محمد سعد زغلول طلحة الجندي .
- ١٢١ - أحمد محمد عبد السلام حمد .
- ١٢٢ - محمد عبد الحكيم السيد الألفى الجميل .
- ١٢٣ - خالد محمد محمد مرشدى بركات .
- ١٢٤ - أمين مجدى أحمد أمين .
- ١٢٥ - محمد أحمد محمد محمد عبد العال .
- ١٢٦ - أحمد حسن علي الحسيني مغلوب .
- ١٢٧ - أحمد عبد الحليم محمود خليفة .

- ١٢٨ - محمد عصام الدين عبد الله رمضان .
 ١٢٩ - محمد أحمد عبد اللاء محمد الشريف .
 ١٣ - طلعت على طلعت على محمد .
 ١٣١ - على عادل فهيم محمد عزب .
 ١٣٢ - أحمد لطفى محمود على برغش .
 ١٣٣ - عمرو مجاهد محمد هريدى .
 ١٣٤ - حمادة لطفى محمد أبو العنين .
 ١٣٥ - إسلام أحمد عبد الكريم أحمد سلامة .
 ١٣٦ - شريف عبد الله عامر إبراهيم .
 ١٣٧ - آمر عمر محمد عبد العال .
 ١٣٨ - محمد عمرو أحمد حسبو فاضل .
 ١٣٩ - أحمد محمد راشد خضطر .
 ١٤٠ - محمد حسن عبد الله حسن .
 ١٤١ - أحمد عبد الوهاب حسن خليل .
 ١٤٢ - محمود محمد عبد اللطيف أحمد بدر .
 ١٤٣ - مصطفى أحمد عبد الثواب محمد .
 ١٤٤ - معجز على محمد الششتاوى .
 ١٤٥ - أحمد عبد المحسن محى الدين طرافه .
 ١٤٦ - عبد العزيز محمد مجدى عبد العزيز التهامى .
 ١٤٧ - إيهاب سيد عبد ربه إبراهيم .
 ١٥١ - أبو الفتوح حسين على السماك .
 ١٥٢ - محمد أحمد عبد المحسن سليمان القدم .
 ١٥٣ - محمد نبيل ربيع أبو العز .
 ١٥٤ - وائل محمد كامل عبيد .
 ١٥٥ - خالد أحمد عبد الفتاح محمود محمد خورمى .
 ١٥٦ - شريف عطية حمد عيسى عطية .
 ١٥٧ - أحمد إبراهيم محمد الطنطاوى نور .
 ١٥٨ - أحمد سعد حمدى محمود أبو المجد .
 ١٥٩ - بهاء صلاح أحمد هلال .
 ١٦٠ - محمد على السيد أحمد .
 ١٦١ - وسام أحمد أسامة محمود أحمد الجبالى .
 ١٦٢ - كريم محمد عبد الله صمارة .
 ١٦٣ - محمود مصطفى إبراهيم قشطة .
 ١٦٤ - عبد الطيب عبد النجار لطفى عبد الغفار الشاذلى .

(مادة ثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر بالقاهرة فى ١٧ رجب سنة ١٤٣٢ هـ

(المرافق ١٩ يوتية سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١١٣ لسنة ٢٠١١ هـ

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ؛
وعلى موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية بمجلس الدولة بجلسته المعقودة
بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٠ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(مادة أولى)

يعين متدرجاً مساعداً بمجلس الدولة ، السادة الأستاذة خريجو دفعة ٢٠٠٩ الآتية
أسماءهم ، وهم :

- ١ - أيمن كمال محمد محمد الهوارى .
- ٢ - محمد فوزى عبد الراضى سليمان .
- ٣ - محمد سمير عبد الغنى محمد حنين .
- ٤ - عبده حساند عبده سعد الفقى .
- ٥ - عصام عادل فهيم محمد عزب .
- ٦ - إسلام السيد يمن طه موسى .
- ٧ - منحت عبد الستار حميدة محمود حميدة .
- ٨ - صلاح عبد الوهاب الشعاع محمد بدوى .
- ٩ - على عبد الفتاح محمد خليل العزازى .
- ١٠ - حنين عبد الغفار عبد الرحمن حسن ريش .
- ١١ - محمد فتحي عبد الرحمن إبراهيم أبو طاني .
- ١٢ - شهاب على أحمد على أحمد نلونية .
- ١٣ - إسلام جمال عزام عبد الرحمن عزام .
- ١٤ - هانى عبد عبد الحفيظ على الجمل .
- ١٥ - ضياء الدين تيبه العشرى حسن سلطان .
- ١٦ - محمد عبد العزيز عبد الغفار إسماعيل محمد .
- ١٧ - محمد أتوز السادات عبد الحميد محمد .
- ١٨ - سالم باهظة السيد سالم باهظة .
- ١٩ - عبد الله سراج الدين محمد مجاهد صالح .
- ٢٠ - الحسينى محمد أبو غنيمه أحمد .
- ٢١ - أحمد خليل على شلقامى خليل .
- ٢٢ - محمد أكمل كمال عبد المجيد منبى .
- ٢٣ - محمد يحيى عبد الرحيم سيد على .
- ٢٤ - محمد عبد الفتاح عبد الحليم عبد البر .
- ٢٥ - محمد أنعام محمود سيد محمود .
- ٢٦ - أحمد حمدي أحمد مصطفى عبد الله .

(٣) المراجعة الرسمية - العدد ٢٥ فى ٢٣ يوتية سنة ٢٠١١

- ٢٧ - أسامة محمود سلطان سيد حنفى .
- ٢٨ - محمود حاتم محمود أحمد أبو بيه .
- ٢٩ - أحمد محمد محمد محمد أنطوان .
- ٣٠ - مصطفى أحمد كمال محمود أحمد .
- ٣١ - عبد المحسن أحمد عبد المحسن شحبة .
- ٣٢ - محمود جمال رمضان محمود محمد .
- ٣٣ - علاء محمد أحمد محمد حسن محمد .
- ٣٤ - أحمد صبرى كامل بيومى أبو رقية .
- ٣٥ - علاء صلاح عوضين السيد الصعبدى .
- ٣٦ - أحمد حمزى محمد سعداوى أبو حامد .
- ٣٧ - إسلام محمد حسن قراج محمد .
- ٣٨ - إسلام أحمد عبد العاطى الهرمى .
- ٣٩ - محمد عبد العليم محمد عبد العليم على .
- ٤٠ - أشرف محمد مسمير عباس محمود .
- ٤١ - إبراهيم محمد إبراهيم عبد الجواد أحمد .
- ٤٢ - حسام سلامة أحمد سلامة مخلوف .
- ٤٣ - محمود عبد الرحمن محمد عثمان حسن .
- ٤٤ - أحمد حسين عبد المجيد حسين أبو العلا .
- ٤٥ - رامى سامى محمد على خير الله .
- ٤٦ - رامى محمد وزير معروض يونس .
- ٤٧ - عبد الفتى مرشدى عبد الفتى شوشة .
- ٤٨ - شريف نور الدين محمد نجيب هنداوى .
- ٤٩ - محمد فوزى حامد عبد القادر .
- ٥٠ - حسام عدلى عبد الفتاح جاد زايه .
- ٥١ - محمد نؤاد محمد إبراهيم أبو الحسن .
- ٥٢ - محمد على أحمد محمود إمام .
- ٥٣ - محمد حنى رشيد مرقبى عبد الرحمن .
- ٥٤ - السيد مصطفى أحمد السيد قودة .
- ٥٥ - محمد عبد القادر أحمد إسماعيل .
- ٥٦ - محمود على عبد الفتاح عبد العاطى .
- ٥٧ - كريم خالد أحمد سالم إسماعيل .
- ٥٨ - خالد أحمد يوسف أحمد العسلى .
- ٥٩ - شريف علاء الدين عبد الحليم أحمد الطامى .
- ٦٠ - عبد الظاهر فايز عبد الظاهر تغوير .
- ٦١ - أحمد محمد أحمد نؤاد حناى .
- ٦٢ - مصطفى محمد أحمد عوض الله صالح .
- ٦٣ - أحمد محمد صلاح على خليفة .
- ٦٤ - محمد حسان محمد محمد عيسى .
- ٦٥ - مصطفى بدر عبد الوهاب خليل .
- ٦٦ - محمد علاء الدين محمد على المرشدى .
- ٦٧ - عبد الله محمد السيد السيد حسب التى .
- ٦٨ - أحمد عصام الدين عبد الله رمضان الوافى .
- ٦٩ - أحمد مصطفى أحمد عبد الجواد حجازى .
- ٧٠ - عبد الحميد فتحى سلامة عبد الحميد الجمل .
- ٧١ - عادل محمد عبد السلام غنيم الشرقى .
- ٧٢ - عبد الله محمد شعبان إبراهيم الحرثى .
- ٧٣ - أسامة محمد أحمد محمد زهرة .
- ٧٤ - أحمد كامل عبد الحميد عبد الله حلال .
- ٧٥ - إيهاب عبد القادر نؤاد عبد الرازق .
- ٧٦ - أمين محمد أمين محمد سليم .
- ٧٧ - عمر فتحى عطا الله أحمد مصطفى .
- ٧٨ - عمر خالد حسين محمد القبلاوى .
- ٧٩ - أحمد فتحى حسن أحمد التماس .
- ٨٠ - أحمد أرواح رياض مفتاح .

- ٨١ - محمد شحاتة أحمد عيسى البرلسي .
 ٨٢ - حمادة حماد على حماد محمود .
 ٨٣ - محمود فتحى محمد على عيد اللطيف .
 ٨٤ - أحمد عبد السلام عبد الفتى عبد الروهاب .
 ٨٥ - محمد نجاح المحجوب عطية سالم .
 ٨٦ - أحمد محمد محمد طاهر سيد أحمد شتا .
 ٨٧ - محمد عبد الرحمن عزت محمد حال .
 ٨٨ - أحمد عبد الفتاح يسوى حجازى .
 ٨٩ - محمد عبد الفتاح محمد محمد سليم .
 ٩٠ - عزيز فتحى مسعد عبد الجواد شهاب الدين .
 ٩١ - أحمد صابر نصر غلاب .
 ٩٢ - أحمد محمد عبد الرحمن محمد عطا .
 ٩٣ - محمد طوخى عبد الرازق أبو جلاله .
 ٩٤ - طه صبرى جمعة محمد شافين .
 ٩٥ - محمد إبراهيم محمد ناجى عابدين .
 ٩٦ - محمد وجيه أحمد حسن أحمد .
 ٩٧ - محمد شحنة محمد محمد عبد الله .
 ٩٨ - محمود عبد الرحيم محمد حسنين .
 ٩٩ - أحمد محمد عبد الرازق عبد الرازق فتديل .
 ١٠٠ - رامى حسن إبراهيم إسماعيل شعبان .
 ١٠١ - طلعت كامل للسمان عبد المولى .
 ١٠٢ - وليد محمد سلطان سلامة خليل .
 ١٠٣ - عصام عبد الناصر عبد البارى محمد أبو دياب .
 ١٠٤ - أحمد محمد على عبد القادر محمد .
 ١٠٥ - فايز على جمودة مسعود خليل .
 ١٠٦ - معتز رمضان محمود حسن محمود .
 ١٠٧ - سيف الدين محمد جمال صلاح الدين .
 ١٠٨ - طارق محمد يسرى عبد العزيز أحمد سيف .
 ١٠٩ - محمد أحمد محمد عبد الرسول سالم .
 ١١٠ - أحمد محيى أحمد عبد الجليل عبد الله .
 ١١١ - محمد مصطفى حسين السيد أبو حسين .
 ١١٢ - محمد هانى حسين حسين البدوي .
 ١١٣ - محمد محمود على أحمد أبو حلبة .
 ١١٤ - أحمد حسنين محمد حسين حروس .
 ١١٥ - أمانة أحمد عبد المجيد عبد العزيز خليل .
 ١١٦ - أحمد جميل عبد الباقى عبد الروهاب الصغير .
 ١١٧ - عمرو عبد العزيز محمد عبد العزيز .
 ١١٨ - عثمان عبد عثمان أحمد على .
 ١١٩ - أحمد فتحى محمد فهمى جبريل .
 ١٢٠ - معتز مصطفى إبراهيم أحمد شقور .
 ١٢١ - صهيب محمد عبد الباقي أحمد عثمانى .
 ١٢٢ - أحمد السيد عثمان بدر إسماعيل .
 ١٢٣ - أحمد رستا محمد محيى الدين فرحات .
 ١٢٤ - أحمد محمد محمود راضى صالح .
 ١٢٥ - محمد زكريا محمود نصير على .
 ١٢٦ - أحمد أبو بكر جمعة الجندي .
 ١٢٧ - كريم على محمد ناروق غرلة .
 ١٢٨ - محمد هانى محمود صلاح الدين مصطفى .
 ١٢٩ - محمد بكر محمود محمد الجوهري .
 ١٣٠ - أحمد محمود محمد مسعد ندا .
 ١٣١ - أحمد محمد عبد العظيم هاشم حماد .
 ١٣٢ - عيد التعم محمود إبراهيم محمد أبو الذهب .
 ١٣٣ - إبراهيم شعبان محمد على عبد الرزق .
 ١٣٤ - محمد على أشرف عبد المجيد على .
 ١٣٥ - محمود محمد رأفت السيد نابل .

- ١٣٦ - أحمد إسماعيل عبد العال إسماعيل .
 ١٣٧ - أمين محمد حسنى أحمد على الصراف .
 ١٣٨ - أحمد شريف عبد العزيز عبد الرحمن الطناني .
 ١٣٩ - أحمد عمر محمد محمد سالم .
 ١٤٠ - محمد عماد الدين صابر الدجوى .
 ١٤١ - عبد المنعم محمد عبد المنعم أبو دنيا .
 ١٤٢ - أحمد عماد حسين حسن عبد الله .
 ١٤٣ - على إسماعيل بدر على الشرقاوى .
 ١٤٤ - إسلام عبد الفتى سيد محمد الزيات .
 ١٤٥ - محمد أحمد نصر الدين حننى على .
 ١٤٦ - يوسف ميسى محمد عيسى .
 ١٤٧ - محمد سعد محمد رمضان الشافعى .
 ١٤٨ - أحمد مصطفى أحمد فؤاد عيسى .
 ١٤٩ - أحمد أبو القاسم أبو ضيف أحمد سالمان .
 ١٥٠ - محمد جمال حسين محمد سعد باشا .
 ١٥١ - إسلام محمد جمال الدين محمد على الحيتى .
 ١٥٢ - وليد محمد عبد الحميد محمد على .
 ١٥٣ - محمود جمال على حسن برغش .
 ١٥٤ - محمد محمد أشرف محمد زعلوك .
 ١٥٥ - أحمد محمد محمد عبد العليم نوار .
 ١٥٦ - وائل محمد شريف سيد إبراهيم .
 ١٥٧ - أحمد رمضان حميدة خليفة على .
 ١٥٨ - محمد حسام الدين محمد كامل الأهوائى .
 ١٥٩ - هيثم يونس يونس أحمد صبر .
 ١٦٠ - عبد الرحمن محمد مصطفى نصير .
 ١٦١ - محمد بدوى عبد الفقار على السيد .
 ١٦٢ - كريم أحمد هشام محمود سليمان .
 ١٦٣ - محمد صلاح الدين عبد الحميد محرم .
 ١٦٤ - محمد فاروق محمد صالح الزيات .
 ١٦٥ - أحمد محمد محمد عبد العليم على .
 ١٦٦ - مصطفى أحمد عبد الفتاح يوسف على .
 ١٦٧ - إسلام عبد الرازق عبد سليمان .
 ١٦٨ - إبراهيم محمد إبراهيم محمد السود .
 ١٦٩ - ممتاز عبد الستار سالمان على سالمان .
 ١٧٠ - أسامة سيد عبد الحميد الهنناوى .
 ١٧١ - أحمد إبراهيم رفعت رضوان حسين .
 ١٧٢ - محمود أمين محمود عبد العال .
 ١٧٣ - أبو بكر مصطفى أحمد عبد الفتى محمد .
 ١٧٤ - خالد منير عبد القدوس عبد الله عبد الجواد .
 ١٧٥ - محمد نبيل يحيى أحمد زهدى .
 ١٧٦ - رامي الصفيح محمد بدران .
 ١٧٧ - محمد عبد الله إبراهيم عثمان الشيمى .
 ١٧٨ - وائل على عبد العزيز أحمد .
 ١٧٩ - عادل مصطفى عبد الرحمن مصطفى حسن .
 ١٨٠ - مصطفى خليل عثمان خليل هارون .
 ١٨١ - أحمد سعيد أحمد الدردبرى .
 ١٨٢ - محمد حامد زاهر محمد سلام .
 ١٨٣ - تميم حسام السيد كامل الجبالي .
 ١٨٤ - أحمد عادل السيد غطية عوض أباطة .
 ١٨٥ - أحمد عبادل على عريب .
 ١٨٦ - أحمد عبد الواحد محمود عبد الواحد .
 ١٨٧ - عمرو نادر أحمد عبده .
 ١٨٨ - أحمد محمد عبد الكريم على السيد .
 ١٨٩ - حسام محمد السيد محمد عزازى .

(مادة ثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر بالقاهرة لى ١٧ رجب سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٩ يونية سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠١١

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين حكومتى
جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية ، الموقع في القاهرة
بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٠

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٢ من فبراير سنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

نص

المرسوم بقانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

ورفق على اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين حكومتى جمهورية مصر العربية
وجمهورية الصين الشعبية ، الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠١١/٤/٢٠ ، وذلك مع التحقق
بشرط التصديق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٢٤ رمضان سنة ١٤٣٢ هـ
[الموافق ٢٤ أغسطس سنة ٢٠١١ م] :

لشريف / حسين عفتاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٢٨ لسنة ٢٠١١

بإنشاء صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لضحايا ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأسرههم
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر فى ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر فى ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛
وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛
وعلى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون التأمين الاجتماعى ؛
وعلى القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

ينشأ صندوق باسم "صندوق الرعاية الصحية والاجتماعية لضحايا ثورة ٢٥ يناير
وأسرههم" ، وتكون له الشخصية الاعتبارية وينتسب مجلس الوزراء ومقره الرئيسى
مدينة القاهرة .

(المادة الثانية)

يختص الصندوق بالآتى :

القيام بحصر ضحايا ثورة ٢٥ يناير وإعداد قاعدة بيانات لهم .
توفير العلاج المناسب لمصابى الثورة وفقاً لاحتياجات كل منهم والتي تحددها التقارير
الطبية من المؤسسات العلاجية المعتمدة ، وتوفير التأهيل الطبى اللازم لهم .
صرف نفقات العلاج التى تحملها أسر الشهداء والمصابين من مالهم الخاص حتى تاريخ
نشر هذا القرار .

مساعدة أهالى أسر الشهداء والمصابين بعد شفائهم فى الحصول على فرصة عمل
مناسبة وفقاً لمؤهلاتهم ودعم المصابين التى خلفت الإصابة عجزاً كلياً أو جزئياً يمنهم
من العمل وفقاً للتقارير الطبية من الجهات المختصة فى الحصول على سكن ملائم حالة عدم
وجود سكن آخر وصرف التعويضات اللازمة لهم .
عمل مشروعات صغيرة لأسر الشهداء والمصابين بالتعاون مع الجهات المختصة .

(المادة الثالثة)

تتكون موارد الصندوق من :

المبالغ التي تخصصها الدولة سنوياً لدعم الصندوق .

عوائد استثمار أموال الصندوق .

المنح والهبات والإعانات والتبرعات النقدية والعينية التي يقبلها مجلس إدارة الصندوق سواء من الداخل أو الخارج .

(المادة الرابعة)

يكون لمجلس إدارة الصندوق الصرف من الحسابين رقمى ٩/٤٥٠ / ٨٥١٨٥ / ٥ .
٢٠١١ / ١ / ٢٨ بالبنك المركزى المصرى الخاصين بتلقى تبرعات لدعم أسر الشهداء وعلاج مصابى ثورة ٢٥ يناير لصالح أسر الشهداء ومصابى الثورة .

(المادة الخامسة)

يكون للصندوق موازنة خاصة تبدأ برصيد افتتاحى قدره مائة مليون جنيه تبرع من جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع وتبدأ السنة المالية للصندوق ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها ويرجل قانض الحساب من سنة مالية إلى أخرى .

(المادة السادسة)

يكون للصندوق رئيس مجلس إدارة يصدر بتعيينه وتحديد معاملته المالية قرار من رئيس مجلس الوزراء لمدة سنتين .

(المادة السابعة)

يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة برئاسة رئيس المجلس وعضوية عشرة (عشاء كالاتى ،
ممثلين عن وزارات الصحة والسكان ، والتضامن والعدالة الاجتماعية ، والمالية ،
والقوى العاملة والهجرة ، والداخلية يختارهم الوزراء المعنبن .
ثلاثة أعضاء من الشخصيات العامة يختارهم رئيس مجلس الوزراء .
عضوين من مؤسسات المجتمع المدنى المعنية بشئون ضحايا الثورة يختارهم
مجلس الإدارة .

(المادة الثامنة)

يضع مجلس إدارة الصندوق لائحة بالنظام الداخلى لعمل الصندوق ، تحدد إجراءات
وقواعد العمل بالصندوق والهيكل التنظيمى اللازم لإدارته والنظم المالية والإدارية وذلك
خلال أسبوعين من تاريخ صدور هذا القرار ، ويصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء ،
ويجوز للمجلس مباشرة اختصاصات الصندوق فور صدور قرار تشكيل المجلس .

(المادة التاسعة)

مجلس إدارة الصندوق هو السلطة المهيمنة على شئونه وتصريف أموره وله أن يتخذ من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الغرض الذي أنشئ من أجله .

(المادة العاشرة)

يجتمع مجلس إدارة الصندوق مرة على الأقل كل شهر ، وتكون اجتماعات المجلس صحيحة بحضور أغلبية الأعضاء ، على أن يكون من بينهم الرئيس ، وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

(المادة الحادية عشرة)

يمثل رئيس مجلس الإدارة الصندوق في صلاته بالغير وأمام القضاء ويكون له ، ولمن يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة سلطة التوقيع نيابة عن الصندوق .

(المادة الثانية عشرة)

يتولى الجهاز المركزى للمحاسبات مراقبة حسابات الصندوق وتقييم أدائه طبقاً لقانونه وله أن يقدم تقريراً فى هذا الشأن إلى رئيس مجلس الوزراء .

(المادة الثالثة عشرة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة فى غرة شعبان سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٢ يولية سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ١٣٣ (مكرر) لسنة ٢٠١١ م

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٢ من فبراير سنة ٢٠١١ م ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ١١ - ٢٠١١ م ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ م بتشكيل الوزارة ؛

نص

(المادة الأولى)

يُعين السيد / أسامة حسن عطية حاكمًا عامًا للإعلام ،

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،

صدر بالقاهرة في ٨ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ .

١ الموافق ٩ يولية سنة ٢٠١١ م .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٢٧ مكرر (أ) في ٩ يولية سنة ٢٠١١ م

المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٠ ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية معدلاً بالمرسوم بقانون

رقم ٤٦ لسنة ٢٠١١ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

تشكل اللجنة العليا للانتخابات برئاسة السيد المستشار / عبد العزيز أحمد إبراهيم محمد -

رئيس محكمة استئناف القاهرة اعتباراً من ٢٠١١/٩/١٨

وعضوية كل من :

أولاً - بصفة أصلية :

السيد المستشار/ محمد السيد أحمد السيد عمر ، رئيس محكمة استئناف الإسكندرية .

السيد المستشار/ سمير أحمد أبو المعاطي إبراهيم ، رئيس محكمة استئناف طنطا .

السيد المستشار/ محمد ممتاز متولى على حسن ، نائب رئيس محكمة النقض .

السيد المستشار/ أحمد على عبد الرحمن السيد ، نائب رئيس محكمة النقض .

السيد المستشار/ أحمد شمس الدين عبد الحليم خفاجي ، نائب رئيس مجلس الدولة .

السيد المستشار/ على فكري حسن صالح ، نائب رئيس مجلس الدولة .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٢٨ (مكرر) في ١٦ يولية سنة ٢٠١١

ثانياً - بصفة احتياطية :

- السيد المستشار/ فهمى عبد النعم شعبا أبو زيد فضل ، الرئيس محكمة استئناف القاهرة .
- السيد المستشار/ أميل حبشى ملكية عبد المسيح ، الرئيس محكمة استئناف القاهرة .
- السيد المستشار/ وضوان عبيد العليم مرسى موسى ، نائب رئيس محكمة النقض .
- السيد المستشار/ إبراهيم السيد محمد الضهيرى ، نائب رئيس محكمة النقض .
- السيد المستشار/ السيد محمد السيد الطحان ، نائب رئيس مجلس الدولة .
- السيد المستشار/ رمزى عبد الله حسن أبو الخير ، نائب رئيس مجلس الدولة .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر بالقاهرة فى ١٣ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ١٤ يولية سنة ٢٠١١ م) .

المخير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٣٨ لسنة ٢٠١١

بمعدل بعض أحكام اللائحة التنفيذية
لقانون تنظيم الجامعات

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته ؛
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادرة بقانون رئيس الجمهورية
رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى للجامعات ؛
وبناءً على ما عرضه وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء بجلسته المتعقبة بتاريخ ٢٠١١/٦/٢٢ ؛

تقرر :

(المادة الأولى)

تضاف إلى كليات الهندسة « ثامن عشر » « جامعة بورسعيد » الواردة بالمادة (١)
من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الكلية الموضحة فيما بعد :

ثامن عشر - جامعة بورسعيد :

١ - كلية الآداب .

(المادة الثانية)

يستبدل بـ « يسمي الهند (١) » المعهد العالي للطاقة « الوارد تحت البند ثاني عشر -
جامعة جنوب الوادي (فرع أسوان) . كما يستبدل بـ « يسمي الهند (١٣) » المعهد العالي
للتكنولوجيا « الوارد تحت البند ثالث عشر - جامعة بنها والواردين بالمادة (١) من اللائحة
التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات المسميان التاليان :

ثاني عشر - جامعة جنوب الوادي - فرع أسوان ؛

١ - كلية هندسة الطاقة .

ثالث - بنهر - جامعة بنها ؛

١٣ - كلية الهندسة ببنها .

(المادة الثالثة)

يستبدل بنص المادة (١٧٧) الواردة تحت العنوان : ٨ - كليات الهندسة بالباب الرابع

من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات النص التالي :

٨ - كليات الهندسة .

الجزيرة الرسمية - العدد ٢٨ (مكرر) في ١٦ يولية سنة ٢٠١١

(٣)

مادة ١٧٣ - تمتع مجالس الجامعات بناءً على طلب مجالس كليات هندسة البترول والتعدين أو الهندسة الإلكترونية أو هندسة الطاقة التابعة لها الدرجات العلمية والدبلومات الآتية :

(المادة الرابعة)

تلقى المواد الواردة تحت عنوان المعهد العالي للطاقة بأسوان - جامعة جنوب الوادي والمعهد العالي للتكنولوجيا - جامعة بنها وذلك من قسم (٢٤٨ مكرراً ٩١) حتى رقم (٢٤٨ مكرراً ٩٨) .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ١٣ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ
(الموافق ١٤ يولية سنة ٢٠١١ م ٤ .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٤ لسنة ٢٠١١^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٨ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ في شأن هيئة الشرطة وتعديلاته ؛

وتناءً على ما عرضه وزير الداخلية ؛

تقرر :

(١) المادة الأولى :

يعين السادة اللواتي المذكورون بعد - في وظيفة مساعد أول وزير الداخلية وهم :

لواء / ماهر حافظ محمد عز الدين حافظ .

لواء / يسرى قسرج عيسى الشافعي .

لواء / كثر / عصام حسين حسن عبد الله .

لواء / مصطفى السيد حامد شحاتة .

(٢) المادة الثانية :

يعين السادة اللواتي المذكورون بعد - في وظيفة مساعد وزير الداخلية وهم :

لواء / صلاح الدين الشوربيني السيد .

لواء / محمد طه محمد سالم نصر .

لواء / محمد محسن محمد مراد محمد لؤاد .

لواء / سامي سيدهم عباس سيدهم بديران .

(٣) المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار .

صدر بالقاهرة في ١٩ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ

الموافق ٢٠ يوليو سنة ٢٠١١ م .

الشير / حسين مصطفى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٣٠ في ٢٨ يولية سنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٤٣ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة ؛

تسرد :

(المادة الأولى)

بحين كل من :

- السيد الأستاذ الدكتور / علي محمد عبد الحافظ البليسي ، نائبا لرئيس مجلسي السؤنرا .
للتنمية السباسة والتعمول الديمقراطي .
رؤسرا لقطاع الأعمال العام .
- السيد الأستاذ الدكتور / حازم عبد المنيز محمد البلاوي ، نائبا لرئيس مجلس الوزراء والشؤون
الاقتصادية ورؤسرا للمالية .
- السيد المستشار الدكتور / محمد أحمد عطبسة ، رؤسرا للتنمية المحلية .
- السيد الأستاذ الدكتور / معتز محمد حمدي خورشيد ، رؤسرا للشباب العامي والدراسة
للبحث العلمي .
- السيد الأستاذ الدكتور / محمد عبد الفضيل القسوي ، رؤسرا للأوقاف .
- السيد / محمد كاسمبيل عبيد الله ، رؤسرا للطاقو حبة .
- السيد / لطف الله مصطفى كسبسة ، رؤسرا للقطران الفني .
- السيد الدكتور مهندس / محمود عبد الرحمن السيد عيسى ، رؤسرا للصناعة والدراسة الخارجية .
- السيد الدكتور مهندس / علي إبراهيم سمسمي ، رؤسرا للدولة للإنتاج الحربي .
- السيد الدكتور مهندس / محمد عبد القادر محمد سالم ، رؤسرا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .

- السيد الدكتور / عمرو محمد حلمي - وزيراً للصحة والسكان .
 السيد الدكتور / عيسى زين العابدين سالم هيكلي - وزيراً للتعليم .
 السيد الدكتور / مصطفى مصطفى - وزيراً للزراعة واستصلاح الأراضي .
 السيد الدكتور / هشام محمد قنديل - وزيراً للموارد المائية والري .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في - ٢ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٢٦ يولية سنة ٢٠١١ م) .

الحشيد / حسين قنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقرارات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ١٤٤ لسنة ٢٠١١^١

في شأن العفو عن باقى العقوبة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم
بمناسبتى الاحتفال بالعيد التاسع والخمسين لثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢
والاحتفال بعيد الفطر المبارك الموافق الأول من شوال عام ١٤٣٢ هجرية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون العقوبات ؛
وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة الشرطة ؛
وعلى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر ؛
وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون ؛
وعلى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها
والاكتجار فيها ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة ؛
وعلى قانون القضاء العسكرى الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦
المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٧ ؛
وعلى القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع ؛
وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء
والمعدل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ .

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٢٩ (تابع) فى ٢١ يولية سنة ٢٠١١

وعلى قانون الشركات العاملة في مجال تلقى الأموال لاستثمارها
الصادر بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ؛

وعلى القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات
والإجراءات الجنائية وإنشاء محاكم أمن الدولة وسرية الحسابات بالبنوك والأسلحة والذخائر ؛
وعلى قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانونين رقمي ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣
و ١٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وعلى قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦
المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٠٨ ؛

وعلى قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ ؛
وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٩٢ ،
المعدل بأمر رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٦ لسنة ١٩٩٦
بحظر تصوير بطاقات رجال القوات المسلحة ورجال الشرطة ويحظر تصنيع وتداول الزى الرسمي
المخصص لهم بغير ترخيص من الجهة المختصة المعدل بالأمر رقم ٥ لسنة ١٩٩٧ ؛

وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٢ لسنة ١٩٩٨
بحظر هدم النشيلات والقصور وبعض الأحكام الخاصة بتعليق المباني وقيود الارتفاع
والاشتراطات الهندسية ؛

وعلى أمر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام رقم ٣ لسنة ١٩٩٨
بحظر استيراد وتصنيع وحيازة أجهزة التنصت والإعلان عنها ؛
ويعد موافقة مجلس الوزراء ؛

ويعد مراقبة المجلس الأعلى للقوات المسلحة على عرض وزارة الداخلية
(قطاع مصلحة السجون) ؛

قسم سـ

(المادة الاولى)

بمعنى عن باقي العقوبة السالبة للحرية بمناسبة الاحتفال بالعيد التاسع والخمسين
لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالنسبة إلى الفئات التالية ؛
(أ-) المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة (السجن المؤبد) إذا كانت المدة
المنفذة حتى ٢٣/٧/٢٠١١ (خمس عشرة سنة ميلادية) .
ويوضع المخرج عنه تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات طبقاً للفقرة الشانبة
من المادة (٧٥) من قانون العقوبات .

ثانياً - المحكوم عليهم بعقوبة سالبة للحرية قبل ٢٣/٧/٢٠١١ ، متى كان المحكوم عليه
قد نفذ حتى هذا التاريخ نصف مدتها ميلادياً ، وبشرط ألا تقل مدة التنقيح عن ستة أشهر .
ولا يوضع المخرج عنده تحت مراقبة الشرطة إلا إذا كانت مفسدة بقسوة القانسون
أو كان محكوماً بها عليه ، وبشرط ألا تزيد مدتها على خمس سنوات أو على المدة
التي يشملها العقو بمقتضى هذا القرار أبهما أقل .

(المادة الثانية)

بُغْي عن باقي العقوبة السالبة للحرية بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر المبارك بالنسبة إلى الفئات التالية :

أولاً - المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة (السجن المؤبد) إذا كانت المدة المنفذة حتى الأول من شوال عام ١٤٣٢ هجرية (خمس عشرة سنة ميلادية) .
ويوضع المفرج عنه تحت مراقبة الشرطة مدة خمس سنوات طبقاً للفقرة الثانية من المادة (٧٥) من قانون العقوبات .

ثانياً - المحكوم عليهم بعقوبة سالية للحرية قبل عيد الفطر المبارك الموافق الأول من شوال عام ١٤٣٢ هجرية ، متى كان المحكوم عليه قد نفذ حتى هذا التاريخ نصف مدتها ميلادياً ، وبشرط ألا تقل مدة التنفيذ عن ستة أشهر ، ولا يوضع المفرج عنه تحت مراقبة الشرطة إلا إذا كانت مقررة بقوة القانون أو كان محكوماً بها عليه ، وبشرط ألا تزيد مدتها على خمس سنوات أو على المدة التي يشملها العفو يقتضى هذا القرار أيهما أقل .

(المادة الثالثة)

لا تسرى أحكام المادتين السابقتين بالنسبة للمحكوم عليهم في الجرائم الآتية :

أولاً - الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الشاسى والثانى (مكرراً) والثالث من الكتاب الثانى من قانون العقوبات ، وخاصة بالجنايات والجنح المضرة بالحكومة من جهة الداخل ، والمفرقات ، والرشوة .

ثانياً - جنايات التزوير المنصوص عليها في الباب السادس عشر من الكتاب الثانى من قانون العقوبات .

ثالثاً - الجنايات والجنح المنصوص عليها في المواد ٤٤ (مكرراً) ، ٧٧ (أ) ، ٧٧ (ج) ، ٨٠ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٣ (مكرراً) ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٥ (مكرراً) ، ١١٦ (مكرراً) ، ١١٦ (مكرراً) (ج) ، ١١٧ (مكرراً) ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٣ (مكرراً) ، ٢٣٤ فقرة (٢) إذا كانت الجريمة مقترنة بجريمة سرقة ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٦ (مكرراً) ، ٣١٦ (مكرراً) ثانياً «أ» ، ٣١٦ (مكرراً) ثانياً «ب» ، ٣١٦ (مكرراً) ثالثاً ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ (مكرراً) أولاً ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٣٦ من قانون العقوبات ، وكذلك المادتين (٥٣٤ ، ٥٣٦) من قانون التجارة

رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانونين رقمي ١٥٨ لسنة ٢٠٠٣ و ١٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ، وكذلك الجرائم التي تسرى عليها أحكام المادة الثالثة من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض نصوص قوانين العقوبات ، والإجراءات الجنائية ، وإنشاء محاكم أمن الدولة ، وسرية الحسابات بالبنوك ، والأسلحة والذخائر .

رابعاً - الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر .

خامساً - الجنايات المنصوص عليها في المواد أرقام (٣٣ ، ٣٤ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤١) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ بشأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

سادساً - الجرائم المنصوص عليها في المواد (١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٨) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة .

سابعاً - الجرائم المنصوص عليها في المواد (١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٨) بند (١) ، ١٤١ بند (٢) ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٥١ ، ١٦٥ الفقرة الثالثة) من قانون القضاء العسكري الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والمعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٧ ثامناً - جناية الكسب غير المشروع المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن الكسب غير المشروع .

تاسعاً - الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٢ (الفقرات الأولى والثانية والثالثة) و (٢٢ مكرراً) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تروجيته وتنظيم أعمال البناء والمستبدلتين بالمواد (٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤) من قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨

عاشراً - الجرائم المنصوص عليها في قانون الشركات العاملة في مجال تلقي الأموال لاستثمارها الصادر بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

حادي عشر - الجرائم المنصوص عليها في المادة (١١٦) من قانون الطفل الصادر بالقانون

رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨

ثاني عشر - جناية غسل الأموال المنصوص عليها في المادة (١٤) من قانون مكافحة

غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢

ثالث عشر - الجرائم المنصوص عليها في أوامر رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم

العسكري العام أرقام ٤ لسنة ١٩٩٢ المعدل بأمر رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ ، ٦ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالأمر رقم ٥ لسنة ١٩٩٧ ، ٢ لسنة ١٩٩٨ ،

٣ لسنة ١٩٩٨ المشار إليها .

(المادة الرابعة)

أولاً- يُشترط لتطبيق القرار الحالي بالعمو عن المحكوم عليه توافر الاشتراطات التالية :

١ - أن يكون سلوكه أثناء تنفيذ العقوبة داعياً إلى الثقة في تقويم نفسه .

٢ - ألا يكون في العمو عنه خطر على الأمن العام .

٣ - سداد جميع الالتزامات المالية المحكوم بها عليه ، ما لم يكن من المتعذر عليه

الوفاء بها .

ثانياً - تشكل لجنة عليا من الجهات الأمنية المعنية برئاسة مساعد وزير الداخلية

بقطاع مصلحة السجون للنظر فيمن يستحق العمو وفقاً لأحكام هذا القرار .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٠ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٢١ يولية سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٥١ لسنة ٢٠١١ هـ

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ هـ
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ هـ
وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بمصادرة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات
النيابية وتعديلاته ؛
وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بمجلسه ٢٠١١/٧/١٢ هـ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير العدل ؛

تقرر :

(المادة الأولى)

يعين معاوناً للنيابة الإدارية كل من السادة :

- حسين جواد حسين علي خليل .
- هاني محمد محمد أحمد شهاب .
- أحمد حسن عبد الثواب زيدان .
- نورين السيد محمد جعفر .
- يروع أحمد محمد الشاذلي .
- أحمد محمد السيد فوزي عبد المتوا .
- وسام علي محفوظ علي مبارك .
- محمد سمير فتح الله أحمد .
- محمد أحمد إبراهيم السيد .
- أحمد عبد الصالح محمد عبد العال .
- صايم سليمان راشد سليمان .
- حسن كامل محمد عبد الوهاب .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .
صدر بالقاهرة في ٢٩ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ .
[التوقيع ٣٠ برقية طة ٢٠١١ هـ]

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٣١ في ٤ أغسطس سنة ٢٠١١ هـ

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛
وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل الوزارة ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٤٧ لسنة ٢٠١١ بتعيين
وزير دولة لشئون الآثار ؛

أمر

(المادة الأولى)

يتيح المجلس الأعلى للآثار رئيس مجلس الوزراء ويكون هو الوزير المختص في تطبيق
أحكام قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته وقرار رئيس
الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار وله أن يفرز في بعض هذه
الوظائف صلاحيات .

(المادة الثانية)

يلغى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٤٧ لسنة ٢٠١١ المشار إليه .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة في ٢٩ شعبان سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٣٠ يوليو سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١١^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١
بتعيين محافظين؛

قرر

(المادة الأولى)

يعين كلا من:

السيد/ جمال أحمد إمبابي سلمان محافظا للإسماعيلية
السيد/ محمود عاصم جاد محمود عفيفي محافظا للبحر الأحمر
السيد/ خالد فودة صديق محمد محافظا لجنوب سيناء
السيد المستشار/ محمد عبد القادر عبد الله محافظا للغربية
السيد/ عادل على لبيب متولى محافظا لقنا
السيد/ محمد مختار محمد الحملاوى محافظا للبحيرة
السيد/ صلاح الدين محمود إبراهيم المعداوى محافظا للدقهلية
السيد الدكتور/ ماهر محمد الظاهر بيبرس محافظا لبني سويف

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣١ مكرر في ٧ أغسطس سنة ٢٠١١.

السيد السفير/ عزت سعد السيد البرعى محافظا للأقصر
السيد/ طارق مهدى عبد التواب محافظا للوادى الجديد
السيد/ السيد محمد عبد الرحيم البرعى محافظا لأسىوط
السيد/ سراج الدين محمد محمد الروي محافظا للمنيا
السيد الدكتور/ أسامة محمد أحمد القولى محافظا للإسكندرية
السيد/ أحمد على أحمد على محافظا للفيوم
السيد الدكتور/ عزازى على عزازى عبد الرحمن محافظا للشرقية

(المادة الثانية)

يعين كلا من:

السيد/ محمود محمد عبد الحليم الميهى نائبا لمحافظة القاهرة للمنطقة الشرقية
السيد/ سمير مرقص عبد المسيح مرقص نائبا لمحافظة القاهرة للمنطقة الشمالية
السيد/ إيهاب فاروق محمد محمود الخربوطى نائبا لمحافظة الإسكندرية

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

صدر بالقاهرة فى ٧ رمضان سنة ١٤٣٢ هـ

(الموافق ٧ أغسطس سنة ٢٠١١ م).

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية
الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠؛
وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩؛
وعلى قانون الإجراءات الجنائية؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يضاف إلى الفصل الثاني من الباب الأول لقانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ مادتان جديدتان ، نصهما الآتي :-
مادة ٦ مكرراً : ينشأ بالوزارة المختصة بالإدارة المحلية إدارة تسمى إدارة التفتيش والمتابعة ، ويكون مهمتها تطبيق نظام التفتيش الفنى والإدارى على العاملين بالإدارات المحلية المختلفة ، والإشراف والرقابة عليهم ومتابعة إنجازهم لأعمالهم ، ويصدر بتشكيل واختصاصات الإدارة قرار من الوزير المختص بالإدارة المحلية.

مادة ٦ مكرراً (أ) : يجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص بالإدارة المحلية منح بعض العاملين بإدارة التفتيش والمتابعة الذين يحددهم الوزير المختص بالإدارة المحلية صفة مأموري الضبط القضائي بالنسبة للجرائم التى يرتكبها العاملون بالوحدات المحلية والمتعلقة بالأعمال التى يباشرونها ، أو تلك التى تتكشف لهم من خلال القيام بأعمال التفتيش أو تلك التى يتم إبلاغهم بها.

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٣٥ مكر فى ٤ سبتمبر سنة ٢٠١١.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ،
ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٦ شوال سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٤ سبتمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام

القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب
والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠١١؛
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب؛
وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى؛
وبعد أخذ رأي اللجنة العليا للانتخابات؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنصوص المواد الأولى (فقرة أولى) والثالثة (الفقرات الأولى والثانية والثالثة والخامسة)، والتاسعة (فقرة أخيرة) من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب النصوص الآتية:

المادة الأولى (فقرة أولى): يتألف مجلس الشعب من (٤٩٨) عضواً يُختارون بطريق الانتخاب المباشر السري العام، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين.

المادة الثالثة (الفقرات الأولى والثانية والثالثة والخامسة):

فقرة الأولى: يكون انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشعب، بنظام القوائم الحزبية المغلقة، والثلث الآخر بالنظام الفردي، ويجب أن يكون عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم الحزبية المغلقة مساوياً لثلثي عدد المقاعد المخصصة للمحافظة، وأن يكون عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي مساوياً لثلث عدد المقاعد المخصصة لها.

(٣) الجريدة الرسمية - العدد ٣٨ مكرر (ب) في ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١٤.

فقرة ثمانية: تُقسّم جمهورية مصر العربية إلى (٤٦) دائرة تُخصص للانتخاب بنظام القوائم.

فقرة ثالثة: كما تُقسّم الجمهورية إلى (٨٣) دائرة أخرى تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، يُنتخب عن كل دائرة منها عضوان، يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.

فقرة خامسة: ومع مراعاة حكم المادة السادسة عشرة من هذا القانون، يجب أن يكون عدد المرشحين على أيّ من القوائم مساوياً لثُلثي عدد المقاعد المخصصة للدائرة، على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويراعى ألاّ يلي مرشح من غير العمال والفلاحين مرشحاً من غير هؤلاء، وفي جميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحاً من النساء على الأقل.

المادة التاسعة (فقرة أخيرة): ولكل حزب تقدّم بقائمة في الدائرة الانتخابية أن يمارس الحق المقرر في الفقرتين السابقتين لمرشحه المدرج اسمه في الكشف المخصص لمرشحي القوائم.

(المادة الثانية)

يضاف إلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ المشار إليه مادة جديدة رقمها الخامسة عشرة مكرراً، نصها الآتي:

المادة الخامسة عشرة (مكرراً): إذا أسفر توزيع المقاعد بناءً على نتيجة الاقتراع عن عدم استكمال نسبة العمال والفلاحين في أي دائرة من دوائر القوائم تُستكمل النسبة من القائمة الحاصل أعضاؤها المنتخبون على أقل معامل انتخابي بالدائرة وبالترتيب الوارد في تلك القائمة.

ويُحسب المعامل الانتخابي بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة في الدائرة على عدد الأعضاء المنتخبين منها.

(المادة الثالثة)

يُستبدل بنصوص المواد (١) (فقرة أولى)، و (٢) (الفقرات الأولى والثانية والثالثة والخامسة)، و (٩) (فقرة أخيرة) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠م بشأن مجلس الشورى النصوص الآتية:

المادة ١ (فقرة أولى): يتألف مجلس الشورى من ٢٧٠ عضواً.

المادة ٢ : (الفقرات الأولى والثانية والثالثة والخامسة) :

(فقرة أولى): يكون انتخاب ثلثى أعضاء مجلس الشورى المنتخبين ، بنظام القوائم الحزبية المغلقة ، والثلث الآخر بنظام الانتخاب الفردي ، ويجب أن يكون عدد الأعضاء الممثلين لكل محافظة عن طريق القوائم الحزبية المغلقة مساوياً لثلثى عدد المقاعد المخصصة للمحافظة وأن يكون عدد الأعضاء الممثلين لها عن طريق الانتخاب الفردي مساوياً لثلث عدد المقاعد المخصصة لها .

(فقرة ثانية): تقسم جمهورية مصر العربية إلى (٣٠) دائرة تخصص للانتخاب بنظام القوائم .

(فقرة ثالثة): كما تقسم الجمهورية إلى (٣٠) دائرة أخرى تخصص للانتخاب بالنظام الفردي ، يُنتخب عن كل دائرة منها عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين .

(فقرة خامسة): ومع مراعاة حكم المادة السادسة عشرة من قانون مجلس الشعب ، يجب أن يكون عدد المرشحين على أى من القوائم مساوياً لثلثى عدد المقاعد المخصصة للدائرة على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ويراعى ألا يلى مرشح من غير العمال والفلاحين مرشحاً من غير هؤلاء ، وفي جميع الأحوال يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحاً من النساء على الأقل .

المادة ٩ (فقرة أخيرة): ولكل حزب تقدّم بقائمة في الدائرة الانتخابية أن يمارس الحق المقرر في الفقرتين السابقتين لمرشحه المدرج اسمه في الكشف المخصص لمرشح القوائم.

(المادة الرابعة)

يضاف إلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠م المشار إليه مادة جديدة رقمها (١٢) مكرراً نصها الآتي:

المادة ١٢ (مكرراً): إذا أسفر توزيع المقاعد بناءً على نتيجة الاقتراع عن عدم استكمال نسبة العمال والفلاحين في أي دائرة من دوائر القوائم، تستكمل النسبة من القائمة الحاصل أعضاؤها المنتخبون على أقل معامل انتخابي بالدائرة وبالترتيب الوارد بتلك القائمة.

ويُحسب المعامل الانتخابي بقسمة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة في الدائرة على عدد الأعضاء المنتخبين منها.

(المادة الخامسة^(*))

يُشترط فيمن يتقدم بطلب الترشيح لعضوية مجلس الشعب أو مجلس الشورى بنظام الانتخاب الفردي ألا يكون منتمياً لأي حزب سياسي، ويُشترط لاستمرار عضويته أن يظل غير منتم لأي حزب سياسي، فإذا فقد هذه الصفة أسقطت عنه العضوية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

(المادة السادسة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ٢٨ شوال سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(*) ملحوظة : تم إلغاء المادة الخامسة من هذا المرسوم بموجب المرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١
بتعديل أحكام القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠
في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب^(١)
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة

٢٠١١؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠١١؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية
والقوانين المعدلة له؛

وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والقوانين المعدلة

له؛

وعلى القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ في شأن تحديد الدوائر الانتخابية

لمجلس الشعب وتعديلاته؛

وبعد أخذ رأى اللجنة العليا للانتخابات؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تقسم جمهورية مصر العربية إلى ست وأربعين دائرة انتخابية تخصص
لانتخابات القوائم الحزبية، كما تقسم إلى ثلاث وثمانين دائرة انتخابية تخصص
لانتخاب الفردى.

ويحدد نطاق ومكونات كل منها طبقا للجدول المرفقة.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٨ مكرر (ب) في ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١١.

(المادة الثانية)

يلغى كل ما يخالف هذا المرسوم من أحكام خاصة بالدوائر الانتخابية
لمجلس الشعب.

(المادة الثالثة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون،
ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ٢٨ شوال سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠
في شأن مجلس الشورى^(١)

ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٥ من سبتمبر سنة ٢٠١١؛
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية والقوانين
المعدّلة له؛

وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى والقوانين المعدّلة له؛
وبعد أخذ رأى اللجنة العليا للانتخابات؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تُقسّم جمهورية مصر العربية إلى ثلاثين دائرة انتخابية تُخصص للانتخابات
القوائم الحزبية، كما تقسم إلى ثلاثين دائرة انتخابية تُخصص للانتخاب الفردي.
ويُحدّد نطاق ومكوّنات كل منها طبقاً للجداول المرفقة .

(المادة الثانية)

يُلغى كل ما يخالف هذا المرسوم من أحكام خاصة بالدوائر الانتخابية لمجلس
الشورى .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون، ويُعمل به
اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٨ شوال سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٣٨ مكرّر (ب) في ٢٦ سبتمبر سنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١

الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢

**في شأن مجلس الشعب والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى
رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة**

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ فبراير سنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس سنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٥ سبتمبر سنة ٢٠١١ ؛
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب ؛
وعلى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ الصادر بتعديل بعض
أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، والقانون رقم
١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى ؛
وبعد أخذ رأي اللجنة العليا للانتخابات ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تلغى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ المشار
إليه.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون
ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره.
صدر بالقاهرة في ١٠ ذي القعدة سنة ١٤٣٢ هـ .
(الموافق ٨ أكتوبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٠ (تاريخ) ٨ أكتوبر سنة ٢٠١١ .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١١

بتعديل أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦

بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ فبراير سنة ٢٠١١ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس سنة ٢٠١١ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٥ سبتمبر ٢٠١١ ؛

وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية؛

وبعد أخذ رأي اللجنة العليا للانتخابات؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد ٤٠ و ٤٣ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠

من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية النصوص

الآتية:

مادة ٤٠: يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه من كان اسمه مقيداً بقاعدة

بيانات الناخبين وتخلف بغير عذر عن الإدلاء بصوته في الانتخاب أو الاستفتاء.

مادة ٤٣: يعاقب بالحبس كل من أهان بالإشارة أو القول رئيس أو أحد

أعضاء لجنة الانتخاب أو الاستفتاء أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها.

مادة ٤٥: يعاقب بالحبس كل من هدم أو أتلف عمداً شيئاً من المباني أو

المنشآت أو وسائل النقل أو الانتقال المستخدمة أو المعدة للاستخدام في الانتخاب

أو الاستفتاء بقصد عرقلة سيره، وذلك فضلاً عن الحكم عليه بدفع قيمة ما هدمه

أو أتلفه.

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٤٠ (تليغ) في ٨ أكتوبر سنة ٢٠١١.

مادة ٤٦: يُعاقب بالسجن كل من اختلس أو أخفي أو أتلف إحدى قواعد بيانات الناخبين، أو بطاقة الانتخاب أو الاستفتاء، أو أي ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو الاستفتاء، بقصد تغيير الحقيقة في تلك النتيجة، أو بقصد ما يستوجب إعادة الانتخاب أو الاستفتاء أو تعطيله.

مادة ٤٧: يعاقب بالحبس كل من تعمد بنفسه أو بواسطة غيره قيد اسمه أو اسم غيره في قاعدة بيانات الناخبين، أو حذفه منها على خلاف أحكام القانون.

مادة ٤٨: يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه :

أولاً: كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع شخص عن إبداء الرأي في الانتخاب أو الاستفتاء أو لإكراهه على إبداء الرأي على وجه معين .

ثانياً: كل من أعطى آخرَ أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره لكي يحمله على الامتناع عن إبداء الرأي، أو إبدائه على وجه معين، ولرئيس اللجنة العليا للانتخابات الحق في إبطال الأصوات الانتخابية الناتجة عن ارتكاب هذه الجريمة.

ثالثاً: كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره.

رابعاً: كل من نشر أو أذاع أقوالاً أو أخباراً كاذبة عن موضوع الانتخاب أو الاستفتاء، أو عن سلوك أحد المرشحين، أو عن أخلاقه، مع علمه بذلك، بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء.

فإذا أذيعت تلك الأقوال أو الأخبار في وقت لا يستطيع فيه الناخبون أن يتبينوا الحقيقة ضوعفت الغرامة.

خامساً: كل من قام بأي من الأفعال الخاصة بطباعة أو تداول بطاقات إبداء الرأي، أو الأوراق المستخدمة في العملية الانتخابية، دون إذن من السلطة المختصة.

ويعاقب المرشح المستفيد من الجرائم الواردة بالفقرات أولاً وثالثاً ورابعاً وخامساً المشار إليها بنفس عقوبة الفاعل الأصلي إذا تبين علمه وموافقته على

ارتكابها، وتحكم المحكمة فضلاً عن ذلك بحرمانه من الترشيح للانتخابات النيابية لمدة خمس سنوات من تاريخ صيرورة الحكم الجنائي نهائياً وبأنها.

مادة ٤٩: يعاقب بالحبس :

أولاً: كل من أبدي رأيه في التخاب أو استفتاء وهو يعلم بعدم أحقيته في

ذلك

ثانياً: كل من أبدي رأيه منتحلاً اسم غيره.

ثالثاً: كل من اشترك في الانتخاب أو الاستفتاء الواحد أكثر من مرة.

ولرئيس اللجنة العليا للانتخابات الحق في إبطال الأصوات الانتخابية

الناجمة عن ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة.

مادة ٥٠: يعاقب بالسجن كل من خطف الصندوق المحتوي علي بطاقات

الانتخاب أو الاستفتاء، أو ألقه، أو غيرَه، أو عبث بأوراقه.

(المادة الثانية)

يضاف للقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم مباشرة الحقوق

السياسية المشار إليه مادتان برقمي ٥٠ مكرراً و ٥٠ مكرراً^١. ويكون نصهما

الآتين:

مادة ٥٠ مكرراً: تُحظر الدعاية الانتخابية القائمة على استخدام الشعارات

الدينية، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل، ويعاقب كل من يقوم

بمخالفة هذا الحظر بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة

آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه.

مادة ٥٠ مكرراً (ب): تتولى النيابة العامة التحقيق في الجرائم المنصوص عليها

في هذا الباب تحقيقاً قضائياً، ولها أن تأمر بحبس المتهم احتياطياً على ذمة التحقيق

حتى إحالته للمحاكمة الجنائية.

وتتولى الجمعية العمومية لكل محكمة استئناف أو محكمة ابتدائية تحديد

دائرة أو أكثر للنظر في الجرائم الانتخابية والفصل فيها علي وجه السرعة.

(المادة الثالثة)

يُلغى كلُّ حكمٍ يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون،
ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ١٠ ذو القعدة سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٨ أكتوبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون البنك المركزى
والجهاز المصرفى والنقد

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة

٢٠١١؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ مارس سنة ٢٠١١؛

وعلى قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد الصادر بالقانون رقم

٨٨ لسنة ٢٠٠٣ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى النظام الأساسى للبنك المركزى الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم

٦٤ لسنة ٢٠٠٤ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء .

قرر المرسوم بقانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (١٢) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى

والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ النص التالى :

مادة ١٢ : يتكون مجلس إدارة البنك المركزى من تسعة أعضاء برئاسة

محافظ البنك وعضوية كل من :

- نائبى المحافظ .

- رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية .

- ممثل لوزير المالية يرشحه الوزير المختص .

(*) الجريدة الرسمية - العدد ٤٠ (تبع) فى ٨ أكتوبر سنة ٢٠١١.

- أربعة أعضاء من ذوى الخبرة فى المسائل النقدية أو المالية أو المصرفية أو القانونية أو الاقتصادية يختارهم رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، ويجوز أن يكون من بينهم أعضاء متفرغون لعضوية المجلس واللجان المنبثقة عنه .

وفى حالة غياب المحافظ أو وجود مانع لديه يحل محله أقدمُ النائبين ، فإذا غاب حل محله النائب الآخر .

ويصدر بتشكيل المجلس وتحديد مكافآت أعضائه غير التنفيذيين وبدلات حضور جلساته قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المحافظ .

(المادة الثانية)

تضاف إلى نص المادة (١٣) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد المشار إليه فقرةٌ أخيرة نصُّها الآتى :

مادة ١٣ (فقرة أخيرة): وفضلاً عن الشروط المتقدمة ، يشترط فى أعضاء مجلس الإدارة من ذوى الخبرة ألا تكون لهم أو للجهات التى يعملون بها أية مصالح تتعارض مع واجباتهم أو مع مقتضيات الحيطة والاستقلال أو الحفاظ على سرية المعلومات التى يتصلون بها بحكم عضويتهم مجلس إدارة البنك المركزى ، كما يشترط ألا يكونوا من رؤساء أو أعضاء مجالس إدارة البنوك التجارية أو شركات التمويل أو من العاملين بها ، أو ممن يقدمون لها خدمات مهنية أو استشارية .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون فى الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره .

وتستمر مجالس إدارة البنك المركزى وبنوك القطاع العام القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون لحين انتهاء المدد المقررة لها .

صدر بالقاهرة فى ١٠ ذى القعدة سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٨ أكتوبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير/ حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ٢٠١١
بتعديل بعض أحكام قانون الغدر
المرسوم بقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٢
المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير لسنة

٢٠١١؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس لسنة ٢٠١١ ؛
وعلى قانون العقوبات ؛
وعلى قانون الإجراءات الجنائية ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جريمة الغدر المعدل
بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء.

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُستبدل بكلمة (الغدر) -أيضا وردت في المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ - عبارة (إفساد الحياة السياسية) .

(المادة الثانية)

يُستبدل بنصوص المواد (١/أ) ، (٢) ، (٣) ، (٤) من المرسوم بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ والمعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ المشار إليها النصوص الآتية :

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٤٦ مكرر (ج) في ٢١ نوفمبر سنة ٢٠١١.

مادة (١/أ):

عملٌ ما من شأنه إفساد الحكم أو الحياة السياسية بطريق الإضرار بمصلحة البلاد أو التهاون فيها.

مادة (٢):

مع عدم الإخلال بالعقوبات الجنائية أو التأديبية يجازى على الجرائم المنصوص عليها في المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣ بالجزاءات الآتية أو بأحدها :

(أ) العزل من الوظائف العامة القيادية.

(ب) سقوط العضوية في مجلسي الشعب أو الشورى أو المجالس الشعبية المحلية.

(ج) الحرمان من حق الانتخاب أو الترشيح لأي مجلس من المجالس المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم.

(د) الحرمان من تولي الوظائف العامة لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم .

(هـ) الحرمان من الانتماء إلى أي حزب سياسي لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم .

(و) الحرمان من عضوية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات أو المؤسسات التي تخضع لإشراف السلطات العامة لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ الحكم. ويحكم بالجزاءات ذاتها أو بأحدها علي كل من اشترك بطريق التحريض أو الاتفاق أو المساعدة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (٣٤٤) لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم (١٧٣) لسنة ١٩٥٣، ولو لم يكن من الأشخاص المذكورين بتلك المادة.

ويجوز الحكم برد ما أفاده الجاني من فعله وشركائه ، وتقدر المحكمة مقدار ما يُرد، كما يجوز للمحكمة أن تحكم على الجاني وشركائه بتعويضه ما حدث من ضرر لأي شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة.

مادة (٣) :

" تختص محكمة الجنايات بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (٣٤٤) لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم (١٧٣) لسنة ١٩٥٣ أو الفصل فيها " .

ويحدد رئيس محكمة الاستئناف ، بعد موافقة الجمعية العمومية للمحكمة، دائرة أو أكثر للاختصاص بنظر تلك الجرائم.

ويتم إعلان المتهم بالجلسة المحددة واتباع إجراءات المحاكمة وفقاً للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية.

مادة (٤) :

يتم تحريك الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادة (١) من المرسوم بقانون رقم (٣٤٤) لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم (١٧٣) لسنة ١٩٥٣ بمعرفة النيابة العامة وذلك من تلقاء ذاتها أو بناءً على بلاغ يقدم إليها متى توافرت بشأن المتهم أدلة جديّة على ارتكابه لأي من هذه الجرائم، وذلك بعد تحقيق قضائي تجريه النيابة العامة في هذا الشأن.

" وتكون لها كل الصلاحيات المقررة قانوناً بشأن سلطات التحقيق والالتزام ومباشرة الدعوى أمام المحكمة " .

(المادة الثالثة)

تلقى البنود (ب)، (ج)، (د)، (هـ) من المادة (١) ، كما يلغى نص المادة (٦) من المرسوم بقانون رقم (٣٤٤) لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم (١٧٣) لسنة ١٩٥٣ .

(المادة الرابعة)

يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا المرسوم بقانون.

(المادة الخامسة)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ٢٦ ذى الحجة سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة
رقم ٢٦٢ لسنة ٢٠١١

بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١١

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير لسنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس لسنة ٢٠١١ ؛
وعلى القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية
والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧١ في شأن مجلس الشعب والقوانين
المعدلة له ؛
وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١١ ؛

قرر

(المادة الأولى)

تعديل مواعيد إجراء الانتخابات للمراحل الثلاث المنصوص عليها في
القرار رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١١ المشار إليه وذلك على النحو التالي :-
المرحلة الأولى:

تجرى عملية الانتخاب في دوائرها يومى الاثنين والثلاثاء ٢٨ و ٢٩
نوفمبر ٢٠١١ ، وتكون الإعادة يومى الاثنين والثلاثاء ٥ و ٦ ديسمبر ٢٠١١
المرحلة الثانية:

تجرى عملية الانتخاب في دوائرها يومى الأربعاء والخميس ١٤ و ١٥
ديسمبر ٢٠١١ ، وتكون الإعادة يومى الأربعاء والخميس ٢١ و ٢٢ ديسمبر
٢٠١١ .

(٢) الجريدة الرسمية - العدد ٤٧ (تابع) في ٢٤ نوفمبر سنة ٢٠١١.

المرحلة الثالثة:

تجرى عملية الانتخاب في دوائرها يومى الثلاثاء والأربعاء ٣ و ٤ يناير ٢٠١٢ ، وتكون الإعادة يومى الثلاثاء والأربعاء ١٠ و ١١ يناير ٢٠١١ .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية.

صدر بالقاهرة فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٤٣٢ هـ .

(الموافق ٢٤ نوفمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
مرسوم بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١^(١)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير لسنة

٢٠١١؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس لسنة ٢٠١١ ؛

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

فيما عدا اختصاصات رئيس الجمهورية الواردة بقوانين القوات المسلحة والهيئات القضائية، يُفوض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة الاختصاصات المخولة لرئيس الجمهورية بمقتضى القوانين واللوائح .. وذلك على النحو المبين تفصيلاً بقرار التفويض الذى يصدر من رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة في هذا الشأن.

(المادة الثانية)

يُنشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالى لتاريخ نشره.

صدر بالقاهرة في ١٢ محرم سنة ١٤٣٣ هـ .

(الموافق ٧ ديسمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

^(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٨ مكرر (أ) فى ٧ ديسمبر سنة ٢٠١١.

المجلس الأعلى للقوات المسلحة
قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١١

بإنشاء المجلس الاستشاري

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير لسنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس لسنة ٢٠١١ ؛
ونظراً لما تقتضيه المصلحة العامة والظروف الدقيقة المحيطة بالعمل الوطني ؛

قرر

(المادة الأولى)

يُنشأ مجلس استشاري يعاون المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خلال إدارته
لشئون البلاد، في المدة الباقية من المرحلة الانتقالية، حتى إتمام انتخاب رئيس
الجمهورية ، ويكون مقره في مدينة القاهرة.

(المادة الثانية)

يشكل المجلس من السادة الآتية أسماؤهم بعد (الترتيب أبجدياً):

١- المهندس أبو العلا ماضي أبو العلا

٢- السيد أحمد خيرى أبو اليزيد

٣- الدكتور أحمد كمال أبو المجد

٤- الدكتور السيد البدوى محمد شحاتة

٥- الدكتور حسن السيد أحمد نالعة

٦- الدكتور حنا جرجس قلندس

٧- السيد زياد محمد وفيق أحمد على

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٨ مكرر (ب) في ٧ ديسمبر سنة ٢٠١١.

- ٨- السيد : مح محمد عاشور
 - ٩- السيد شريف محمد زهران
 - ١٠- الدكتور عبد العزيز محمد حجازي
 - ١١- السيد عبد الغفور محمد عبد الجواد (أشرف عبد الغفور)
 - ١٢- الدكتور عبد الله محمد المغازي
 - ١٣- الدكتور عصام محمد النظامي
 - ١٤- الدكتور عماد الدين عبد الغفور عبد الغنى
 - ١٥- السيد عمرو محمود موسى
 - ١٦- السيد نبيب صلاح الدين السباعي
 - ١٧- السيد محمد أسامة برهان
 - ١٨- السيد محمد سلماوى محمد
 - ١٩- الدكتور محمد سليم العوا
 - ٢٠- الدكتور محمد صلاح الدين فضل (صلاح فضل)
 - ٢١- السيد محمد عبد الحميد سالم برغش
 - ٢٢- السيد محمد علي الخولي
 - ٢٣- الدكتور محمد نور فرحات
 - ٢٤- الدكتور مصطفى كامل السيد
 - ٢٥- الدكتور معتز بالله محمد عبد الفتاح
 - ٢٦- الدكتور منار محمد الشوربجي
 - ٢٧- السيد منصور محمد حسن
 - ٢٨- الدكتور نادية محمود مصطفى
 - ٢٩- المهندس نجيب أنسى ساويرس
 - ٣٠- الدكتور نيفين عبد المنعم مسعد
- ويجوز للمجلس، بأغلبية أعضائه، اقتراح ضم أعضاء جدد لعضوية المجلس بالتشاور مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

(المادة الثالثة)

يختص المجلس الاستشاري بإبداء الرأي فيما يتعلق بشئون البلاد، وبهم الرأي العام من قضايا أو أحداث أو أوضاع، كما يختص بإبداء الرأي فيما يلي:

- ١- ما يعرض عليه من المجلس الأعلى للقوات المسلحة من شئون البلاد.
- ٢- مشروعات القوانين والاتفاقيات الدولية إلى أن يتم انعقاد مجلسي الشعب والشورى.

ويجب إبداء الرأي خلال أسبوع من تاريخ إرسال الموضوع إليه.

وللمجلس اقتراح ما يترأى له من موضوعات أو وسائل التعامل مع ما قد ينشأ من أزمات أو أوضاع تمس المواطنين، أيأ كان مجالها.

(المادة الرابعة)

يختار المجلس الاستشارى بالانتخاب من بين أعضائه رئيساً له ونائبين للرئيس، ويرأس رئيس المجلس اجتماعاته، فإذا غاب الرئيس رأس الاجتماع أكبر النائين سناً، ثم أكبر الأعضاء سناً، وإذا حضر اجتماع المجلس رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو نائيه كان له رئاسة الاجتماع، ويجتمع المجلس مرة كل أسبوع على الأقل، ويجوز دعوة المجلس للاجتماع كلما دعت الحاجة إلى ذلك، أو بناءً على طلب ثلث الأعضاء، أو طلب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

كما يجوز للمجلس دعوة من يراه لحضور جلساته أو الاشتراك فيما قد يشكله من لجان، دون أن يكون له حق التصويت، ويُبلغ المجلس ما ينتهى إليه من رأى إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ويعقد المجلس الاستشارى اجتماعاً مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرة كل شهر، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك.

(المادة الخامسة)

تُشكّل أمانة للمجلس الاستشارى، يرأسها أمين عام من أعضاء المجلس، يُختار بالانتخاب من بينهم، ويُندب لها عدد كاف من العاملين المدنيين بالدولة بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

(المادة السادسة)

لا يتقاضى أعضاء المجلس أى مقابل مادى عن عملهم بالمجلس.

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة فى ١٢ اشهر سنة ١٤٣٣ هـ .
(الموافق ٧ ديسمبر سنة ٢٠١١ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٢ (*)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥

بتنظيم الانتخابات الرئاسية

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ١٩ من نوفمبر سنة ٢٠١١ :

وعلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية :

وعلى قرار المحكمة الدستورية العليا الصادر في ١٧ من يناير سنة ٢٠١٢ :

وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد أرقام ٢ و ٣ و ٥ و ٧ (الفقرة الأولى) و ١١ و ١٢ (الفقرة الأولى) و ١٣ (الفقرتان الثانية والثالثة) و ١٤ (الفقرة الثانية) و ١٨ (الفقرتان الأولى والثانية) و ٢٣ (الفقرة الثانية) و ٢٦ (الفقرتان الثانية والرابعة) و ٢٨ (الفقرة الأولى) ، و ٣٠ (الفقرة الأولى) و ٣٧ (الفقرة الأولى) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية ،
النصوص الآتية :

المادة (٢) :

يلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح ثلاثون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى ، أو أن يحصل المرشح على تأييد ما لا يقل عن ثلاثين ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب في خمس عشرة محافظة على الأقل ، بحيث لا يقل عدد المؤيدين في أى من تلك المحافظات عن ألف مؤيد .
وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح .

(*) الجريدة الرسمية - العدد ٣ (تابع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ .

المادة (٣) :

لكل حزب من الأحزاب السياسية التى حصل أعضاؤها على مقعد على الأقل بطريق الانتخاب فى أى من مجلسى الشعب والشورى فى آخر انتخابات أن يرشح أحد أعضائه لرئاسة الجمهورية .

المادة (٥) :

تشكل لجنة الانتخابات الرئاسية المنصوص عليها فى المادة (٢٨) من الإعلان الدستورى الصادر فى ٢٠١١/٣/٣٠ برئاسة رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وعضوية كل من :

رئيس محكمة استئناف القاهرة .

أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا .

أقدم نواب رئيس محكمة النقض .

أقدم نواب رئيس مجلس الدولة .

وفى حالة وجود مانع لدى رئيس اللجنة يحل محله أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وفى هذه الحالة يضم لعضوية اللجنة خلال فترة قيام المانع أقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا التالى لعضو اللجنة فى ذات المحكمة ، وعند وجود المانع لدى أحد أعضاء اللجنة يحل محله من يليه فى الأقدمية من أعضاء هيئته القضائية .

المادة ٧ (الفقرة الأولى) :

تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها ، ولا يكون اجتماعها صحيحاً إلا بحضور رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل ، وتصدر قراراتها بأغلبية لا تقل عن ثلاثة من أعضائها ، وتنشر هذه القرارات فى الجريدة الرسمية .

المادة (١١) :

يكون تأييد أعضاء مجلسى الشعب والشورى لمن يرغب فى الترشح لرئاسة الجمهورية على النموذج الذى تعده لجنة الانتخابات الرئاسية ، ويجب أن يتضمن هذا النموذج ، على وجه الخصوص ، البيانات المثبتة لشخصية المرشح ، ولشخصية العضو الذى يؤيده ، ولعضويته المنتخبة فى أى من المجلسين المشار إليهما ، وإقراراً بعدم سبق تأييده لآخر ، ويلتزم العضو المؤيد بالتوقيع على ما تضمنه النموذج من بيانات ، ويتم إثبات صحة هذا التوقيع والبيانات الواردة بالنموذج بمعرفة الأمانة العامة لأى من مجلسى الشعب والشورى بحسب الأحوال .

ويكون تأييد المواطنين من لهم حق الانتخاب للراغبين فى الترشح لرئاسة الجمهورية على النموذج الذى تعده لجنة الانتخابات الرئاسية ، ويجب أن يتضمن النموذج ، على وجه الخصوص ، البيانات المثبتة لشخصية المرشح ، ولشخصية المواطن الذى يؤيده ، ورقم بطاقة الرقم القومى ، ومحل الإقامة ، وإقراراً بعدم سبق تأييده لآخر . ويلتزم المؤيد بالتوقيع على ما تضمنه النموذج من بيانات ، ويثبت صحة هذا التوقيع ، بغير رسوم ، بمعرفة أحد مكاتب التوثيق بصلحة الشهر العقارى والتوثيق وفقاً للظوابط التى تضعها لجنة الانتخابات الرئاسية .

المادة ١٢ (الفقرة الأولى):

تحدد لجنة الانتخابات الرئاسية البيانات اللازمة لتقده الأحزاب بمرشحيها للانتخابات الرئاسية ، على أن تتضمن هذه البيانات ، على وجه الخصوص ، البيانات المتعلقة بالحزب ، وعدد القاعد الحاصل عليها بطريق الانتخاب فسى أى من مجلسى الشعب والشورى فسى أجر انتخابات ، وعلى البيانات الخاصة بالمرشح ، وموافقه على الترشيح ، ويتم التثبت من صحة هذه البيانات بمعرفة لجنة الانتخابات الرئاسية .

المادة ١٣ (الفقرتان الثانية والثالثة):

ويجب أن يرفق بالطلب المستندات التى تحددها اللجنة ، وعلى الأخص :

- ١ - النموذج الخاصة بتأييد طالب الترشيح ، أو ترشيح الحزب له .
 - ٢ - شهادة ميلاد طالب الترشيح أو مستخرج رسمى منها .
 - ٣ - إقرار من طالب الترشيح بأنه مصرى من أبوين مصريين وبأنه أو أى من والديه لم يحمل جنسية أخرى .
 - ٤ - إقرار من طالب الترشيح أنه غير متزوج من غير مصرى .
 - ٥ - شهادة بأنه أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها طبقاً للقانون .
 - ٦ - إقرار الذمة المالية طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ فى شأن الكسب غير المشروع .
 - ٧ - بيان المحل المختار الذى يخضر فيه طالب الترشيح بكل ما يتصل به من عمل اللجنة .
- وتعتبر الأوراق التى يقدمها طالب الترشيح أو تتقدم بها الأحزاب بشأن مرشحيها أوراقاً رسمية فى تطبيق أحكام قانون العقوبات .

المادة ١٤ (الفقرة الثانية):

وتعلن اللجنة فى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار فى اليوم التالى لانتها ، مدة تلقى طلبات الترشيح أسماً ، من تقدموا بهذه الطلبات وأعداد المؤيدين لهم أو الأحزاب التى قامت بترشيحهم ، ولكل من تقدم بطلب للترشيح أن يعترض لدى اللجنة على أى طالب ترشيح آخر مع بيان أسباب اعتراضه وذلك خلال اليومين التالين من تاريخ الإعلان وفقاً للإجراءات التى تحددها اللجنة .

المادة ١٥ (الفقرتان الأولى والثانية):

إذا خلا مكان أحد المرشحين عن الأحزاب ، لغير التنازل عن الترشيح وبسبب قوة القاهرة ، خلال الفترة بين بدء الترشيح وقبل إعلان القائمة النهائية للمرشحين ، تتولى لجنة الانتخابات الرئاسية الإعلان عن خلو هذا المكان فى الجريدة الرسمية وفى صحيفتين يوميتين واسعتى انتشار ، واستعداد مدة الترشيح أو فتح بابيه بحسب الأحوال الخمسة أيام على الأكثر من تاريخ هذا الإعلان ، ويكون للحزب الذى خلا مكان مرشحه التقدم للترشيح خلال هذه المدة . وذلك بذات الإجراءات المقررة .

وإذا كان الحلو خلال الفترة بين اعلان القانصة المذكورة وقبل انتهاء الاقتراع ، يتم الإعلان عن هذا الحلو وتأجيل الموعد المحدد للاقتراع مدة لا تزيد على خمسة وعشرين يوماً . ويكون للحزب الذى خلا مكان مرشحه التقدم للترشيح خلال سبعة أيام على الأكثر من التاريخ الذى أعلن فيه خلو المكان . ويطبق ذات الحكم إذا كان الحلو خلال الفترة بين بدء إجراءات انتخابات الإعادة وقبل انتهاء الاقتراع .

المادة ٢٢ (الفقرة الثانية) :

ويحظر نشر أو إذاعة أى من هذه الاستطلاعات خلال اليومين السابقين على اليوم المحدد للاقتراع وحتى انتهائه .

المادة ٢٦ (الفقرتان الثانية والرابعة) :

الفقرة الثانية :

ويلتزم المرشح بفتح حساب بالعملة المحلية فى أحد البنوك التى تحددها لجنة الانتخابات الرئاسية يودع فيه ما يتلقاه من التبرعات النقدية ، وما يخصه من أمواله ، وعلى المرشح إبلاغ اللجنة أولاً بأول بما يتم إيداعه فى هذا الحساب ومصدره وأوجه إنفاقه منه وذلك خلال المواعيد وبالإجراءات التى تحددها ، ولا يجوز الإنفاق على الحملة الانتخابية من خارج هذا الحساب .

الفقرة الرابعة :

وتلتزم الأحزاب بإخطار لجنة الانتخابات الرئاسية بما تتلقاه من تبرعات يجاوز كل منها ألف جنيه خلال الثلاثة شهور السابقة على التاريخ المحدد للاقتراع ، ويكون الإخطار خلال خمسة أيام التالية لتلقى التبرع .

المادة ٢٨ (الفقرة الأولى) :

على المرشح أن يقدم إلى لجنة الانتخابات الرئاسية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب بياناً يتضمن مجموع الإيرادات التى حصل عليها ومصدرها وطبيعتها ، وما أنفقه منها على الحملة الانتخابية وأوجه هذا الإنفاق .

المادة (٣٠) :

يجرى الاقتراع فى يوم واحد ، تحت الإشراف العام للجنة الانتخابات الرئاسية . ويجوز ، فى حالة الضرورة ، أن يُجرى الاقتراع على يومين متتاليين .

وتشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان الفرعية التى تتولى الإشراف على الاقتراع والفرز برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية ، ويجوز أن يتولى عضو هيئة قضائية رئاسة أكثر من لجنة فرعية ، على أن يضمها جميعاً ، ودون فواصل ، مقر واحد يتيح لرئيسها الإشراف القعلى عليها جميعاً .

وتقوم بالإشراف على اللجان الفرعية لجان عامة . تشكلها اللجنة من القضاة وسائر أعضاء الهيئات القضائية ، وذلك كله وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة .
وتعين اللجنة أميناً أصلياً وآخر احتياطياً لكل لجنة فرعية وعامة من بين العاملين المدنيين بالدولة .

وتتولى اللجنة تحديد عدد اللجان الفرعية والعامة ومقارها ونظام العمل فيها ، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة .

وللجنة ، عند اللزوم ، أن تعين احتياطيين من أعضاء الهيئات القضائية لرؤساء اللجان الفرعية ورؤساء وأعضاء اللجان العامة ، ولها أن تعين أعضاء أصليين واحتياطيين من هذه الهيئات فى المحافظات للإشراف على الانتخابات وتولى رئاسة لجان الاقتراع .

المادة ٣٧ (الفقرة الأولى) :

يتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية ولو لم يتقدم للترشيح سوى مرشح واحد ، أو لم يبق سواه بسبب تنازل باقى المرشحين ، وفى هذه الحالة يعلن فوز المرشح إذا حصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة .

(المادة الثانية)

يضاف إلى القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ المشار إليه فقرة ثانية لنص المادة (١) وثلاث مواد جديدة بأرقام (٣٠ مكرراً و٤٢ مكرراً و٤٤ مكرراً) نصوصها الآتية :

المادة ١ (فقرة ثانية) :

ويشترط فيمن ينتخب رئيساً للجمهورية أن يكون مصرياً من أبوين مصريين ، وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا يكون قد حمل أو أى من والديه جنسية دولة أخرى ، وألا يكون متزوجاً من غير مصرى ، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية .

المادة ٣٠ (مكرراً) :

تنظم لجنة الانتخابات الرئاسية قواعد وإجراءات اقتراع المصريين المقيمين خارج البلاد فى انتخابات رئاسة الجمهورية .

ويجوز أن يبدأ الاقتراع قبل الموعد المحدد للاقتراع فى مصر ، وأن يتم الاقتراع بطريق البريد .

كما يجوز تشكيل اللجان الفرعية المشرفة على الاقتراع والفرز برئاسة أعضاء بالسلك الدبلوماسى والقنصرى ، ويصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من لجنة الانتخابات الرئاسية .

المادة ٤٢ (مكرر) :

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من أثبت على خلاف الحقيقة في النموذج المشار إليه في المادة (١١) من هذا القانون عدم سبق تأييده لراغب في الترشح لرئاسة الجمهورية .

المادة ٤٤ (مكرر) :

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل موظف عام امتنع عن أداء عمله بغير مقتضى ، إذا ترتب على ذلك عرقلة أو تعطيل الاقتراع أو الفوز .

(المادة الثالثة)

تلقى المواد أرقام (٤ و ٢٥ و ٣٣) من القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ المشار إليه .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٥ صفر سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٣ (*)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١

بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

تقرر

المرسوم بقانون الآتي نصه وقد اصدرناه ؛

(المادة الاولى)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (٢) والمواد أرقام (٥ و٧ و٨ و٩ و١١ و١٢)

من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها
النصوص الآتية ؛

الفقرة الثانية من المادة (٢) ؛

والأزهر هيئة مستقلة تتمتع بشخصية اعتبارية ويكون مقرها القاهرة ، ويجوز أن
تنشئ فروعاً لها في عواصم المحافظات في مصر ، أو في دول العالم ، لتحقيقاً لأهدافها
العالمية السابق الإشارة إليها في هذه المادة ، بما في ذلك إنشاء المعاهد والمراكز الإسلامية
والبحثية والكلية الجامعية ، وتكفل الدولة استقلال الأزهر ، كما تكفل الدعم المادى
المناسب له ولجامعته وكافة هيئاته .

ويمثل الأزهر المرجع النهائي في كل ما يتعلق بشئون الإسلام وعلومه وقراءته
واجتهاداته الفقهية والفكرية الحديثة .

(*) الجريدة الرسمية - العدد ٣ (تابع) في ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ .

- عند خلو منصب شيخ الأزهر بختار من شغله بضريق الانتخاب من بين أعضاء هيئة كبار العلماء بالأزهر المرشحين لشغل المنصب ، وبشترط فى المرحش الشروط الآتية :
- ١ - أن يكون حاملاً للجنسية المصرية وحدها ومن أبوين مصريين مسلمين .
 - ٢ - أن يكون من خريجي إحدى الكليات الأزهرية المتخصصة فى علوم أصول الدين والشريعة والدعوة الإسلامية واللغة العربية ، وأن يكون قد تدرج فى تعليمه قبل الجامعى بالمعاهد الدينية الأزهرية .

وتختار هيئة كبار العلماء ، لهذا المنصب ثلاثة من بين أعضائها الذين تتوافر فيهم الشروط المقررة بشأن الأزهر عن طريق الاقتراع السرى فى جلسة سرية يحضرها ثلثا عدد أعضائها ، ثم تنتخب الهيئة شيخ الأزهر من بين المرشحين الثلاثة فى ذات الجلسة بطريق الاقتراع السرى المباشر ويصبح شيخاً للأزهر إذا حصل على الأغلبية المطلقة لعدد أصوات الحاضرين وبعد صدور قرار من رئيس الجمهورية .

ويعامل شيخ الأزهر معاملة رئيس مجلس الوزراء من حيث الدرجة والراتب والمعاش .

يكون للأزهر وكيل أو أكثر يختاره شيخ الأزهر من تتوافر فيه الشروط المقررة بالبنود (٢ ، ٣ ، ٦ ، ٧) من شروط عضوية هيئة كبار العلماء المبينة بالمادة ٣٢ مكرراً (أ) من المادة الثانية ويكون تعيين وكيل الأزهر لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة . ويصدر بتعيينه أو تجديد تعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض شيخ الأزهر ويعامل أقدمهم معاملة الوزير من حيث الدرجة والراتب والبدلات ، والمعاش ، وتنتهى خدمته ببلوغه السن القانونية المقررة لترك الخدمة وفق أحكام القوانين المنظمة لذلك . ويعاون وكيل الأزهر شيخ الأزهر ويقوم أقدم الوكلاء مقامه عند غيابه ، ولشيخ الأزهر أن يفوض الوكلاء فى بعض اختصاصاته ، ويصبح أقدم الوكلاء عضواً بصفته بجميع البحوث الإسلامية .

ويكون لوكيل الأزهر السلطات المقررة لرئيس المصلحة بالنسبة لهيئات الأزهر والعاملين بها فى كافة القوانين واللوائح ، فيما عدا جامعة الأزهر .

المادة (٨) :

يشمل الأزهر الهيئات الآتية :

- ١ - المجلس الأعلى للأزهر .
- ٢ - هيئة كبار العلماء .
- ٣ - مجمع البحوث الإسلامية .
- ٤ - جامعة الأزهر .
- ٥ - قطاع المعاهد الأزهرية .

وتطبق على الأزهر وهيئاته أحكام القوانين واللوائح المالية الوظيفية المعمول بها في شأن الهيئات العامة فبما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ولائحته ، ويكون لشيخ الأزهر بالنسبة للأزهر وهيئاته والعاملين بها جميع السلطات المقررة للوزير المختص في كافة القوانين واللوائح .

المادة (٩) :

يكون للأزهر مجلس أعلى يسمى المجلس الأعلى للأزهر برئاسة شيخ الأزهر .

وعضوية كل من :

وكلاء الأزهر .

رئيس جامعة الأزهر .

نواب رئيس جامعة الأزهر .

اثنين من أعضاء هيئة كبار العلماء تختارهما الهيئة لمدة سنتين قابلة للتجديد .

اثنين من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية يختارهما مجلس المجمع لمدة سنتين قابلة للتجديد .

الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر .

رئيس قطاع المعاهد الأزهرية .

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية .

أحد وكلاء الوزارة من كل من وزارات الأوقاف ، والعدل ، والتربية والتعليم ، والتعليم العالي ، والمالية ، والخارجية .

ويصدر بتعيينهم قرار من شيخ الأزهر بناءً على ترشيح الوزراء المشكلة وزاراتهم في المجلس .

يشمل الأزهر الهيئات الآتية :

- ١ - المجلس الأعلى للأزهر .
- ٢ - هيئة كبار العلماء .
- ٣ - مجمع البحوث الإسلامية .
- ٤ - جامعة الأزهر .
- ٥ - قطاع المعاهد الأزهرية .

وتطبق على الأزهر وهنائه أحكام القوانين واللوائح المالية الوظيفية المعمول بها في شأن الهيئات العامة فسمما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون ولائحته . ويكون لشيخ الأزهر بالنسبة للأزهر وهنائه والعاملين به جميع السلطات المقررة للوزير المختص في كافة القوانين واللوائح .

يكون للأزهر مجلس أعلى يسمى المجلس الأعلى للأزهر برئاسة شيخ الأزهر ،

وعضوية كل من :

وكلاء الأزهر .

رئيس جامعة الأزهر .

نواب رئيس جامعة الأزهر .

اثنين من أعضاء هيئة كبار العلماء تختارهما الهيئة لمدة سنتين قابلة للتجديد .

اثنين من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية يختارهما مجلس المجمع لمدة سنتين قابلة للتجديد .

الأمين العام للمجلس الأعلى للأزهر .

رئيس قطاع المعاهد الأزهرية .

الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية .

أحد وكلاء الوزارة من كل من وزارات الأوقاف ، والعدل ، والتربية والتعليم ،

والتعليم العالي ، والمالية ، والخارجية .

يصدر بتعيينهم قرار من شيخ الأزهر بناءً على ترشيح الوزراء الممثلة وزاراتهم في المجلس .

يجتمع المجلس الأعلى للأزهر مرة على الأقل كل شهر أو كلما دعت الحاجة لذلك بناء على دعوة رئيسته ولا تعتبر اجتماعاته صحيحة إلا بحضور أغلب عدد أعضائه ، وتصدر قراراته بأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين وفي حالة التساوي في الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس وتعتمد قراراته من شيخ الأزهر وتعتبر نافذة من تاريخ إقرار المجلس الأعلى لها .

يكون للمجلس الأعلى للأزهر أمين عام من الدرجة الممتازة يرشحه شيخ الأزهر ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية . ويكون الأمين العام مسئولاً عن تصريف الشئون المالية والإدارية . وتنفيذ القوانين واللوائح والأحكام القضائية التي تصدر بشأن الأزهر . وله في هذا الشأن جميع الاختصاصات المقررة لرؤس المصالح في كافة القوانين واللوائح .

(المادة الثانية)

تضاف إلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه مواد جديدة أرقام ٩ مكرراً و ٣٢ مكرراً و ٣٢ مكرراً (أ) و ٣٢ مكرراً (ب) و ٣٢ مكرراً (ج) و ٣٢ مكرراً (د) نصوصها الآتية :

المادة (٩) مكرراً ،

تكون للأزهر موازنة سنوية مستقلة تبدأ ببداية السنة المالية وتنتهي بنهايتها ، وتعد وفق قانون الموازنة العامة للدولة وفي ضوء القواعد المالية العامة المعمول بها . ويتسولى المجلس الأعلى للأزهر فور اعتماد الموازنة العامة للدولة توزيع الاعتمادات بما يحقق مبدأ التكافؤ بين الجهات والقطاعات التابعة لموازنة الأزهر وبما لا يخرج عن الأنواع والبنود المقررة بالموازنة ولا يمس الاستقلال المالى لجامعة الأزهر . وتسرى على موازنة الأزهر والحساب الختامى لها فيما لم يرد به نص فى هذا القانون أحكام القوانين المنظمة للموازنة العامة والحساب الختامى .

المادة ٢٢ مكرراً :

تتشأ بالأزهر هيئة تسمى هيئة كبار العلماء ، يرأسها شيخ الأزهر وتتألف من عدد لا يزيد على أربعين عضواً من كبار علماء الأزهر من جميع المذاهب الفقهية الأربعة ، وتجتمع الهيئة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الضرورة بناءً على دعوة شيخ الأزهر أو نصف عدد أعضائها ، ويكون اجتماعها صحيحاً إذا حضرته الأغلبية المطلقة لأعضائها وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، ويرأسها أكبر الأعضاء سناً فى حالة غياب الرئيس .

ويكون للهيئة أمين عام يصدر بتعيينه أو نفيه قرار من شيخ الأزهر ويكون تعيينه أو نفيه لمدة سنتين قابلة للتجديد ويتولى تصريف الشئون المالية والإدارية للهيئة ويكون مسئولاً عن إعداد جدول أعمالها ومتابعة تنفيذ ما تصدره من قرارات ومحدد اختصاصات الأمين العام يقرار يصدر من شيخ الأزهر .

المادة ٢٢ مكرراً (١) :

تختص هيئة كبار العلماء بما يلي :

- ١ - انتخاب شيخ الأزهر عند خلو منصبه .
- ٢ - ترشيح مفتى الجمهورية .
- ٣ - البت فى المسائل الدينية والقوانين ، والقضايا الاجتماعية ذات الطابع الخلافى التى تواجه العالم والمجتمع المصرى على أساس شرعى .
- ٤ - البت فى النوازل والمسائل المستجدة التى سبق دراستها ولكن لا ترجع فيها لرأى معين ودراسة التطورات المهمة فى مناهج الدراسة الأزهرية الجامعية أو ما دونها ، التى تحملها الجامعة أو مجمع البحوث أو المجلس الأعلى أو شيخ الأزهر إلى الهيئة .
- ٥ - الدعوة لمؤقر سنوى يجمع أعضاء الهيئة وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية ، تعد له الأمانة العامة للهيئتين وذلك لدراسة الأمور ذات الاهتمام المشترك .
- ٦ - إصدار مجلات أو نشرات أو كتب تحوى قرارات الهيئة وأعمالها وبحث أعضائها . ويجوز للهيئة كبار العلماء أن تستعين باللجان المتخصصة بمجمع البحوث الإسلامية ومن تراه من الخبراء لأداء مهامها دون أن يكون له صوت محدود فى مداولاتها .

المادة ٣٢ مكرراً (ب) :

يشترط فيمن يختار عضواً بهيئة كبار العلماء - ما يلي :

- ١ - ألا يقل سنه عن خمسة وخمسين عاماً .
 - ٢ - أن يكون معروفًا بالتقوى والورع فى ماضيه وحاضره .
 - ٣ - أن يكون حائزاً لشهادة (الدكتوراه) ويبلغ درجة الأستاذية فى العلوم الشرعية أو اللغوية وأن يكون قد تدرج فى تعليمه فى المعاهد الأزهرية وكلية جامعة الأزهر .
 - ٤ - أن يكون له بحوث ومؤلفات رصينة فى تخصصه تم نشرها .
 - ٥ - أن يقدم بحثين مبتكرين فى تخصصه ، تحبزهما لجنة متخصصة تشكل لهذا الغرض من بين أعضاء هيئة كبار العلماء ، بقرار من شيخ الأزهر .
 - ٦ - ألا يكون قد وقعت عليه عقوبة جنائية فى جناية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الزنا أو عقوبة تأديبية ، أو أحيل إلى المحاكمة الجنائية أو التأديبية .
 - ٧ - أن يكون ملتزماً بمنهج الأزهر علمًا وسلوكًا وهو منتهج أهل السنة والجماعة الذى تلقته الأمة بالقبول فى أصول الدين وفى فروع الفقه بمذاهبه الأربعة .
- ولشيخ الأزهر - عند أول تشكيل لهيئة كبار العلماء - اختيار أعضائها من العلماء ذوى الكفاءات العلمية المتميزة بمراعاة الشروط السابقة مع إمكان التجاوز عن شرط منها .
- ويصدر بتعيين أعضاء هيئة كبار العلماء قرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض شيخ الأزهر .

المادة ٣٢ مكرراً (ج) :

إذا خلا مقعد عضو هيئة كبار العلماء لأى سبب من الأسباب انتخبت الهيئة عن طريق الاقتراع السرى المباشر عضواً آخر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان خلو المقعد ، من بين المستوفين لشروط العضوية بشرط أن يرشح المتقدم اثنان من أعضاء الهيئة ، ولا تكون جلسة الانتخاب صحيحة إلا بحضور ثلثى عدد الأعضاء . ويصبح المرشح عضواً إذا حصل على أعلى الأصوات للأعضاء الحاضرين ، ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بناءً على عرض شيخ الأزهر .

تسقط العضوية عن عضو هيئة كبار العلماء في إحدى الحالات الآتية :

- ١ - إذا صدر ضد العضو حكم في جنائية أو في جنحة ماسة بالشرف أو التزاهة .
 - ٢ - إذا صدر عن العضو عمل أو قول لا يتلاءم مع صفته كعضو بالهيئة كالطعن في الإسلام أو إنكار ما علم من الدين بالضرورة أو نال من قدره كعالم مسلم .
 - ٣ - إذا تخلف عن حضور ثلاث جلسات متتابة بغير عذر تقبله الهيئة .
- ويكون إسقاط العضوية بقرار تصدره الهيئة بالأغلبية المطلقة لأعضائها الحاضرين في جلسة يحضرها ثلثا عدد الأعضاء ، على الأقل بعد سماع أقوال العضو وتحقيق دفاعه بمعرفة لجنة تشكلها الهيئة لهذا الغرض .

(المادة الثالثة)

تستبدل بعبارة (الوزير المختص) عبارة (شيخ الأزهر) أينما وردت في هذا القانون ولائحته التنفيذية .

(المادة الرابعة)

يلغى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٥ بشأن تعيين مدرسي مدارس تحفيظ القرآن الكريم الرسمية المعدل بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٩٩ . وتلغى المادتان (٣) ، (٨٤) من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . ويلغى كل حكم يخالف هذا القانون .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية، وتكون له قوة القانون .
ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر بالقاهرة في ٢٥ صفر سنة ١٤٣٣ هـ

(الوافق ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ م .)

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٢ (*)

بشأن التنمية المتكاملة فى شبه جزيرة سيناء

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٢ من فبراير سنة ٢٠١١ :

وعلى الإعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ :

وعلى القانون المدنى :

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن المناجم والمحاجر :

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة :

وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن المناجم والمحاجر :

وعلى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن تنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن المجتمعات العمرانية :

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ فى شأن الأراضى الصحراوية :

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم

والشركات ذات المسئولية المحدودة :

وعلى القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣ الصادر فى شأن المحميات الطبيعية :

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٤ بشأن حماية المجارى المائية ولائحته التنفيذية :

وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن الرى والصرف :

وعلى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ فى شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة :

وعلى القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ فى شأن حماية البيئة :

وعلى القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية

والأراضى الفضاء :

وعلى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار :

وعلى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ فى شأن تنظيم المناقصات والمزايدات :

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ :

(*) الجريدة الرسمية - العدد ٣ (تابع) فى ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ .

وعلى القرار الجمهوري رقم ٥٣١ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي التي تخليها القوات المسلحة ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٠١ بشأن المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية التي لا يجوز تملكها ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠١ الصادر بإنشاء المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ بشأن استخدامات أراضي الدولة حتى عام ٢٠١٧ ؛
وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن تحديد المناطق المتاخمة لحدود الجمهورية الشرقية والقواعد المنظمة لها ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٩٤ بشأن الشروط والقواعد والإجراءات الخاصة بممارسة الأنشطة داخل المحميات الطبيعية ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تولي إدارة المساحة العسكرية إعداد قاعدة بيانات الأراضي اللازمة لأنشطة الوزارات المعنية ضمن خريطة فرص الاستثمار ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٤٨ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قتل وانتفاع غير المصريين بوحداث للإقامة في بعض المناطق ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٠ لسنة ٢٠٠٧ بشأن شروط وقواعد التصرف في الأراضي والعقارات الواقعة في شبه جزيرة سيناء ؛
وعلى قرار وزير الدفاع رقم ١٤٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الشروط والقواعد التي تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة في الأراضي الصحراوية الخاصة بالهيئات والجهات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية والقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ في شأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة ؛
وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــــرر

المرسوم بقانون الآتي نصه . وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يُعمل بأحكام المرسوم بقانون المرافق في شأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء .
وتُطبق أحكام القوانين الأخرى فيما لم يرد به نص في هذا المرسوم بقانون .

(المادة الثانية)

تسرى أحكام هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية على سائر الأنشطة والمشروعات التي ما زالت تحت التأسيس . وعلى الجهات المختصة بالدولة وذوى الشأن توفير الأوضاع القانونية وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية . أما بالنسبة للأنشطة والمشروعات القائمة فيسرى عليها القانون الذي أنشئت في ظله حتى انتهاء مدتها .

(المادة الثالثة)

يصدر رئيس مجلس الوزراء ، اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون المرفق بعد موافقة مجلس الوزراء عليها وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا المرسوم بقانون في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
صدر بالقاهرة في ٢٥ صفر سنة ١٤٢٣ هـ
(الموافق ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ م) .

المشير / حسين طنطاوي

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

مرسوم بقانون

بشأن التسمية الكاملة لشبه جزيرة سيناء

المادة (١) :

فى تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون يقصد بالمصطلحات التالية التعريف المبين
قرين كل منها :

١ - شبه جزيرة سيناء :

هى كامل محافظاتى شمال وجنوب سيناء ، والمناطق الواقعة داخل الحدود الإدارية
لمحافظات السويس والإسماعيلية وبورسعيد .

٢ - المنطقة :

منطقة شبه جزيرة سيناء والجزر الناحلة فى مناطق مياهها الإقليمية ومنطقة الامتداد القارى
والمنطقة الاقتصادية الخاصة ، والمناطق المتاخمة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الدفاع .

٣ - الجهاز :

الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء .

٤ - مجلس الإدارة :

مجلس إدارة الجهاز .

٥ - مناطق التنمية المحدودة :

هى المناطق التى تقام فيها المشروعات الصغيرة وغيرها من مشروعات
خدمة المجتمع والبيئة .

٦ - مناطق التنمية الاستثمارية :

هى مناطق المشروعات الاستثمارية المختلفة مثل السياحية ، العمرانية ، الزراعية ،
الصناعية ، المعدنية ، التجارية وغيرها من المشروعات الاستثمارية الأخرى .

٧ - مناطق التنمية الشاملة (الكاملة) :

هى المناطق التى تقام فيها المشروعات القومية كمحاور للتنمية بوجه عام
للتعرض والارتقاء بمستوى أهالى سيناء المعيشية فى مختلف المجالات . ومنها :
(سيناء - شرق التفرعة ، المدينة الفلينية بشرق بورسعيد والمنطقة الصناعية
مشروع ٤٠٠ ألف فدان على ترعه السلام . وادى التكنولوجيا - ساحل خليج السويس
وغيرها من المشروعات القومية الأخرى) .

٨ - جهات الولاية :

هى جهات الدولة المخصص لها مساحات داخل شبه جزيرة سيناء وتعنى بتنميتها
والتصرف فيها وإدارتها واستغلالها فى جميع الأنشطة والاستخدامات .

لا يكون تملك الأراضي والعقارات المبنية بمناطق التنمية إلا للأشخاص الطبيعيين من حاملي الجنسية المصرية وحدها دون غيرها من أي جنسيات أخرى ومن أبوين مصريين والأشخاص الاعتبارية المصرية المملوك رأس مالها بالكامل مصريين . ويقع باطلاً بطلاناً مطلقاً أى عقد تملك يبره على خلاف ذلك ولكل ذى شأن التمسك بالبطان أو طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

وإذا ألت أى أعيان (أراضى / عقارات) بمنطقة إلى غير المصريين بطريق الميراث الشرعى أو الوصية فعلى الوارثين أو الموصى لهم التصرف فى تلك الأعيان للمصريين من حاملي الجنسية المصرية وحدها دون غيرهم من أي جنسيات أخرى ومن أبوين مصريين خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة وإلا أنت ملكية تلك الأعيان للدولة بضمن المثل .
ويعد الجهاز سجلاً خاصاً بحصر هذه الحالات لمتابعتها والإشراف عليها وتبعية التصرفات التى تتم بشأنها .

ويجوز للمصريين والشركات المنصوص عليها فى هذا المرسوم بقانون الانتفاع بالأراضى والعقارات المبنية بمناطق التنمية .

ويكون استغلال الأراضى والعقارات المبنية للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين والأجانب بتطبيق التنمية بنظام حق الانتفاع دون غيره من الحقوق العينية الأصلية .

على أنه يجوز لمجلس الإدارة وللأجانب التى يقدرها بعد موافقة وزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة الموافقة على الاتى :

تملك المنشآت المبنية فقط للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين والأجانب بمناطق التنمية دون الأرض إقامة عليها .

تقرير حق انتفاع لغير المصريين بوحدة بغرض الإقامة فيها بالمنطقة لمدة أقصاها ٥٠ سنة بعد موافقة وزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة .

ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الجمهورية لأسباب يقدرها وبعد موافقة كل الجهات المشار إليها فى الفقرة السابقة وموافقة مجلس الوزراء معاملة من يتمتع بجنسية إحدى الدول العربية المعاملة المقررة للمصريين فى هذا المرسوم بقانون بالنسبة لهذه الوحدات .

ويحظر التملك أو حق الانتفاع أو الإيجار أو أى نوع من التصرفات فى الأراضى والعقارات الواقعة بالمناطق الاستراتيجية ذات الأهمية العسكرية والمناطق المتاخمة للحدود بالمنطقة وكذلك المحميات الطبيعية وجزر البحر الأحمر والمناطق الأثرية وحرمها ويكون استغلالها واستخدامها طبقاً لأحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩١ بشأن بعض الأحكام المتعلقة بأملاك الدولة الخاصة .

وفى جميع الأحوال لا يجوز تملك أو تخصيص الأراضى أو العقارات أو الوحدات للإقامة فيها بالمنطقة أو منح حق الانتفاع بها سوا - للمصريين أو الأجانب بمناطق التنمية أو الاستثمار إلا بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة ووزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة .

المادة (٣) :

لا ينشأ حق الانتفاع المقرر بمتضى ذلك القانون على الأراضى والعقارات إلا وفقاً لتعاقبات تيرم لهذا الغرض ، على أن تتضمن تلك التعاقبات القواعد والشروط الحاكمة لذلك الانتفاع وعلى الأخص ما يأتى :

١ - أن تكون مدة حق الانتفاع حتى ٣٠ سنة طبشاً لطببسة كل نشاط ويجوز تجديد هذه المدة لمد أخرى بحيث لا يزيد إجمالى مدة حق الانتفاع على ٥٠ سنة وذلك بعد موافقة مجلس الإدارة على أن تنتهى مدة حق الانتفاع فى أى من الأحوال الآتية :

(أ) انقضاء الكيان القانونى لصاحب حق الانتفاع لأى سبب كان .

(ب) وفاة المنتفع .

(ج) انتهاء مدة الانتفاع أو عدم الموافقة على التجديد .

(د) انقضاء المدة الإجمالية لحق الانتفاع (٥٠ سنة) .

على أنه يجوز - بعد موافقة مجلس الإدارة وللأسباب التى يقدرها - فى حالة وفاة المنتفع استمرار التعاقد مع الورثة الشرعيين أو بعضهم بنفس شروط وأحكام وقواعد العقد الأصلى .

٢ - لا يتحول حق الانتفاع لأى سبب من الأسباب لحق ملكية لصاحب الانتفاع أو غيره بالنسبة للأراضى والعقارات المبنية محل الاستثمار أو الاستغلال .

٣ - لا يجوز أن يكون حق الانتفاع محلاً لأى تصرف من أى نوع كان إلا بعد الحصول على موافقة من مجلس الإدارة ووزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة وإلا كان ذلك التصرف باطلاً ولكل ذى شأن التمسك بالبطالان أو طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقا نفسها .

٤ - يلتزم المنتفع باستخدام العين المنتفع بها خلال المدة المقررة بالعقد وفقاً للقواعد والشروط الحاكمة سوا ، الصادرة عن مجلس الإدارة أو المنصوص عليها بالعقد . ويحظر على المنتفع استخدام العين المنتفع بها فى غير الغرض موضوع حق الانتفاع .

وفى جميع الأحوال ينتهى حق الانتفاع المقرر بمقتضى هذا القانون عند الاتى :
(أ) مخالفة المنتفع لأى من شروط التعاقد .

(ب) عدم الالتزام بالبرنامج الزمنى المقدم لتنفيذ المشروع .
ويقتع باطلاً كل إجراء أو تصرف فى حق الإنتفاع بالمخالفة للأحكام السابقة .
ولا يجوز شهر أيهما ولكل ذى شأن التمسك بالبطان أو طلب الحكم به وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

المادة (٤) :

يجب أن يتخذ مشروع الاستثمار أو التنمية لغير المصريين بالمنطقة شكل شركة مساهمة مصرية لا تقل نسبة مشاركة المصريين فيها عن (٥٥ ٪) وتلتزم هذه الشركات بالحصول على ترخيص من الجهاز بعد سداد مقابلته قبل ممارسة النشاط .
ولا ينفذ فى مواجهة الكافة أى تغيير فى أسماء المؤسسين أو نسب الشركاء أو حصصهم أو تعديل بعض مواد العقود أو النظام الأساسى أو شكل الشركات أو إقامة أفرع جديدة للشركات فى سيناء إلا بعد موافقة مجلس الإدارة والحصول على موافقات الجهات المعنية (وزارة الدفاع - وزارة الداخلية - المخابرات العامة - الهيئة العامة للاستثمار - هيئة سوق المال - الهيئة العامة للرقابة المالية) .

ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأولى من هذه المادة يجوز - بعد الحصول على موافقات أجهزة الدولة المعنية وكذا موافقة مجلس الإدارة - للشركات المشار إليها ما بلى :
قيد الشركات للتداول فى بورصة الأوراق المالية داخل أو خارج مصر .
طرح الأوراق المالية الخاصة بها للاكتتاب العام أو الخاص .
ويجب الحصول على موافقة كتابية من مجلس الإدارة بعد أخذ رأى الهيئة العامة

للرقابة المالية وذلك قبل تنفيذ عمليات طرح أو تداول الأوراق المالية المشار إليها إذا ترتب على هذه العمليات زيادة نسبة المساهمة على (١٠ ٪) من رأس مال هذه الشركات .
وفى جميع الأحوال لا تزيد نسبة الأوراق المالية ورأس المال أو الأسهم للشركات والمنشآت والمشروعات لغير المصريين عن نسبة (٤٥ ٪) .

المادة (٥) :

يجب فى جميع الأحوال أن يكون نشاط الاستثمار أو التنمية أو الانتفاع أيها كان صورته بأراضٍ وعقارات متفقا ومتناسبا مع طبيعة المنطقة وفى المجالات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون على أن لا يكون مخالفا لقواعد النظام العام والأمن القومى أو المصالح العليا للدولة ويتعين أخذ رأى وزارة الدفاع ومراعاة ما تقرره فى هذا الشأن من شروط وقواعد تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة .

المادة (٦) :

لا تخل أحكام هذا المرسوم بقانون بما يكون لجهات الولاية على أراضي الدولة من أى مساحات فى خطط كل منها تقع داخل المنطقة والتي لها وحدها حق إدارتها واستغلالها والتصرف فيها بالتنسيق مع الجهاز وفى إطار المخططات التنموية التى يضعها الجهاز للمنطقة .

المادة (٧) :

تنشأ هيئة عامة اقتصادية تسمى الجهاز الوطنى لتنمية شبه جزيرة سيناء ويكون له الشخصية الاعتبارية ويتبع رئيس مجلس الوزراء ويصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتشكيله ونظامه الأساسى ويكون مقره محافظة شمال سيناء ، ويجوز إنشاء فروع له بالمحافظة / المدن الأخرى الواقعة داخل الحدود الإدارية لشبه جزيرة سيناء .
ويرأس مجلس الإدارة رئيس يعين بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناءً على ترشيح من وزير الدفاع ويحدد القرار معاملته مائتياً ويشارك فى عضويته ممثلون عن الجهات المعنية الآتية :

- ١ - وزارة الدفاع .
- ٢ - وزارة الزراعة وامتصلاح الأراضى .
- ٣ - وزارة الموارد المائية والرى .
- ٤ - وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية .
- ٥ - وزارة الصناعة والتجارة الخارجية .

- ٦ - وزارة السياحة .
 - ٧ - وزارة البترول .
 - ٨ - وزارة النقل .
 - ٩ - وزارة المالية .
 - ١٠ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي .
 - ١١ - وزارة الكهرباء والطاقة .
 - ١٢ - وزارة الداخلية .
 - ١٣ - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات .
 - ١٤ - محافظة شمال سيناء .
 - ١٥ - محافظة جنوب سيناء .
 - ١٦ - الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
 - ١٧ - جهاز المخابرات العامة .
 - ١٨ - رئيس المجلس الشعبي لمحافظة شمال سيناء / جنوب سيناء .
- وثلاثة أعضاء يمثلون شركات التنمية والمستثمرين يختارهم رئيس مجلس الوزراء ، وتكون مدة العضوية بمجلس الإدارة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أخرى .
- ويجوز لرئيس مجلس الإدارة دعوة ممثلين عن الوزارات والمحافظات والهيئات والبنوك ومنظمات الأعمال والمجتمع المدني وأصحاب الخبرات لحضور اجتماعات مجلس الإدارة وذلك عند بحث أحد الموضوعات التي تدخل في اختصاصهم دون أن يكون لهم حق التصويت .
- ويجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك .
- ولا يكون انعقاد مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل من ممثلي الوزارات والمحافظات الأعضاء بمجلس الإدارة .
- ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها بمهمة محددة ويمكن دعوة غير الأعضاء للمشاركة في أعمال هذه اللجان إذا لزم الأمر .

ودون الإخلال بموافقة وزارتي الدفاع والداخلية والخبرات العامة تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين الذين لهم حق التصويت وعند التساوي يرجح الجانب الذي به الرئيس .

ويتسولى رئيس مجلس إدارة الجهاز تصريف شئون ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة وينشله أمام القضاء . والغير .

ولترئيس مجلس الوزراء حق دعوة مجلس الإدارة للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التى يحضرها وفى هذه الحالة يمثل الوزراء المعنيون وزارتهم كما يمثل المحافظة المعنية محافظوها .

ويرفع مجلس الإدارة تقريراً نصف سنوي عن جهوده ونشاط وخطط الجهاز لرئيس مجلس الوزراء .

المادة (٨) :

مجلس إدارة الجهاز هو السلطة العليا المهيمنة على شئونه وتصريف أموره وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الأهداف التى أنشئ من أجلها الجهاز وذلك فى إطار الأهداف والخطط والسياسات العامة للدولة ومحددات ومتطلبات الأمن القومى والدفاع عن الدولة والمعايير البيئية ويختص بما يلى :

١ - دراسة وضع السياسات والتوجهات والخطط العامة اللازمة لتطوير وتنمية المنطقة وذلك من خلال وضع تطبيق الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتنمية المنطقة ويحدد أولويات المخطط الاستراتيجى للتنمية بها وتوجهات سياسات التنمية المستدامة والمتكاملة للمنطقة ويضع آليات تنفيذها ويتابع عمليات التنفيذ .

٢ - اقتراح أى مشروعات تنمية أو استثمارية بالمنطقة وتحديد أولويات التنفيذ فى إطار السياسة العامة للدولة .

٣ - متابعة تنفيذ خطة استخدامات الأراضى بالمنطقة (زراعى ، عمرانى ، سياحى ، صناعى ، تعدين ، بتترول ، بنية .. إلخ) بالتنسيق مع جهات الولاية على الأراضى وطبقاً للقوانين والقرارات المتعلقة بهذا الشأن .

٤ - دراسة أساليب التصرف فى الأراضى المملوكة للدولة وتسعيرها وتنظيم حمايتها ونماذج عقودها بالتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية عليها .

٥ - التنسيق مع المركز الوطنى لتخطيط استخدامات أراضى الدولة بشأن الأراضى غير المحدد استخدام لها بالمنطقة ومقترحات تخصيصها والمشروعات التى يمكن تنفيذها عليها وتنظيم حمايتها طبقاً للقوانين والقرارات المتعلقة بهذا الشأن .

- ٦ - التصريح بإنشاء جمعيات اقتصادية أو صناعية أو تجارية أو سباحية أو زراعية أو غيرها من جمعيات التنمية والتعبير بالمنطقة بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية .
- ٧ - تنظيم وتنسيق أداء أنشطة وأعمال وخدمات الأجهزة والهيئات الحكومية المعنية بتنمية المنطقة والموافقة على إصدار ما يلزم من المشروعات والتصاريح والتراخيص المتعلقة بجميع الأنشطة الاستثمارية والتنمية بالمنطقة وتحديد مقابليها وكذا تحديد أولويات تخصيص الموارد المالية والاعتمادات وتوفير مصادر التمويل اللازمة وفقاً لمتطلبات التنمية الاستثمارية بالمنطقة بالتنسيق مع كافة الأجهزة والهيئات الحكومية .
- ٨ - إصدار القرارات اللازمة لإيقاف النشاط الاستثماري أو التمدد أيًا كانت صورته أو إلغاء أو سحب حق الانتفاع في حالة مخالفة ذوى الشأن أحكام القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها في هذا الشأن بالتنسيق مع الجهات صاحبة الولاية .
- ٩ - اتخاذ جميع القرارات والإجراءات اللازمة للتنمية داخل المنطقة ، كما يكون له إبرام الاتفاقيات والبروتوكولات الرامية لذلك مع الحفاظ على قواعد النظام العام والأمن القومي والمصالح العليا للدولة مع مراعاة ما تقرره وزارة الدفاع في هذا الشأن من قواعد وشروط تتطلبها شئون الدفاع عن الدولة .
- ١٠ - اتخاذ القرارات اللازمة بغرض الاستفادة من موارد وأموال الجهاز عن طريق استثمارها في الأنشطة التي يوافق عليها مجلس الإدارة .
- ١١ - تجميع كل الدراسات التي أجريت على سبيلها وتقييمها وتحديد الدراسات التي لم تستكمل واستكمالها وإجراء دراسات جديدة بالتعاون مع الجامعات والمكاتب الاستشارية المتخصصة والجهات المعنية وتوظيف نتائج الدراسات التي تمت عن سبيلها في توجيه عملية التخطيط بما يضمن التوظيف الفعال لنتائج البحث العلمي .
- ١٢ - تقديم الخدمات الاستشارية والعلمية والبحثية عن طريق الخبراء المتفرغين في الجهاز وتعويضهم بالعائد المناسب وعمل دراسات الجدوى بين المستثمرين في الداخل والخارج بالتنسيق مع الجهات المعنية والمختصة .
- ١٣ - متابعة تنفيذ المشروعات الكبرى لتنمية سبيلها وتقييم الأداء وعرض النتائج على اللجنة الوزارية لتنمية سبيلها وعرض المقترحات والحلول المقترحة .
- ١٤ - وضع الضوابط والنظم الاقتصادية واقتراح التشريعات التي تسهم في تنمية المنطقة .
- ١٥ - إجراء الدراسات الاجتماعية اللازمة لسياسة ترشيح الجذب السكاني والتوطين والتأقلم تحت ظروف المجتمع البدوي والبيئة الصحراوية .
- ١٦ - إجراء التسميات اللازمة مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لترويج وعرض مشروعات التنمية والاستثمار المختلفة على المستثمرين ورجال الأعمال .
- ويصدر المجلس اللوائح التنظيمية واللوائح الداخلية ونظم العمل والقرارات المنظمة للشئون المالية والإدارية والفنية ووضع الهيكل التنظيمي للجهاز .

تتكون موارد الجهاز من :

- ١ - الاعتمادات التى تدرجها الدولة بموازنتها لحساب الجهاز .
- ٢ - نسبة (٥٠ ٪) حتى ١٪ طبقاً لنوع وطبيعة النشاط) من حصة إيرادات جهات الولاية على أراضي الدولة نتيجة التصرف فى أى مساحات مخصصة لها داخل المنطقة .
- ٣ - عائد استثمار أموال الجهاز وأرباحه بعد موافقة مجلس الإدارة .
- ٤ - حصة نشاط الجهاز ومقابل التراخيص والتصاريح التى يصدرها والخدمات التى يقدمها وفقاً لللائحة التنفيذية لهذا القانون .
- ٥ - الهبات والمعونات والمنح التى يقبلها مجلس الإدارة .
- ٦ - أية موارد أخرى يوافق عليها مجلس الإدارة .

وتعتبر أموال الجهاز أموالاً عامة وتخضع حساباته وأرصده وأمواله لرقابة الجهاز المركزى للحسابات وتتمتع ممتلكاته وأمواله بالحماية القانونية المقررة لأصول الدولة العامة .

ويكون للجهاز موازنة مستقلة يتبع فى وضعها وفى إعداد القوائم المالية لها معايير المحاسبة المصرية وتسرى عليها فى هذا الشأن أحكام القوانين المنظمة للهيئات العامة .

وتبدأ السنة المالية ببداية السنة المالية للدولة وتنتهى بنهايتها .

ويكون للجهاز حساب لدى البنك المركزى المصرى وتودع أموال الجهاز فى حساب الخزنة الموحد بالبنك المركزى المصرى ويرحل الفائض من موازنة الجهاز من سنة إلى أخرى ويتم الصرف من الحساب بقرار من مجلس إدارة الجهاز أو من يفوضه فى ذلك .

المادة (١٠) :

يكون الجهاز هو المسئول عن الإشراف والرقابة والمتابعة على أى مساعدات أو منح أو تبرعات أجنبية نقدية كانت أو عينية يتم رصدتها من أى منظمات أو مؤسسات أو جمعيات أو أفراد لصالح أى مشروعات بالمنطقة .

المادة (١١) :

تنشأ بالجهاز لجنة لتسوية المنازعات تختص بتسوية كافة المنازعات والخلافات التى تنشأ عن تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون أو كل ما يتعلق به . ويعرض عليها النزاع

قبل عرضه على جهات القضاء - لتسويته وإصدار توصية بشأنه .
ولا يخل ذلك دون حق الأطراف المتنازعة في اللجوء بعد ذلك إلى القضاء المختص .
ويصدر وزير العدل قراراً بتنظيم عمل اللجنة وتشكيلها .

المادة (١٢) :

فيما عدا ما تقوم به القوات المسلحة تنفيذاً لخطة الدفاع عن الدولة يحظر على أى شخص طبيعي أو معنوي أن يحوّز أو يضع اليد أو يتعمد على أى جزء من الأراضى الخاضعة لأحكام هذا المرسوم بقانون .

ويزال وضع اليد أو التعدي بالضيق الإدارى بقرار من مجلس الإدارة . ويتحمل واضع اليد أو المتعدي تكاليف إزالة الأعمال . ويحق لواضع اليد قبل العمل بهذا المرسوم بقانون تملك الأراضى التى قاموا بالبناء عليها أو استصلاحها واستزاعها بعد موافقة وزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة وذلك وفقاً للقواعد والشروط والضوابط التى يصدر بها قرار من مجلس الوزراء طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون .

المادة (١٣) :

تلتزم الجهات صاحبة الولاية على الأراضى بالمنطقة بعدم النص على شرط الانتجا . إلى التحكيم فى التعاقبات المبرمة على أى جزء من المساحات المخصصة لها بالمنطقة ولا تنفذ أحكام التحكيم فى المنازعات التى تنشأ بحق التملك أو الانتفاع أو تشغيل أو ممارسة النشاط أىما كانت صورته بالمنطقة .

المادة (١٤) :

فى غير مناطق التنمية والاستثمار التابعة للجهاز والمناطق الاستراتيجية والشاخصة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الدفاع يلتزم المحافظون ووحدات الإدارة المحلية وكافة أجهزة الدولة بالمنطقة بأحكام هذا المرسوم بقانون فيما يتعلق بحق الملكية أو الانتفاع أو الاستخدام مع ضرورة الحصول على موافقات وزارتى الدفاع والداخلية والمخابرات العامة وفقاً لما ورد بهذا المرسوم بقانون .

تحدد اللاتحسية التنفيذية لهذا المرسوم بقانون مناطق التنمية والاستثمار التي يمكن تملكها أو تقرير حق الانتفاع بها داخل حدود المنطقة وطبيعة المجالات والأنشطة الاستثمارية التنموية التي يمكن إقامتها بالمنطقة .

المجلس الأعلى للقوات المسلحة

قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

رقم ٤١ لسنة ٢٠١٣ (*)

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٣ من فبراير سنة ٢٠١١ ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ من مارس سنة ٢٠١١ ؛
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ؛
وعلى قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ ؛
وعلى قانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ؛
وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يسمى يوم ٢٥ يناير من كل عام «عيداً لشوة ٢٥ يناير وعيداً للشرطة» .

(المادة الثانية)

يعتفل سنوياً بعيد شوة ٢٥ يناير وعيد الشرطة وتعطل فيه وزارات ومصالح الحكومة
فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر بالقاهرة فى ٢٤ صفر سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ١٨ يناير سنة ٢٠١٢ م) .

المشير / حسين طنطاوى

رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة

(*) الجريدة الرسمية - العدد ٣ (تابع) فى ١٩ يناير سنة ٢٠١٢ .

الفهرس

الصفحة	المحتوى
٣	- الإعلان الدستورى فى ١٣ فبراير سنة ٢٠١١.....
٥	- الإعلان الدستورى فى ٣٠ مارس سنة ٢٠١١.....
٩	- الإعلان الدستورى فى ٢٥ سبتمبر سنة ٢٠١١.....
١٠	• مرسوم بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١١ بشأن سريان القوانين واللوائح.....
١١	• مرسوم بقانون رقم ٢ لسنة ٢٠١١ بمنح العاملين بالدولة علاوة خاصة.....
١٤	• مرسوم بقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١١ بزيادة المعاشات العسكرية.....
١٨	• مرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١١ بشأن الإعفاء من أداء الضريبة الإضافية المستحقة على عدم أداء الضريبة العامة على المبيعات.....
١٩	• مرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أبواب الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١/٢٠١٠.....
٢٣	• مرسوم بقانون رقم ٦ لسنة ٢٠١١ بإعفاء المنشآت والمؤسسات عليهم من المبالغ الإضافية.....
٢٥	• مرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١١ بشأن الاستفتاء على تعديل الدستور.....
٢٩	• مرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ٢٠١١ بشأن تسسيط ضريبة الدخل.....
٣١	• مرسوم بقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٧.....
٣٢	• مرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات.....
٣٥	• مرسوم بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات.....
٣٨	• مرسوم بقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ الخاص بنظام الأحزاب السياسية.....
٤٢	-قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٣ لسنة ٢٠١١ بتفويض وزير التجارة والصناعة فى بعض الاختصاصات.....
٤٣	-قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٤ لسنة ٢٠١١ بتفويض وزير التضامن والعدالة الاجتماعية فى بعض الاختصاصات.....
٤٤	-قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٥ لسنة ٢٠١١ بتفويض وزير الثقافة فى بعض الاختصاصات.....
٤٥	-قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٦ لسنة ٢٠١١.....

٤٦	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٧ لسنة ٢٠١١ بدعوة الناقبين إلى الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية.....
٤٧	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٨ لسنة ٢٠١١ تعيين رئيس جامعة الأزهر
٤٨	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل وزارة د. شرف).....
٥٠	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١١ بتفويض وزير العدل في بعض اختصاصات رئيس الجمهورية.....
٥١	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢١ لسنة ٢٠١١ بتفويض وزير الصناعة والتجارة الخارجية في بعض اختصاصات رئيس الجمهورية.....
٥٢	٥- مرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ٢٠١١ (تعديل اتفاقية بين مصر وأمريكا).....
٥٣	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ (عصام شرف وزير شؤون الأزهر).....
٥٤	٥- المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠١١ (الموافقة على اتفاقية بين مصر والأمم المتحدة).....
٥٥	٥- المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠١١ (تعديل اتفاقية بين مصر وأمريكا).....
٥٦	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٦ لسنة ٢٠١١ بتفويض رئيس مجلس الوزراء د. عصام شرف باختصاصات رئيس الجمهورية.....
٥٩	٥- مرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠١١ (اتفاقية بين مصر والأمم المتحدة).....
٦٠	٥- مرسوم بقانون رقم ٢٩ لسنة ٢٠١١ (تعديل اتفاقية بين مصر وأمريكا).....
٦١	٥- مرسوم بقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ (تعديل اتفاقية بين مصر وأمريكا).....
٦٣	٥- مرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١ بتجريم الاعتداء على حرية العمل وتغريب المنشآت....
٦٤	٥- مرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠١١ (خاص بالأزهر الشريف).....
٦٦	٥- مرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ٢٠١١ بفتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة...
٦٧	٥- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٩ لسنة ٢٠١١ (تهديد بعض اختصاصات الوزراء).....
٦٩	٥- مرسوم بقانون رقم ٤٠ لسنة ٢٠١١ في شأن هيئة الشرطة.....
٧١	٥- مرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ٢٠١١ بإلغاء العمل بنظام التوقيت الصيفي.....
٧٢	٥- مرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠١١ (استبدال مسمى جائزة النيل بجائزة مبارك)

٧٣	٥ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٤٤ لسنة ٢٠١١ (تعديل بعض اختصاصات رئيس مجلس الوزراء)
٧٤	٦ مرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون القضاء العسكري..
٧٦	٧ مرسوم بقانون رقم ٤٦ لسنة ٢٠١١ بتعديل أحكام قانون مباشرة الحقوق السياسية
٨٥	٨ مرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ٢٠١١ باستبدال المادة (١) من قانون القضاء العسكري.....
٨٦	٩ مرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون المحكمة الدستورية العليا.....
٨٨	١٠ مرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات.....
٩٠	١١ مرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ٢٠١١ باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٢/٢٠١١.....
٩٣	١٢ مرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ يربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ ويتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل.....
١٠٠	١٣ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٥٤ لسنة ٢٠١١ (خاص بوكيل الأثر)
١٠١	١٤ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٥٥ لسنة ٢٠١١ (خاص بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة)
١٠٢	١٥ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٥٧ لسنة ٢٠١١ (خاص بأمولاك الدولة)
١٠٤	١٦ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٥٨ لسنة ٢٠١١ (خاص بأمولاك الدولة)
١٠٥	١٧ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٥٩ لسنة ٢٠١١ (تعيين مندوبين مساعدين بمجلس الدولة)
١٠٧	١٨ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٠ لسنة ٢٠١١ (تعيين مندوبين بمجلس الدولة)
١١٢	١٩ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٢ لسنة ٢٠١١ (خاص بهيئة قضايا الدولة) ..
١١٣	٢٠ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٣ لسنة ٢٠١١ بإلغاء قرارى رئيس الجمهورية رقمى ١١٤ ، ١١٥ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل الحدود الإدارية وإنشاء محافظتين.
	٢١ قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٤ لسنة ٢٠١١ (تعيين مجلس أمناء

المحتوى

الصفحة

١١٥ المركز القومي للترجمة)
	• قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٦ لسنة ٢٠١١ بتعديل مسمى
١١٦ مركز بوزان مبارك)
	• قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١١ (استبدال مسمى
١١٧ مكتبات مبارك)
	• قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ (تعيين المحافظين) ..
١١٨	
	• قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٧٠ لسنة ٢٠١١ (الغزو عن بعض المسجونين) ..
١٢٠	
	• قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٩٧ لسنة ٢٠١١ (خاص بالتمثيل الفنى) ..
١٢٤	
	• مرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة
١٢٥ ٢٠٠٨ بتقرير علاوة خاصة للعاملين بالدولة والقطاع العام وزيادة المعاشات
	• قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٠٤ لسنة ٢٠١١ (خاص بتعديل بعض أحكام
١٢٧ اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات)
	• مرسوم بقانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القانون المدنى
١٣٤	
	• مرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ٢٠١١ في شأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس
١٣٥ الشعب
	• مرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١١ في شأن تعديل بعض أحكام قانون مجلس
١٤٤ الشورى
	• مرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون مباشرة الحقوق
١٥١ السياسية
	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١١١ لسنة ٢٠١١ (خاص بتعين
١٥٦ مندوبين مساعدين بمجلس الدولة)
	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١١٢ لسنة ٢٠١١ (خاص بتعين
١٦٠ مساعدين بمجلس الدولة)
	• مرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠١١ (الموافقة على التعاون الاقتصادي والفني بين
١٦٤ مصر والصين)
	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٢٨ لسنة ٢٠١١ بإنشاء صندوق
١٦٥ الرعاية الصحية والاجتماعية لضحايا ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأسرههم
	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٣٢ (مكرر) لسنة ٢٠١١ (خاص
١٦٨ بتعيين أسامة هيكل وزيراً للإعلام)

١٦٩	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١ (تشكيل اللجنة العليا للانتخابات)
١٧١	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٣٨ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات
١٧٣	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٤١ لسنة ٢٠١١ تعيينات هامة بوزارة الداخلية
١٧٤	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٤٣ لسنة ٢٠١١ (تعديل وزاري)
١٧٦	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٤٤ لسنة ٢٠١١ (الغف عن بعض المسجونين)
١٨١	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٥١ لسنة ٢٠١١ (تعيين معاونين بالنيابة الإدارية)
١٨٢	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١١ (المجلس الأعلى للأثار)
١٨٣	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ١٦٧ لسنة ٢٠١١ (تعيين المحافظين)
١٨٥	❖ مرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون نظام الإدارة المحلية
١٨٧	❖ مرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى
١٩١	❖ مرسوم بقانون رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١ بتعديل أحكام القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ فى شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب
١٩٣	❖ مرسوم بقانون رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل أحكام القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى
١٩٤	❖ مرسوم بقانون رقم ١٢٣ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠١١ الصادر بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الشعب والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى
١٩٥	❖ مرسوم بقانون رقم ١٢٤ لسنة ٢٠١١ بتعديل أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية
١٩٩	❖ مرسوم بقانون رقم ١٢٥ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد
٢٠١	❖ مرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام (قانون القدر) المرسوم بقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٣
٢٠٤	- قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٦٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام القرار رقم ١٩٩ لسنة ٢٠١١

٢٠٦	١٣٦ لسنة ٢٠١١ بتفويض رئيس مجلس الوزراء (د. الجنزوري)
٢٠٧	سلطات رئيس الجمهورية..... قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٣ لسنة ٢٠١١ بإنشاء المجلس الاستشاري.....
٢١١	١٢ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الانتخابات الرئاسية.....
٢١٧	١٣ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها..... قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٤١ لسنة ٢٠١٢ بتسمية ٢٥ يناير بعيد ثورة ٢٥ يناير وعيد الشرطة..... الفهرس.....
٢٣٩	
٢٤٠	

من إصدارات مكتبة الأديب



تباع كتبنا لدى المكتبات الكبرى :

دار المعارف - الأهرام - الأخبار - الجمهورية - الهيئة المصرية العامة للكتاب
روزاليوسف ... ودار الأمل للكتاب ٢٨ شارع الدقي ت: ٣٣٥٩٧١٩